

٢٠٠٢ اهـ

مركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية
القاهرة



المركز التونسي للبحوث الاجتماعية والجنائية

**انبعاثات الصحف المصرية
نحو احداث فبراير ١٩٨١
احداث جنود الامن المركزى**

دكتورة نجوى حسين خليل دكتورة نجوى أمين الفوال

اشراف الدكتور / أحمد محمد خليفة

القاهرة ١٩٨٧

رقم الإيداع ٨٨ / ٣٠٩١

دار الطباعة الحديثة

٦ كنيسة الأرمن - أول شارع الجيش

تلفون ٩٠٨٣١٨

المحتويات

الصفحة

الموضوع

٥	تقديم
٩	الاسهام العلمي لأعضاء البحث
١١	المقدمة والاطار المنهجي للدراسة
٢٥	اهتمام الصحف المصرية بأحداث فبراير ١٩٨٦
٣١	اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦
٣١	أولاً : التغطية الصحفية للأحداث
٣٦	ثانياً : تكيف الأحداث
٥١	ثالثاً : رؤى الصحافة المصرية لدوافع الأحداث وأسبابها
٦٧	رابعاً : ردود الفعل الداخلية
٧٩	خامساً : ردود الفعل الخارجية
٨٤	سادساً : نتائج الأحداث وآثارها
٩٦	سابعاً : الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة أحداث العنف
١١٦	الخاتمة
١٢٣	الملاحق

تقديم

هناك اجماع بين الباحثين والمراقبين على أن أحداث تمرد جنود الأمن المركزى كانت من أبرز الأحداث الاجتماعية التي وقعت عام ١٩٨٦ .

وقد أدت خطورة الأحداث إلى اهتمام واسع المدى ببحث أسبابها ، ولم يقتصر هذا البحث على الأسباب المباشرة ، وإنما تطرق إلى مجلل الممارسة السياسية في الوقت الراهن . وهذه الممارسة تتسم - بصفة أساسية - باتساع مجالات التعبير الديمقراطي أمام مختلف القوى والتيارات السياسية . والديمقراطية - بحسب التعريف - نظام سياسى لادارة المجتمع ، بصورة تسمح لكافة الجماعات الاجتماعية والقوى السياسية بأن تعبر عن مطالبها المشروعة ، وتعمل فى سبيل تحقيقها باستخدام الوسائل السلمية التي يسمح بها الدستور والقانون .

وفي هذا الإطار يصبح استخدام العنف - أيا كانت صورته ، وأيا كان مصدره - أخلالا خطيرا بالنظام الديمقراطي .

ولم يغب هذا عن عديد من الكتاب والباحثين الذين تعرضوا لأحداث الأمن المركزى ، ذلك أنهم - فى تحليلاتهم - تجاوزوا الأبعاد الضيقية للحدث ، وربطوه بالتطور الديمقراطي في البلاد ، باعتباره اعتداء في المقام الأول على أسلوب الممارسة الديمقراطية .

وقد أثارت هذه الأحداث مناقشات علمية في المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية ، ورأى الأستاذة الدكتورة آمال عثمان رئيسة مجلس ادارة المركز أهمية أن يتصدى المركز علميا لرصد هذه الأحداث وتحليلها وبحث أسبابها والتوصل إلى توصيات مناسبة بشأنها . وفي هذا الإطار قدم الأستاذ السيد يسین مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام مشروعا لبحث تمرد جنود الأمن المركزى^(١) .

وقد تضمن هذا المشروع عددا من المنطلقات النظرية ، واستند في ذلك إلى دراسات وبحوث علم الاجتماع العسكري ، كما ركز على العلاقة بين الديمقراطية

(١) انظر الملحق ص ١٢٥ .

والسياسة الاجتماعية . أما فى التصميم المنهجى للبحث فقد انطلق من قاعدة التكامل المنهجى ومن هنا تعددت وسائل البحث المقترنة . فقد اقترح أولا اختيار عينة ممثلة من جنود الأمن المركزى ، وصياغة استماراة بحث تشمل عددا من البيانات الأساسية ، وتستكشف عددا من القيم والاتجاهات ، ودراسة تحليلية لبرامج التدريب ، ودراسة ميدانية للمعسكرات . كما اقترح المشروع القيام بسلسلة من استطلاعات الرأى بالنسبة للقادة الحالين والسابقين فى الأمن المركزى والضباط والصف والجنود ، وقادة الرأى والاحزاب السياسية والجمهور . واقتراح أن تجرى دراسة حالات متعمقة ، بالإضافة إلى إجراء تحليل مضمون لكل الكتابات الصحفية التى غطت الحدث .

وقد توافق مشروع البحث فى المركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية وقبل كأساس لمشروع بحثى متكمال عن الأحداث .

وبناء على ذلك أصدرت الأستاذة الدكتورة آمال عثمان وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية ورئيسة مجلس ادارة المركز قرارها رقم (١٤٤) لسنة ١٩٨٥ / ١٩٨٦ والذى يقتضى فى مادته الأولى بتشكيل هيئة بحث لدراسة ظاهرة العنف بين قوات الأمن المركزى برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة وعضوية كل من السادة الأستاذة :

- السيد سعيد مدیر مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .
- الدكتورة سهير لطفى خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية .
- الدكتورة ليلى أحمد عبد الجاد خبير أول بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية .
- الدكتور أحمد عصام الدين مليجي خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية .
- الدكتورة نجوى أمين الفوال خبير بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية الجنائية .

ونص القرار على تشكيل لجان فرعية لدراسة ظاهرة العنف في كافة أبعادها كما نص على أن تقدم هيئة البحث تقريرها وما يتضمنه من توصيات ومقترنات خلال ثلاثة أشهر من تاريخ القرار .

وقد اجتمعت هيئة البحث عدة اجتماعات برئاسة الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة نوقشت فيها خطة البحث مناقشة نقدية ، وكلف أعضاء البحث بتقديم تصوراتهم فيما يتعلق بالجوانب المتعددة التي كلفت اللجان الفرعية ببحثها .

وفي هذا الإطار قدمت للهيئة أربع منكرات :

١ - د . سهير لطفي ، عبد الفتاح عبد النبي ، محمد شومان ، هانى سليم ، مشروع بحث تمرد جنود الأمن المركزى ، رؤية اجتماعية ثقافية .

٢ - د . عبد الحليم محمود ، د . ليلى عبد الجاد ، مشروع دراسة نفسية اجتماعية لأهم المتغيرات التي ساعدت على سلوك التمرد لدى بعض عناصر الأمن المركزى .

٣ - د . أحمد المجدوب ، مشروع بحث تمرد جنود الأمن المركزى (ركزت على الجوانب التشريعية والإدارية والتنظيمية) .

٤ - د . نجوى الفوال و د . نجوى خليل ، مشروع دراسة تحليلية لاتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦ (أحداث جنود الأمن المركزى) .

ومن العرض السابق يتبين أن اقتراب هيئة البحث من المشكلة اتسم بالتكامل المنهجي وحرص على دراسة كافة الأبعاد النفسية والاجتماعية والثقافية والإدارية والتنظيمية . غير أن ظروفا عملية حالت دون أن تجرى الدراسات الميدانية المقترحة ، والتي ترجع أساسا للجهود الدائمة التي بذلتها الدولة لاحتواء الأحداث ، وتصحيح الأوضاع ، والقيام بعديد من التغييرات ، ولذلك روى عدم القيام بالأبحاث الميدانية المقترحة .

غير أن هيئة البحث رأت مع ذلك ضرورة أن تجرى دراسة تحليل مضمون الصحافة ، تقديرا منها أن هذه الدراسة ستكون وثيقة باللغة الأهمية ، لأنها ستعرض

كافحة الاتجاهات التي عبر عنها الكتاب والمعلقين من مختلف التيارات السياسية ازاء الأحداث ، وخصوصا واننا نمر بمرحلة ازدهار ديمقراطي ، اتسعت فيها مجالات حرية الصحافة ، مما يسمح باستكشاف كل الرؤى الفكرية المتضمنة في الرسائل الاعلامية التي ترجمتها الصحف والمجلات .

وقد قامت بهذه الدراسة الدكتورة نجوى الفوال ، والدكتورة نجوى خليل ، باشراف الأستاذ الدكتور أحمد محمد خليفة وكان حصادها هذا البحث المتكامل الذي يضممه هذا الكتاب .

وفي تقديرنا أن هذه الدراسة بما ترسم به من شمول ودقة منهجية وبراعة في الاستدلال والتفسير ستكون شاهدا على أن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية لم يتowan عن متابعة هذه الأحداث الخطيرة ، وتصدى لدراستها من منظور متكامل . وإذا كانت الظروف العملية لم تتح لفريق البحث أن ينطلق ليحلل كل الأبعاد ، فحسبنا أن الدراسة الراهنة والتي تتضمن تحليل مضمون الصحف تقدم صورة بالغة الدقة لبداية الأحداث وتطوراتها و نهايتها ، مما سيفيد منه في المستقبل الباحث العلمي والمؤرخ الاجتماعي .

المشرف على البحث
الأستاذ الدكتور / أحمد محمد خليفة

«الاسهام العلمي لأعضاء البحث»

قام بوضع خطة البحث وكتابه تقريره النهائي كل من الدكتورة نجوى الفوال والدكتورة نجوى خليل .

قامت الدكتورة نجوى الفوال بكتابة الجزء الخاص بالأبعاد الآتية :

- التغطية الصحفية للأحداث .
- تكيف الأحداث .
- ردود الفعل الداخلية .
- ردود الفعل الخارجية .

وقامت الدكتورة نجوى خليل بكتابة الجزء الخاص بالأبعاد الآتية :

- رؤى الصحافة المصرية لدوافع الأحداث وأسبابها .
- نتائج الأحداث وآثارها .
- الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة أحداث العنف .

وقد اشتركت كل من الدكتورة نجوى الفوال والدكتورة نجوى خليل في كتابة المقدمة والاطار المنهجي والخاتمة .

واشتراك أعضاء هيئة البحث في عملية تحليل مضمون الصحف المصرية الخاضعة للدراسة ، على النحو التالي :

د . نجوى الفوال : تحليل مضمون أعداد صحف الشعب والأحرار ومايو وبعض أعداد من صحيفة الأهرام .

د . نجوى خليل : تحليل مضمون أعداد صحيفة الأهالى وبعض أعداد من صحيفة الأهرام .

د . مها الكردى : تحليل مضمون بعض أعداد صحيفة الأهرام .

الأستاذ جمال زهران: تحليل مضمون بعض أعداد صحيفة الأهرام .

الأستاذة نسرين البغدادى: تحليل مضمون بعض أعداد صحيفة الجمهورية
والوقد .

الأستاذة أحلام السعدي : تحليل مضمون بعض أعداد صحيفة الجمهورية
والوقد .

وقد أجرى عمليات التحليل الاحصائى للبيانات كل من الدكتور عادل سلطان
 والأستاذة عزيزة عبد العزيز ، من المركز .

• • •

«المقدمة والاطار المنهجى للدراسة»

تبعد أهمية دراسة موقف الصحافة المصرية تجاه أحداث فبراير ١٩٨٦ من الدور الذى تمثله الصحافة بصفة عامة أثناء الأزمات الاجتماعية ، وذلك من حيث كونها مرآة عاكسة لتطورات الأحداث فى اتجاهاتها المختلفة ، ومن حيث كونها أيضاً معبراً عن رؤية المجتمع لتلك الأحداث وممثلة لرد فعله تجاهها ، الى جانب مشاركتها فى صياغة ردود أفعال المجتمع . ومن هنا تحاول هذه الدراسة الوقوف على رؤية الصحف المصرية لما حدث وتكيفها له ، والتعرف على ردود الفعل الصحفية تجاه الأحداث وتحديد معالم الرسالة التى قصدت هذه الصحف توجيهها ، سواء للنظام الحاكم فى مصر ، أو لجماهير القراء ، فى محاولة منها لصياغة رأى عام تجاه ماحدث .

لذلك يسعى هذا البحث الى تحقيق هدفين :

الأول : يتعلق بدراسة رد فعل الصحافة المصرية تجاه الأزمات الاجتماعية المعاصرة أو يقول آخر دراسة «سلوك» الصحافة المصرية ازاء احدى هذه الأزمات ، وذلك بعد أن تهياً لتلك الصحافة مناخ حرية التعبير وتعدد الرأى .

والهدف الثانى : يتمثل فى التعرف على الاتجاهات التى طرحتها الصحافة المصرية خلال الأزمة وتحليل مواقفها ازاءها ، ونظرتها نحو مجرى ، ومدى شمول تلك النظرة أو جزئيتها فى رويتها للأحداث .

وتمثل الاتجاهات متعددة المناحي التى طرحتها الصحافة فى تغطيتها وتبنيها للأحداث ، الرؤى المختلفة فى تفسيرها لها وتكيفها ، وتقويم نتائجها ونظرتها نحو كيفية تلافي تكرار مثيلاتها فى المستقبل . ويساهم تحديد هذه الاتجاهات على اختلافها وتعددتها وتناقضها فى بعض الأحيان - فى رسم ملامح موقف الصحافة المصرية أثناء وفى أعقاب احدى الأزمات المعاصرة .. كما يشارك فى الوقت نفسه فى فهم عملية تشكيل الرأى العام المصرى تجاه هذه الأزمة .

وتحقيقاً للأهداف السابقة طرحت الدراسة عدداً من التساؤلات التى سعت للاجابة عليها وهى :

١ - ماهى مدى اهتمام الصحف المصرية بأحداث تمرد الأمن المركزى ؟ وماهى الأهمية النسبية التى اعطتها كل صحيفة - قومية أم حزبية - لهذه القضية ؟ وماهى درجة متابعتها لتلك الأحداث وردود الفعل ازاءها حتى اعلن نتائج التحقيقات القضائية فى ابريل ١٩٨٦

٢ - ماهى الاتجاهات التى طرحتها كل صحيفة خلال أحداث التمرد ، والتى مثلت رد الفعل العفوى المباشر تجاهها ؟

٣ - ماهى الأبعاد التى ركزت عليها كل صحيفة فى تناولها للأحداث بعد سكونها وبعد انتهاء أعمال العنف ؟ وماهى الرؤى التى طرحتها كل صحيفة ، والتى مثلت تفسيرها للأحداث وتكيفها لها وتقويمها للنتائج المتربطة عليها ، ونظرتها نحو كيفية تلافيها فى المستقبل ؟ أو يقول آخر ماهى الرسالة الاعلامية التى قصدت كل صحيفة نقلها الى قرائها بقصد التأثير فى الرأى العام أو تشكيله فى مواجهة الأحداث ؟

الاطار المنهجى للدراسة :

المجال الزمئى للدراسة :

اشتملت العينة الزمنية لهذه الدراسة - التى بدأت فى أعقاب الأحداث - على الفترة الممتدة منذ نشوبها فى السادس والعشرين من فبراير ١٩٨٦ وحتى العاشر من ابريل من العام نفسه ، وذلك بهدف التعرف على اتجاهات الصحافة فى أعقاب الأحداث مباشرة وردود فعلها تجاهها وتجاه خطاب رئيس الجمهورية فى الثامن من شهر مارس من نفس العام ، ثم التعرف على ردود الفعل الصحفية تجاه اعلن نتائج التحقيقات القضائية فى ابريل ١٩٨٦ .

الصحف الخاضعة للدراسة :

اتسعت عينة الصحف لتشمل الصحف القومية ، وهى الأهرام والأخبار وأخبار اليوم والجمهورية . كما ضمت العينة أيضاً الصحف الصادرة عن الأحزاب السياسية المصرية وهى : مايو ، الشعب ، الأحرار ، الأهالى ، والوفد ، وذلك بهدف التعرف على مختلف الاتجاهات التى تمثلها تلك الصحف ، فى تناولها للأزمة . وقد تم

استبعاد المجالات الأسبوعية باعتبار أن الصحف السابقة تعكس كافة الاتجاهات الحزبية وغير الحزبية .

وقد شملت مادة التحليل المواد الخبرية التي تناولت الأحداث في تلك الصحف ، إلى جانب مواد الرأي على اختلاف قوالبها الصحفية من المقالات بكافة صورها ، والأعمدة الثابتة للكتاب في كل صحيفة ، بالإضافة إلى افتتاحية الجريدة التي تمثل سياستها التحريرية ، والأحاديث والتحقيقات الصحفية التي أجرتها كل صحيفة حول أحداث تمرد الأمن المركزى . وقد اتبعت الدراسة أسلوب الحصر الشامل لكل مانشر في الصحف المصرية حول أحداث تمرد جنود الأمن المركزى في الفترة الزمنية المحددة للدراسة .

وقد أظهرت الدراسة الاستطلاعية التي أجريت لمسح المواد الصحفية التي تناولت الأزمة في الفترة من ٢٦ فبراير حتى العاشر من مارس ، ان الصحف المصرية - القومية والحزبية - قد توافر بها كم من المعالجات التي تتيح بدورها القيام بتحليل كمي وكيفي للمضمون ، الأمر الذي يسمح بالخروج باستخلاصات عامة حول مواقف واتجاهات تلك الصحف نحو الأزمة .

أسلوب البحث وأداته :

استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المضمون في إطار المنهج المقارن ، سعياً إلى تحقيق الأهداف المطروحة ، والتي تمثل في المقارنة بين اتجاهات الصحف المصرية المختلفة في تناولها للأحداث تمرد الأمن المركزى ، وذلك باعتبار أن أسلوب تحليل المضمون - اذا ما تم المزج بين شقيه الكمي والكيفي - يتتيح الخروج باستدلالات محددة من المادة الصحفية تكشف عن مقاصد ونوايا القائم بالاتصال ، وبذلك لا يقنع بمجرد وصف المحتوى الظاهر للرسالة الإعلامية ، وإنما يتعداه إلى محاولة كشف المحتوى الكامن أو المقصود من بث تلك الرسالة .

وقد تم استخدام التحليل الكمي لمضمون المواد الصحفية محل الدراسة على أساس أحداث نوع من التزاوج بينه وبين التحليل الكيفي في مرحلة تحديد الفئات التي على أساسها سيتم التحليل الكمي . فقد كان من مهام الدراسة الاستطلاعية القراءة المتعمقة لعينة من المواد الصحفية من كافة الصحف التي تتضمنها الدراسة وذلك بقراءة كل مادة

على حده ، واستخراج الأفكار الرئيسية والفرعية التي شملتها هذه المادة ، مع التقيد بحرفيه النص الذي صيغت فيه كل فكرة .

وقد صنفت الأفكار التي تم تجميعها تحت النقاط أو الأبعاد الرئيسية التي تم وضعها مسبقاً طبقاً لتطورات الأحداث ، وبناء على ما تم تجميعه من أفكار رئيسية وفرعية ، أدخلت بعض التعديلات على استماراة تحليل المضمون بما يكفل تعبيراً عنها عن واقع المادة التي سيتم تحليلها ، في الفترة من ٢٦ فبراير حتى العاشر من ابريل . وبذلك أمكن اضفاء بعد الكيفي على التحليل الكمي للمضمون ، الأمر الذي يحقق الثراء الفكري في البيانات دونما تضحيه بالدقة والموضوعية . وقد عنى التحليل الكمي بتحديد درجة تركيز كل صحيفه على فكرة أو أفكار بعينها ، واغفال البعض الآخر من الأفكار ، مما يكشف عن التوجهات الصحفية باختلاف مشاربها خلال الأزمة . وتمثلت وحدة التسجيل في الفكرة ، ووحدة السياق في القالب الصحفي .

وقد اشتملت استماراة التحليل الكمي على نوعين من الفئات ، أحدهما يتناول شكل المادة الصحفية ، والأخر يدرس مضمونها على النحو التالي :

فئات الشكل :

وقد اشتملت على اسم الصحيفه ، تاريخ النشر ، عنوان المادة الصحفية ، نوع المادة (مادة خبر أو مادة رأي) ، وصفحة النشر (أولى أو داخلية) .

فئات المضمون :

وتشمل سبع فئات رئيسية ادرج تحت كل منها عدد من الفئات الفرعية على النحو التالي :

أولاً : التغطية الصحفية للأحداث :

الهدف من هذه الفئة استكشاف الطريقة التي غطت بها الصحف المصرية الأحداث من حيث تناولها لكيفية بدء التمرد ، وهل نظرت اليه كحدث قائم بذاته أم تتبعه جذوره ؟ وتصویرها لحجم الحدث وأشارتها الى أحداث التمرد في الأقاليم الأخرى خارج القاهرة وأشارتها الى نوعية الخسائر وكيفيتها أو حجمها ، وتناولها للفرضي التي

حدثت في فترة حظر التجول وإستمرار مطاردة قلول المتمردين ، وكذلك تغطيتها لعودة الهاربين من جنود الأمن المركزي وسجناء سجن طره طواعيه وأخيرا اشارتها إلى مظاهر عودة الأمور إلى سيرها الطبيعي وعودة الاستقرار إلى الشارع المصرى واستباب الأمن الداخلى .

ثانيا : تكيف الأحداث :

والهدف من وضع هذه الفئة الكشف عن وصف وتصنيف الصحف المصرية للأحداث ونظرتها إليها ، والىقوى الفاعلة فيها : داخلية أو خارجية ، وتناولها لموقف أجهزة الأمن (جيش وشرطة) من الأحداث ، على النحو التالي : -

أ - وصف وتصنيف الأحداث :

وتدرج تحتها عدة فئات فرعية تحدد ما طرحته الصحف المصرية من تصنيفات تعكس نظرتها نحو ما وقع من أحداث : كالقول بخروج أو تمرد أو عصيان بعض قوات الأمن المركزي على النظام ، أو أن الأحداث تتحصر في احتجاج جنود الأمن المركزي على ظروفهم (وبالتالي رفض كونها ثورة شعبية) ، أو القول بأن الأحداث أكبر من مجرد احتجاج هؤلاء الجنود على ظروفهم (أو وصفها بأنها احتجاج وطني واجتماعي) ، وابداء الصحف رفضها واستنكارها للأحداث (بوصفها عملا تخريبيا أو خيانة للوطن ، أو فتنة ، أو احداثا اجرامية ، أو جريمة حرابة) ، أو وصف الأحداث ك مجرد أحداث شغب بصفة عامة ، والنظر للأحداث باعتبارها مؤامرة أو مخططا لضرب الاقتصاد والديمقراطية في مصر دون تحديد لهوية المتأمرين ، أو اعتبارها مخططا من قوى داخلية ، أو مؤامرة من قوى خارجية .. أو نفي هذه الصحف لفكرة وجود مؤامرة أو تحريض داخلي أو خارجي .

ب - الفاعلون للأحداث :

وتنقسم هذه الفئة إلى فئتين ، الأولى تعتبرها قوى داخلية ، وتحددتها في القوى الشيوعية ، والجماعات الإسلامية ، أو قوى المعارضة دون تحديد ، أو تحدد القوى الفاعلة بقوى ذاتية من داخل الأمن المركزي ، أو تصفها بالقلة الضالة المخربة ، ومن ثم تنظر لها كفئات هامشية في المجتمع ، أو تصفها بجماعات الاثارة

والأيدي الخفية وراء المؤامرة ، أو اعتبار بعض الطلبة وراء الأحداث ، أو اعتبارها بتدبير من حكومة الحزب الوطني ، وفي المقابل ، نفي مسؤولية أية جهة سياسية عن الأحداث (إسلامية ، ماركسيّة ، أو معارضة) .

أما الفئة الثانية فتحدد القوى الفاعلة وراء الأحداث في قوى خارجية وتحدها في دول الرفض العربية وإيران ، أو نفي هذه المقوله ، الولايات المتحدة وأسرائيل الاتحاد السوفيتي أو القوى الشيوعية العالمية ، قوى أجنبية غير محددة ، أو نفي تورط أية جهة أجنبية في الأحداث .

ج - موقف أجهزة الأمن (جيش وشرطة) من الأحداث :

وتدرج تحتها فئات فرعية تكشف عن نظرية الصحف المصرية من موقف أجهزة الأمن من الأحداث ، حيث تبأينت هذه النظرة من تحويل جهاز الشرطة - أو وزير الداخلية في ذلك الوقت - مسؤولية ما وقع من احداث (بتهاؤه في متابعة جذورها وعجزه عن السيطرة عليها ، أو تقصيره في توصيل المعلومات إلى الجهاز الرئاسي أو القيادات العليا في الشرطة عند بدء وقوع الأحداث) ، إلى تبني بعض الصحف موقف الدفاع عن جهاز الشرطة أو وزير الداخلية ، بالإشارة إلى الثقة في هذا الجهاز ، رغم م�وقع من احداث . أو رفض قطاعات من جنود الأمن المركزى الاشتراك في الأحداث وتعاون الشرطة في جمع التحريات وضبط المهاربين ورد المسرقات إلى ذويها . أما فيما يختص بموقف القوات المسلحة من الأحداث فقد اشتملت هذه الفئة على الاشادة بجهود تلك القوات في السيطرة على الأحداث وموقفها الحضاري والأنسانى بالإضافة إلى تبرير قرار تدخل القوات المسلحة أو الدفاع عنه كحالة مؤقتة ، كما اشتملت أيضا على اتهام القوات المسلحة بالتأخر في حسم الموقف ، أو الخوف من تزايد نفوذ الجيش على الحياة المدنية . ومن ناحية أخرى اندرج تحت هذه الفئة إبراز التلاحم والتعاون بين الجيش والشرطة (وأن ما حدث لن يؤثر على العلاقة بينهما) ، في مقابل القول بتدمير الأحداث للعلاقة بين أجهزة الأمن الداخلى والخارجي .

ثانيا : تحليل دوافع وأسبابها الأحداث :

تعنى هذه الفئة الرئيسية بتحديد الأسباب والدوافع التي أدت إلى وقوع أحداث

العنف . وتتضمن دوافع تتعلق بجهاز الأمن ذاته ، وأخرى تتعلق بالظروف المجتمعية في مصر . وتحتوي كل منها على عدد من الفئات الفرعية تتمثل فيما يلى :

أ - دوافع تتعلق بجهاز الأمن :

وتتضمن الأفكار التي وردت بقصد النشأة غير الطبيعية لجهاز الأمن المركزي كواحد من أدوات القهر ، وسوء الأوضاع المعيشية للجنود ، وتكوين الجهاز من أضعف الفئات الاجتماعية واقفرها وأجهلها ، مما أدى إلى سهولة انتقادها ، بالإضافة إلى بدائية اعداد وتدريب قوات الأمن المركزي ، أو الاشارة بالنفي إلى سوء معاملتهم أو ايضاح غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود ، أو وجود بعض التغرات في قوانين الشرطة ، والخطأ في اختيار موقع معسكرات الأمن وأماكن الحراسة داخل المدن ، أو الاشارة إلى نبأ مد فترة خدمة المجندين في الأمن المركزي سنة أخرى سواء كشائعة أو حقيقة فعلية ، أو الاشارة بالنفي لشائعة مد فترة الخدمة كدافع وراء الأحداث .

ب - أسباب تتعلق بالظروف المجتمعية في مصر :

وتنقسم إلى نوعين من الأسباب :

١ - أسباب سياسية ، وتحتوي على عدد من الأفكار التي تبرر مسؤولية مناخ الأثارة بالتأييد أو بالرفض . إلى جانب الاشارة إلى عدم وجود ديمقراطية حقيقة أو قنوات شرعية تتيح التعبير عن الرأي بدلاً من اللجوء إلى العنف ، ورفض تحويل الديمقراطية مسؤولية الأحداث . بالإضافة إلى إبراز تمسك الحكومة بمؤسسات وأشخاص مرفوضة جماهيريا ، والسياسات الخاطئة التي تتبعها الحكومة وقصور أدائها السياسي والإداري ، والخلل في عمليات التنشئة الاجتماعية ، وضعف الوعي العام ، إلى جانب عدم تطبيق شرع الله وقلة البرامج الإعلامية الدينية ، وفكرة الضغوط والتحديات الخارجية على مصر ، ورغبة بعض القوى في استدرج الجيش للهيمنة على العمل السياسي والدفاع عن مصالح طبقات بعينها ، إلى جانب مسؤولية الحالة النفسية للشعب بعد فرض

الصلح مع اسرائيل عليه ، وكذلك رفض اعتبار الأحداث ثورة على كامب ديفيد ، أو ضد اسرائيل وامريكا .

٢ - أسباب اقتصادية أو اجتماعية وتتضمن ازيد معانة الجماهير اقتصادياً واجتماعياً بالتأييد أو بالرفض . الى جانب تدهور وقلة موارد الدولة ، واتباع سياسة الافتتاح الاقتصادي ، وعدم وجود عدالة اجتماعية ، ومظاهر الاتفاق الاستفزازي وانتشار اللامبالاة في المجتمع ، والفساد والأمراض الاجتماعية ، وخضوع الحكومة لتوجيهات البنك الدولي الاقتصادي ، الى جانب قلة بفرض القول بعدم وجود عدالة اجتماعية .

رابعاً : ردود الفعل الداخلية :

وستكشف هذه الفئة تصوير الصحف لرد الفعل الداخلي لأحداث تمرد جنود الأمن المركزي ، وذلك من حيث رد الفعل الشعبي لها الى جانب ردود الفعل الحكومية تجاهها ، على النحو التالي :

أ - رد الفعل الشعبي :

وتناول استنكار ورفض الشعب - كأفراد أو مؤسسات أو أحزاب - لأحداث العنف ، ورفض الشعب المشاركة في هذه الأحداث نتيجة تجربة الممارسة الديمقراطية التي عاشها خلال السنوات القليلة الماضية (أو القول بأن الديمقراطية هي التي حمت مصر من الأزمة) والإشارة الى تعاون الشعب مع القوات المسلحة ومشاركته في اجهاز التمرد (أو عدم تحامل المواطنين على الجنود المتمردين أثناء مقاومتهم) ووقف الشعب بجانب القيادة السياسية أثناء الأزمة (واعتبار ما حدث بمثابة اعادة بيعه للرئيس مبارك ، وتدعمهم لثقة الجماهير في قيادتها) . وفي المقابل رفض القول بوقف الشعب بجانب القيادة السياسية ، والإشارة الى تجاوب المواطنين مع قرار حظر التجول وأنصياعهم الذاتي ، التنويه بصلبة الجبهة الداخلية وأصالحة الشعب المصري التي برزت أثناء الأحداث ، ومساهمة المؤسسات والمواطنين في تعويض خسائر الأحداث ، وبالمبالغة بعض صحف المعارضة في تقدير حجم الخسائر .

ب - ردود الفعل على المستوى الحكومي :

وشملت اشارة الصحف الى الحكومة للجوء الى القوات المسلحة ، وتبرييرها لفرض حظر التجول ، دراسة الحكومة لأوضاع الأمن المركزي واعادة النظر فيها الاشادة بمواجهة الحزب الوطنى أو الحكومة للأحداث وتحركهما في مواجهتها ، التزام الدولة بتعويض الافراد والمنشآت عن الخسائر .. دراسة الحكومة ومناقشتها لأحداث الشغب خلال الاجتماعات بين المسؤولين ، واعدادها لتقارير حول الأزمة أو وضع خطط مستقبلية ، رفض شيخ الازهر لفتنة ، رؤية الحكومة للأحداث كزوبعة محدودة ، ومن ثم عدم تسليمها بضرورة أى اصلاح سياسي أو اقتصادي ، رفض الحكومة لسياسة الضغط من أجل تحقيق مصالح فئوية ، استجابة الحكومة لمطالب الجنود وحل مشكلاتهم ، الاشادة بموقف القيادة السياسية أو الرئيس مبارك أثناء الأزمة بعدم اللجوء الى اجراءات استثنائية وحرصها على الديمقراطية - اعادة النظر في جهاز الشرطة (تغيير القيادات داخله أو تعديل بعض القوانين) ، الاشادة بموقف أجهزة الاعلام أثناء الأزمة ، أو ابراز الدور السلبي للإعلام أثناءها . ^

خامسا : ردود الفعل العالمية :

وتقيس هذه الفئة تصور الصحف المصرية لردود الفعل التي ظهرت في الخارج تجاه احداث تمرد جنود الأمن المركزي ، وذلك على مستويين : الأول يتعلق بالموقف العربي من الأحداث ، والثاني يتناول موقف العالم الخارجي منها ، على النحو التالي :

أ - الموقف العربي :

ويتضمن رفض العرب واستنكارهم للأحداث ، اشادة الحكومات العربية بجهود الحكومة المصرية في مواجهة الأحداث ، التأكيد على الارتباط المصيري بين مصر والدول العربية ، اشادة الصحف العربية بموقف الرئيس مبارك ، اشادة العرب بالاعلام المصري وتأكيدهم على قدرة الشعب على تجاوز المحن ، اشادة الصحف العربية بموقف الاحزاب المعارضة ، محاولة سوريا ولibia تشویه سمعة مصر وتصويرهما للأحداث على أنها انتفاضة شعبية ، ورفض الصحف المصرية تصوير بعض العرب للأحداث على أنها ثورة شعبية ضد كامب ديفيد .

ب - الموقف الخارجي :

ويندرج تحته عدة فئات تأيد حكومات العالم وصحفه لموقف الرئيس مبارك والحكومة المصرية من الأحداث (أو ثقة العالم بالنظام المصري وتقديره للتناول الإعلامي للأحداث) ، كذلك تقدير العالم لموقف الشعب المصري الحضاري ، اشادة صحف العالم بقدرة القوات المسلحة وتصريفها الحضاري ، استنكار العالم للأحداث وعرض بعض الدول تقديم المساعدات ، محاولات بعض وكالات الأنباء تشويه سمعة مصر ، عدم تأثر العلاقات بين مصر وكل من أوروبا والولايات المتحدة ، رفض فرنسا اعتبار الأحداث ثورة شعبية ، اشادة العالم بالسياحة في مصر ، فلق المسؤولين الأمريكيين على الوضع في مصر ، موقف إسرائيل من الأحداث (فلقها على العلاقات مع مصر ورؤيتها للأحداث كاهتزاز للاستقرار الداخلي) ، توقعات إسرائيلية أمريكية بأن يطبق الرئيس مبارك سياسة القبضة الحديدية مع المعارضة .

سادسا : نتائج الأحداث وأثارها :

وهي فئة تبرز الآثار السلبية والابيجابية لوقوع أحداث العنف بمحوريها الداخلي والخارجي : ويتضمن مستوى المحور الداخلي :

أ - الآثار السلبية للأحداث :

وتحتوي على فئات فرعية تبرز ضرب الاقتصاد الوطني وتأثيره بالأحداث ، واصابة النشاط السياسي بالركود ، وتتأثر حركة التعامل النقدي والتجاري ، واعاقة مسيرة التقدم والتنمية وتدعم معاناة الشعب ، ووقوع أعباء الأحداث على المواطن المصري . إلى جانب انتشار الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة للأحداث ، والخسائر السياسية واهتزاز ثقة الشعب في جهاز الأمن ، واحتمال رجوع الدولة عن الخط الديمقراطي في الحكم .

ب - الآثار الإيجابية للأحداث :

وتتضمن فئات فرعية مؤداها أن الأحداث كشفت عن التفاالف الشعوب حول القيادة ، وتأكد أهمية الديمقراطية وجدو الشرعية الدستورية ، وأوضحت صدق الحس

السياسي للرئيس مبارك وارتفاع أسهمه ، وصلابة الشعب المصرية أثناء الأزمة وعدم جدوى القوانين الاستثنائية ، الى جانب تبيان عدم تأثر النشاط السياحى بالأحداث ، وخروج مصر أقوى مما كانت ، وازدياد الانتاج نتيجة تجاوب العمال ، وعدم تأثر مناخ الاستثمار ، ورفض الاصلاح الجزئى ، وكسب الطبقة الوسطى فى صف فكرة اعادة توزيع الأعباء الاجتماعية . الى جانب حدوث تغير فى أسلوب معاملة ضباط الأمن المركزى للجنود .

أما على مستوى المحور الخارجى ، فانه يتضمن تشویه سمعة مصر عالميا الى جانب عدم تأثر حركة الاستثمار الخارجى بالاحداث . بالإضافة الى استمرار المعونات القادمة من البنك الدولى والبنوك الدولية الأخرى .

سابعا : التصور المستقبلى لكيفية مواجهة احداث العنف :

هى فئة تعنى بتباين التصورات المستقبلية التى طرحتها الصحافة لكيفية مواجهة احداث العنف الواقعه فى فبراير ١٩٨٦ ، أو أية احداث عنف محتمل وقوعها فى المستقبل وتحتوى على تصورات تتعلق بجهاز الأمن ، وأخرى تتعلق بالأوضاع المجتمعية فى مصر .

أ - تصورات تتعلق بجهاز الأمن :

وتتضمن فئات فرعية عديدة ، وهى ضرورة اعادة النظر فى أوضاع جنود الأمن المركزى وظروفهم المعيشية . كما وردت تصورات تبين ضرورة الغاء جهاز الامن المركزى ، وأخرى ترى الاكتفاء بتقليله وتدعيم جهاز الشرطة ، أو ترفض الغاءه لعدم وجود بديل له ، وأخرى ترى الحاجه بالقوات المسلحة . كما احتوت على ضرورة اعادة النظر فى أسلوب اعداد الجنود ، واقامة حوار بين المسؤولين والفاعلين للاحداث لازالة أسباب التمرد ، الى جانب ضرورة تشديد العقوبة عليهم . بالإضافة الى ضرورة نقل معسكراتهم خارج المدن . كما جاءت ضرورة مشاركة كافة الاحزاب السياسية برأيها فى تطوير جهاز الشرطة .

ب - تصورات تتعلق بالأوضاع المجتمعية فى مصر :

وتنقسم الى نوعين من الأوضاع :

١ - الأوضاع السياسية وتحتوى على تصورات مطالبة باتباع سياسة الاعتماد على الذات والحد من الموارد الأجنبية وضرورة الحفاظ على الديمقراطية وتدعمها بطريقة أفضل وضرورة تغيير الدستور والنظام الانتخابي المطبق وطرح الثقة في الحكومة ومجلس الشعب والاصلاح السياسي بمراجعة السياسات القائمة ، وفتح أوسع حوار سياسي . الى جانب مطالبة الحكومة بالصحة والالتزام بأوليات مصالح الجماهير ، والاعتراف بحق الاضراب السلمى في التعبير عن الاحتياج على أية أوضاع ، ومسئوليية الدولة في توافر قنوات تدفق المعلومات من والى الشعب ، ومطالبة كتاب المعارضة بالثبت من المعلومات قبل نشرها بالإضافة الى المطالبة باعادة النظر في سياسات ثورة يوليو (المجانية في التعليم ، وتعيين الخريجين) والمطالبة بالتربيـة السياسية والوطنية السليمة ، والعودة الى مصر العروبة ، والمطالبة بتنقين وتطبيع الشريعة الاسلامية .

٢ - الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

وتتضمن ضرورة العمل على زيادة الانتاج والتأكيد على أهمية الاستقرار لاستمرار النمو الاقتصادي ، ومعالجة الخلل الناتج عن سياسة الانفتاح ، وضرورة العدالة الاجتماعية ووضع برنامج للتفشـف والحد من الاستهلاك أو الاخفاق الحكومي ، وضرورة اصلاح الخلل الإداري ، ووضع سياسات تشجيع على الانتاج المحلي والاعتماد على الذات (الحد من السلع والموارد الأجنبية ، وتشجيع القطاع العام الى جانب الخاص) ، ورفض نصائح وتوجيهات البنك الدولى ، بالإضافة الى رفع الدعم والغائه لعدم وصوله الى مستحقيه ، والمطالبة بدراسة ظاهرة العنف بأسلوب علمي ، والمطالبة باتباع سياسة سياحية غير تقليدية ، وقيام الفنادق والمنشآت السياحية بتدريب عاملاتها على مكافحة الارهاب ، الى جانب ضرورة اعادة تقييم مصر الى اقاليم تخطيطية وشق شوارع طولية وعرضية حول المدن وداخلها لسرعة تحرك المواطنين . بالإضافة الى ضرورة اعادة النظر في السياسة التعليمية ونظام التعليم ، والمطالبة بالتنشئة الدينية وتعزيز القيم الدينية .

قياس ثبات أدلة الدراسة :

بعد أن تمت صياغة استمارـة تحليل المضمون في صورتها شبه النهائية ، قـامت

هيئة البحث باتخاذ الخطوات الاجرائية التالية ، بهدف الوصول الى درجة عالية من الإتفاق بين المحللين لمضمون المادة التي شملتها عينة الدراسة :

١ - تعریف هيئة البحث بالغرض من اجراء الدراسة ، والأهداف التي تسعى الى تحقيقها من ورائها ، ومناقشة التساؤلات التي تثيرها الدراسة والتي تؤدي الى بلوغ تلك الأهداف العامة .

٢ - عرض أداة البحث : وهي استماراة تحليل المضمون بفئاتها العريضة والفرعية وقد تمت مناقشة الاستماراة من جانب المحللين ، للوصول الى درجة اتفاق في فهم الفئات وتصنيف المضمون المندرج تحتها .

٣ - قيام هيئة البحث (خمسة أعضاء) بتحليل عينة من المقالات^(*) ، للتحقق من توافق نسبة اتفاق مقبولة بين المحللين في تحليلهم للمادة ذاتها .

وقد تم قياس نسبة الاتفاق على أساس حساب النسبة المئوية لاتفاق المحللين حول ورود الفئات الفرعية ، بالنسبة لكل فئة عريضة من فئات الاداء ، وعلى مستوى كل مقال على حده .

وقد اعتبرت هيئة البحث أن النسب التي تم التوصل اليها تعد مقبولة ومرضية لتشعب استماراة التحليل وتفرعها الى فئات رئيسية وفرعية وثانوية^(١) .

خطة المعالجة الاحصائية :

انطلاقاً من التساؤلات التي طرحت في هذه الدراسة ، تم وضع خطة المعالجة الاحصائية التي تعتمد على استخراج مايلي :

١ - تحديد تكرارات ورود فئات الشكل في عينة المادة الصحفية بالنسبة لكل صحفة على حده .

★ المقالات التي أجريت عليها تجربة الثبات هي : ابراهيم نافع : «مصر هي القضية»، وأمال بکير : «برواز» و «الحياة تمضي رغم الأحداث» ، وقد نشرت في جريدة الاهرام عدد ١٩٨٦/٢/٢٨ .

(١) انظر الجداول رقم (١) و (٢) و (٣) في الملحق والتي توضح نسبة الاتفاق على مستوى الفئات العريضة للأداء في كل موضوع مسحى أجريت عليه تجربة الثبات .

٢ - تجديد تكرارات ورود فئات المضمون على مستويين :

أ - الفترة الزمنية للدراسة ككل (من ٢٦ فبراير الى ١٠ أبريل ١٩٨٦) .

ب - فترات زمنية تم تقسيمها طبقا لتفاعلات الأحداث وتشمل :

- الفترة من ٢٦ الى ٢٨ فبراير : وتمثل وقت وقوع أحداث التمرد والشغب

- الفترة من ١ الى ٨ مارس : وتمثل الفترة التي تلت الأحداث مباشرة والتي شهدت ردود الفعل لها حتى خطاب رئيس الجمهورية في ٨ مارس ١٩٨٦ .

- الفترة من ٩ مارس الى ١٠ أبريل ، وتمثل رد فعل الصحافة المصرية لخطاب رئيس الجمهورية حول الأحداث ، حتى اعلن نتائج التحقيقات في ٤ أبريل ورد الفعل لها .

٣ - النسب المئوية لنكرارات ورود فئات المضمون الرئيسية في الفترة الزمنية ككل بالنسبة لكل صحفية على حدة .

وإذا كان الهدف من هذه الدراسة يتلخص في الكشف عن مدى اهتمام الصحف المصرية بأحداث تمرد جنود الأمن المركزى ، وتحديد اتجاهات تلك الصحف نحو هذه الأحداث ، فإن عرض النتائج المستخلصة من استخدام أسلوب تحليل مضمون تلك الصحف سيتم على محورين :

الأول : مدى اهتمام الصحف المصرية المختلفة بالأحداث .

والثاني : اتجاهات الصحف المصرية نحو تلك الأحداث .

* * *

اهتمام الصحف المصرية بأحداث فبراير ١٩٨٦

أظهرت نتائج التحليل الكمي لمضمون المواد الصحفية التي تناولت أحداث تمرد الأمن المركزي أن كافة الصحف المصرية (قومية وحزبية) قد أظهرت درجة عالية من الاهتمام بمعالجة تلك الأحداث، اذ يبلغ عدد المواد الصحفية المنشورة في تلك الصحف (١٣٨٩) موضوعا خلال فترة الدراسة. وبالنسبة للصحف القومية كانت جريدة الأخبار أكثر الجرائد اليومية اهتماما بالأحداث من حيث عدد المواد الصحفية المنشورة حولها (٤٦٩ موضوعا)، وتليها جريدة الاهرام (٣٧٦ موضوعا) ثم جريدة الجمهورية (٢٥٠ موضوعا). وعلى مستوى الصحف الحزبية، كانت صحيفة مايو أكثر تلك الصحف تناولا للأحداث (٨١ موضوعا)، تليها صحفتا الوفد والحرار (٤٥ موضوعا لكل منها)، ثم الاهالى (٤٦ موضوعا)، فالشعب (٦١ موضوعا). ويتضح اهتمام الصحف الحزبية المكثف بالحدث من مقارنة هذه الأرقام مع عدد المرات التي ظهرت فيها هذه الصحف خلال فترة الدراسة، وكم الأعداد التي تناولت الأحداث (٢).

ويبرر صدور الصحف القومية الثلاثة يوميا، تميزها بعدد أوفر من الموضوعات الصحفية عن الصحف الحزبية - التي تصدر أسبوعيا - في معالجة أحداث تمرد جنود الأمن المركزي. ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة التقليدية بين الصحف القومية والمؤسسات الحاكمة قد جعلها تولي هذه الأحداث عناية خاصة، من أجل محاولة فهم طبيعتها وتبرير حدوثها، وما يمكن أن ينجم عنها، وهذا ما ستوضنه النتائج الخاصة بمضمون المواد الصحفية التي شرتها هذه الصحف، وفي هذا الأطار، يمكن تفسير اهتمام صحيفة مايو الصادرة عن الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بدرجة أكبر من باقى الصحف الحزبية.

(١) انظر في الملحق الجدول رقم (٤) الذي يوضح عدد المواد الصحفية المتعلقة بأحداث التمرد في الصحف المصرية في الفترة من ٢٦ فبراير إلى ١٠ أبريل ١٩٨٦.

(٢) انظر في الملحق جدول رقم (٥) الذي يوضح أعداد الصحف المصرية المتضمنة لأحداث فبراير ١٩٨٦، والتي خضعت للتحليل خلال فترة الدراسة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن الصحف القومية قد أبدت اهتماماً ملحوظاً بالأحداث فور وقوعها في الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر فبراير ، ثم تساعد اهتمامها بتغطية ومعالجة هذه الأحداث حتى خطاب رئيس الجمهورية في الثامن من شهر مارس وبعد ذلك انخفض اهتمامها اتفاقاً ملحوظاً وحادياً في الفترة التالية . ويمكن تفسير ذلك في ضوء التوجيهات الرسمية للدولة بعدم التأثير على الجهات القضائية التي تتولى التحقيق في تلك الأحداث .

اما فيما يتعلق بالصحف الحزبية ، فقد تصادف أن الأيام الثلاثة الأخيرة من شهر فبراير وهي الفترة التي وقعت فيها الأحداث لم تكن المواعيد المقررة لصدور معظمها فيما عدا صحيفة الوفد، التي أعطيت في عددها الصادر في هذه الفترة بعض الاهتمام بهذه الأحداث . وتتجدر الاشارة هنا إلى أن الصحف الحزبية قد تميزت عن الصحف القومية - بما في ذلك صحيفة الحزب الحاكم (مايو) - باستمرارية الاهتمام بالأحداث وتصاعد هذا الاهتمام حتى في الفترة التالية لخطاب رئيس الجمهورية ، الأمر الذي يعكس اهتمامها بمتابعة الأحداث ومحاولتها تشكيل الرأي العام تجاهها وفقاً لرؤيتها كل منها الخاصة ، بغض النظر عن التوجيهات الرسمية للدولة . ويوضح الجدول رقم (١) توزيع المادة الصحفية في الصحف المصرية خلال الفترات الزمنية الثلاثة التي انقسمت إليها الدراسة .

وفيما يختص بفئة نوع المادة الصحفية ، فقد أظهرت النتائج الكمية للدراسة اهتمام الصحف القومية بتناول الأحداث سواء في القالب الخبرى أو في قوالب الرأى المختلفة ، وان كان ذلك الاهتمام في مادة الخبر قد زاد عنه في مادة الرأى ، الأمر الذي يعكس حرصها على تغطية الأحداث ورد الفعل نحوها أكثر من اهتمامها بتفسير تلك الأحداث أو تحليلها للقارئ ، وذلك بوصفها صحفاً إخبارية في المقام الأول ، إلى جانب كونها صحفاً للرأى أيضاً . هذا على عكس الصحف الحزبية ، التي أبدت اهتماماً ملحوظاً بتفسير وتحليل أحداث تمرد جنود الأمن المركزى من خلال مواد الرأى على تعدد قوالبها - بدرجة تفوق تناولها الإخبارى لها ، في إطار التوجه السياسى لكل من هذه الصحف ورؤيتها الخاصة للازمة وأحداثها ، وذلك انعكاساً لكون هذه الصحف صحفاً للرأى ومنبراً حزبياً في المقام الأول . ويوضح الجدول رقم (٢) توزيع المادة الصحفية في الصحف المصرية على فئة نوع المادة الصحفية .

ذكر أرات ونسب المسادة التي تمارلتها كل محبة ممزعة على فنات التاريخ

جدول رقم (٢)

نوع المادة الصنفية

نوع المادة الصنفية

وبالنسبة لفئة صفحة النشر ، أوضحت نتائج التحليل الكمي في الدراسة غلبة المواد الصحفية التي ظهرت في الصفحات الداخلية عنها في الصفحة الأولى ، سواء فيما يتعلق بالصحف الحزبية أو القومية ، وهي نتيجة منطقية لكثره عدد الصفحات الداخلية في أية صحفية مقارنة بالصفحة الأولى .

وعلى مستوى الصحف القومية كانت صحيفة الجمهورية أكثر الصحف اهتماماً بابرار الأحداث في صفحتها الأولى (٨٩ موضوعاً بنسبة ٣٦٪ من إجمالي مانشريته) وقد جاءت جريدة الاخبار في المرتبة الثانية من حيث الاهتمام بابرار الموضوع في الصفحة الأولى (١١٨ موضوعاً بنسبة ٢٥٪) . وتعكس هذه النتيجة سياسة كل من الصحفتين المتمثلة في الاهتمام بابرار الاحداث الساخنة بأساليب مختلفة ومتعددة . أما على مستوى الصحف الحزبية فقد ظهر تقارب في تناول هذه الصحف للأحداث على صفحتها الأولى ، وإن زاد هذا التناول في صحفى الاحرار والشعب عنه في باقى الصحف الحزبية . ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع المادة الصحفية في الصحف الثلاثة على فئة صفحة النشر .



جدول رقم (٣)

تكرارات ونسب ورود الأحداث في كل صحيفة
موزعة على قمة صفحة النشر

المجموع	صفحة داخلية		صفحة أولى		الصفحة الصحيفة
	%	ك	%	ك	
٣٧٦	٧٨	٢٩٢	٢٢	٨٤	الاهرام
٤٦٩	٧٥	٣٥١	٢٥	١١٨	الأخبار
٢٥٠	٦٤	١٦١	٣٦	٨٩	الجمهورية
٤٦	٧٨	٣٦	٢٢	١٠	الاهلى
٦١	٦٩	٤٢	٣١	١٩	الاحرار
٤٥	٦٩	٣١	٣١	١٤	الشعب
٦١	٧٢	٤٤	٢٨	١٧	الوفد
٨١	٧٩	٦٤	٢١	١٧	مايو

وبصفة عامة يمكن القول بأن كافة الصحف المصرية قد استشعرت مدى خطورة أحداث تمرد جنود الأمن المركزى ، وتهديداتها للأمن والاستقرار الداخلى لمصر ، الأمر الذى حدا بها إلى تغطية تلك الأحداث ، ومحاولة تفسيرها وبيان دوافعها وقياس نتائجها لقرائها ، واستوت فى ذلك الصحف القومية مع الحزبية . ويقول آخر ، فان الأزمة الاجتماعية التى تعرضت لها مصر فى فبراير ١٩٨٦ قد استفردت كافة الصحف والأقلام المصرية ، على اختلاف انتتماءاتها الفكرية واتجاهاتها الحزبية .

أما كيف أثرت هذه الاتجاهات والانتتماءات على تناول كل صحيفة لبعد الأزمة فهذا ما سيفوضحه الجزء التالى من عرض نتائج التحليل الكمى والكيفى للدراسة ، متمثلا فى اتجاهات الصحف المصرية نحو الأحداث .

اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث فبراير ١٩٨٦ :

تحقيقاً للهدف الرئيسي من الدراسة وهو التعرف على موقف الصحف المصرية من الأزمة التي تفجرت في شهر فبراير ١٩٨٦ ، وتحديد اتجاهات المطروحة ازاء تلك الأزمة ، فإنه من الأهمية بمكان كشف الكيفية التي تمت بها تغطية الأحداث ، وتحديد نظرة كل من الصحف القومية والحزبية تجاهها ، وتصور كل صحيفة الخاص نحو ما وقع من أحداث . كذلك فإنه يجب التعرف على تحليلات هذه الصحف للدعاوى الكامنة وراء ما حدث ورؤيتها للعوامل المحركة له سواء كانت عوامل خاصة ببناء جهاز الأمن المركزي ، أو تتصل بالظروف المحيطة به في مصر ، ثم يأتي بعد ذلك تعبير تلك الصحف عن ردود الفعل الداخلية والخارجية لما جرى من أحداث بالإضافة إلى رؤيتها للآثار التي نجمت عنها والنتائج المتربعة عليها ، وأخيراً التصور الذي طرحته هذه الصحف لكيفية مواجهة الأزمة واسلوب تلافيها في المستقبل .

و حول هذه المحاور السابقة ، سيأتي عرض نتائج التحليل الكمي والكيفي لمضمون المواد الصحفية التي نشرت حول أحداث تمرد جنود الأمن المركزي في الصحف المصرية :-

أولاً : التغطية الصحفية للأحداث :

عنيت كافة الصحف المصرية بالتغطية الصحفية لأحداث جنود الأمن المركزي من حيث تحديد كيفية بدء الأحداث وتتبع مسارها وتحديد الخسائر المادية التي نجمت عنها .

وقد أظهرت نتائج التحليل الكمي زيادة اهتمام الصحف القومية الثلاث في تغطية ومتابعة الأحداث عن الصحف الحزبية المختلفة ، وذلك باعتبار أن الأولى صحف يومية تركز اهتماماتها على المتابعة الاخبارية للأحداث إلى جانب حرصها على تحليلها وابداء الرأي فيها .. أما الصحف الحزبية ، فان صدورها الأسبوعى يجعلها تحصر نشاطها الصحفى حول محور الرأى إلى حد كبير ، وتضع التغطية الاخبارية على هامش ذلك النشاط .

وتجدر بالذكر أنه على مستوى الصحف القومية تفوقت جريدة الأخبار والاهرام على صحيفة الجمهورية من حيث تغطيتها للأحداث . أما على مستوى الصحف الحزبية فقد اهتمت كل من صحيفتي الاهرار والوفد بتغطية الأحداث بدرجة أكبر من زميلاتها وكانت صحيفة الاهالي أقل تلك الصحف اهتماما بهذه التغطية .

وقد أظهرت نتائج التحليل الكمي ان الصحف القومية فى تغطيتها ومتابعتها للأحداث قد ركزت بؤرة اهتمامها على انتهاء احداث التمرد وتصفية جيوبه ، وسيطرة القوات المسلحة على الموقف ، ومن ثم عودة الأمور الى سيرها الطبيعي من حيث استعادة الشارع المصرى للاستقرار ، وعودة المرافق وأجهزة الخدمات الى ممارسة نشاطها اعتيادى . ويتبين هذا الاهتمام فى النسب التى شغلتها هذه الأفكار في المادة التى تناولتها كل صحيفة من الصحف القومية ، حيث تكرر ورودها في جريدة الأهرام بنسبة ٤٤٪ ، وجاء ذكرها بنسبة ٤٣٪ في جريدة الأخبار أما جريدة الجمهورية فقد أوردت هذه الأفكار بنسبة ٣٥٪ من إجمالي المواد التي نشرتها حول هذا بعد .

وعلى الرغم من تركيز ورود هذه الأفكار بدرجة واضحة في الفترة من ١ إلى ٨ مارس (١٩٨٦)، الا أن الصحف القومية قد اهتمت بابرازها حتى خلال الأيام الثلاثة التالية لوقوع أحداث التمرد في الفترة من ٢٦ إلى ٢٨ فبراير .. خاصة صحيفة الأهرام (٢٧ موضوعا) والأخبار (١٦ موضوعا) (٢) .

ويرجع اهتمام الصحف القومية بابراز استقرار الشارع المصرى وعودة الأمور الى سيرها الطبيعي ، الى ارتباط تلك الصحف بالمؤسسات الحاكمة بعلاقة شبه رسمية الأمر الذى دفعها الى محاولة طمأنة القارئ المصرى الى استقرار الأحوال الداخلية وسيطرة الحكومة على الموقف .

أما على مستوى الصحف الحزبية ، فإن بؤرة اهتمام تلك الصحف قد تركزت حول مدى الخسائر - كما ونوعا - التي لحقت بالفنادق والمنشآت السياحية والمركبات العامة والخاصة أو تلك التي لحقت بالأفراد من مدنيين أو عسكريين ..

(١) انظر في الملحق الجدول رقم (٦) الذي يوضح تكرارات ورود الفئة «أولا» في الصحف متوزعة على الفترات التاريخية التي انقسمت إليها فترة الدراسة .

(٢) انظر في الملحق الجدول السابق .

وقد كانت صحفة مایو أكثر الصحف الحزبية اهتماماً بالإشارة إلى هذه الخسائر (٧٢٪ من تغطيتها للأحداث) تليها الوقد بنسبة (٤٤٪) ثم صحفة الاحرار (٤٠٪) فصحفية الشعب (٣٨٪).

وقد تركز ابراز هذه الصحف للخسائر التي حدثت نتيجة للأحداث في الفترة من أول شهر مارس حتى التاسع منه^(١) حيث ان هذه الصحف تصادف عدم صدورها خلال فترة وقوع الأحداث - فيما عدا صحفة الوقد - وإن كانت لم تهمل الاشارة إلى هذه الخسائر حتى بعد مرور فترة وقوع الأحداث^(٢).

وقد كان من المنطقى ان تركز الصحف الحزبية بؤرة اهتمامها فى تغطية الأحداث على الخسائر الناجمة عن تمرد جنود الأمن المركزى ، وذلك باعتبارها صحفاً معارضة للحزب الحاكم ، الامر الذى يدفعها الى ابراز مثالب ممارسة هذا الحزب لسلطاته فى اطار نقداً لسياساتـه العامة . أما فيما يتعلق بصحفـة مایو الناطقة بلسان الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم ، فقد اظهرت نتائج تطبيق اختبار (كا^٢) ان اهتمام هذه الصحيفة بابراز الخسائر المادية التى نتجت عن الاحداث قد جاء فى اطار استئثارها لوقوع مثل هذه الاحداث ، وابرازها ل بشاعةـ الجريمةـ التي ارتكبـهاـ المتـمرـدونـ فىـ حقـ وطنـهمـ وشعـبـهمـ .. حيث اثبتـ تطـبيقـ هـذاـ الاختـبارـ وجودـ عـلـاقـةـ قـوـيـةـ عـنـ دـلـالـةـ (١١٪)ـ بـيـنـ هـاتـينـ الفـئـتينـ ،ـ فـقـدـ كـانـتـ قـيـمةـ (كا^٢)ـ الـمحـسوـبةـ بـيـنـهـماـ (٦,٦٤ـ)ـ .

وقد اهتمت الصحف القومية الثلاثة بابراز الخسائر المادية التي نجمت عن التمرد واحتل هذا البعد المركز الثاني في اهتمامها بتغطية الأحداث حيث اشارت جريدة الجمهورية إلى كم ونوع الخسائر المادية والبشرية في (٣٣٪) من الموضوعات التي نشرتها حول هذا البعد ، وتكررتها الأهرام (بنسبة ٣١٪) بينما تناولتها الأخبار بنسبة (٢٩٪) من اهتمامها بالتغطية الخبرية للأحداث .

ومن ناحية أخرى ، فقد كانت الصحف القومية أكثر اهتماماً من الصحف الحزبية بتغطية عودة الهاريين من جنود الأمن المركزى وسجناء سجن طره ، وتسليمهم أنفسهم للسلطات المختصة . وتنمى هذه النتيجة مع ما سبقت الاشارة اليه من ميل

(١) انظر في الملحق الجدول السابق الاشارة اليه .

(٢) الجدول السابق نفسه .

الصحف القومية الى ابراز عودة الامور الى سيرها الطبيعي بدرجة اكبر من اهتمام الصحف الحزبية بذلك .

وقد أظهرت نتائج التحليل الكمى أن كافة الصحف القومية والحزبية - فيما عدا صحيفة مايو - قد اهتمت فى تغطيتها للأحداث بتبيان الكيفية التى بدأت بها احداث تمرد جنود الامن المركزى . وفي هذا الصدد ، أوضحت الصحف ان التمرد قد وقع بين فرق معسكر الهرم وطريق الفيوم ، ثم امتد منها الى كافة المعسكرات الاخرى . وفي الوقت نفسه لم تغفل هذه الصحف الاشارة الى حقيقة ان للتتمرد جذورا ومحاولات سابقة للعصيان ، بدأت منذ فترة قبل بداية احداث فبراير ١٩٨٦ . كذلك اهتمت جميع الصحف المصرية - بدرجات متفاوتة - بالاشارة الى احداث الاقاليم ، واعطاء الحدث حجمه الحقيقي ، حيث اهتمت بتغطية محاولات التمرد في الاسماعيلية واسيوط الى جانب تلك التى وقعت في القاهرة والجيزة .. الأمر الذى من شأنه ان يرفع من درجة مصداقية هذه الصحف وبخاصة القومية - لدى القارئ المصرى ، خاصة وان الصحف القومية الثلاث قد اشارت الى احداث الاقاليم فور وقوع الاصداس ، وحرصت على اعلام القارئ بالحجم الحقيقي لها منذ الايام الاولى للتمرد .

ويوضح الجدول رقم (٤) تكرارات ونسب ورود الفئات الفرعية المندرجة تحت قمة التغطية الصحفية للأحداث في الصحف المصرية ، خلال الفترة الكاملة للدراسة .

ونستخلص من النتائج السابقة ان الخط العام الذى اتخذه الصحف المصرية فى تغطيتها للأحداث كان اعطاء الحدث حجمه الحقيقي ، بنظر ابعاد الواقعية الزمنية والمكانية - وطرح الحقائق كاملة أمام القراء ، سواء أكانت هذه الصحف قومية او حزبية . وقد كانت مصارحة القراء بالحقائق الكاملة ، دون محاولة بتر او تحوير بعضها ، أحد الأبعاد التى ساهمت فى صياغة رأى عام رافض للتمرد جنود الامن المركزى ومتعاطف الى حد كبير مع موقف القيادة السياسية أثناء الأزمة .

ومن ناحية أخرى فان الصحف القومية على وجه الخصوص - فى تغطيتها للأحداث عمدت الى طمأنة الرأى العام الى استقرار الأحوال الداخلية ، وعودة الهدوء

جبل ریم (۲)

تبررات ونسب النسبة أولاً : التنظيمية الصادبة للإحداث داخل المقر؛ الكاملة للدراسة.

والأمن الى الشارع المصرى ، وسيطرة الحكومة على مقاليد الأمور ، فى محاولة منها لاستعادة هيبة النظام الحاكم ، واسعة الاطمئنان فى نفوس الجماهير .

ثانياً : تكيف الأحداث :

١ - وصف وتصنيف الأحداث :

اختلفت المسميات التي أطلقها الصحف المصرية على أحداث تم رد جنود الأمن المركزى في فبراير ١٩٨٦ .. فقد اختلفت الصحف فيما بينها – في نظرتها لتلك الأحداث من حيث تصنيفها لها ، بل انه في داخل الصحف الواحدة تباينت آراء الكتاب والمحررين ازاء معنى هذه الأحداث من حيث نظرتهم لها كثورة أو حركة احتجاج وطني عام أو اعتبارها مجرد تمدد محدود من فرق الأمن المركزى أو توقيعهم لوجود عنصر التآمر وراء الأحداث . وقد أوضحت ذلك نتائج التحليل الكمى على النحو التالي : -

على مستوى الصحف القومية ، دأبت صحفة الأهرام على الاشارة الى الأحداث باعتبارها أحداث شعب بصفة عامة (بنسبة ٢٨٪ مما نشرته عن وصف الأحداث) ، كما أنها مالت الىتناول هذه الأحداث باعتبارها تمداً أو عصياناً من بعض قوات الأمن المركزى وخروجها على النظام (بنسبة ٢٠٪) ، مؤكدة (بنسبة ١٠٪) على ان الأحداث تتحصر في مجرد احتجاج قوات الامن المركزى على ظروفهم الخاصة رافضة بذلك اعتبار ما حدث حركة اجتماعية عامة .. ولكنه على الرغم من هذا الموقف العام للجريدة ، الا ان بعض المواد الصحفية التي نشرت على صفحاتها قد اتخذت مواقف اخرى مخالفة لهذا الاتجاه التحريري للصحفية فقد اعتبرت بعض الموضوعات الصحفية ان وراء ما حدث مخطط او مؤامرة لضرب الاقتصاد او الديمقراطية في مصر دون تحديد لهوية المتآمرين – او اعتبرتها محاولة لاثارة الجماهير (١١٪) استند بعضها في ذلك الى وقوع الاحاديث في اكثر من مكان واحد . هذا بينما حددت بعض المقالات الاخرى وجود مخطط من قوى داخلية (٢٪) بينما عزت بعض الموضوعات الاخرى تلك المؤامرة الى قوى خارجية تهدف الى ضرب النظام المصرى بعد وضوح توجهه السياسي الوطنى ، وذلك بضرب الاقتصاد والنشاط السياحى (٣٪) هذا وقد رفضت الجريدة (بنسبة ١٪) اعتبار الأحداث نتيجة لأى نشاط تآمرى داخلى او خارجى .

وقد اقترب موقف صحيفة الجمهورية من الاتجاه التحريري لصحيفة الاهرام حيث أشارت في أغلبية المواد الصحفية التيتناولت هذه الفئة - الى كون هذه الاحداث مجرد احداث شغب (بنسبة ٣٩٪) ، كما ركزت على وصفها بتمرد من جانب جنود الامن المركزي (١٥٪) وان كانت جريدة الجمهورية ، الصحيفة القومية الوحيدة التي أشارت الى الاحداث باعتبارها اكبر من مجرد احتجاج لقوات الامن المركزي كذلك رجحت بعض الموضوعات المنشورة في جريدة الجمهورية وجود عنصر التامر - داخلي وخارجي - وراء الاحداث (بنسبة ١٣٪) .

أما جريدة الاخبار ، فانه على الرغم من اشارة اغلبية الموضوعات الصحفية التي تناولت هذه الفئة الى الاحداث باعتبارها مجرد تمرد لجنود الامن المركزي (١٥٪) وتأكيد انحصر الاحداث في هذا الاطار المحدود (٥٪) الا انها كانت اكثر تأكيدا من زميلاتها من الصحف القومية على وجود عنصر التامر بصفة عامة (٢٤٪) ومالت الى كونه نتيجة لمخطط من قوى داخلية تهدف الى ضرب الاستقرار والديمقراطية (١١٪^(١)) على حين نفى مقال واحد في جريدة الاخبار هذه الفكرة . وجدير بالذكر ان اغلبية المعالجات الصحفية التي تضمنت الاشارة الى وجود مخطط داخلي نشرت في جريدة الاخبار في الفترة التالية مباشرة لوقوع الاحداث (من ٢٦ - ٢٨ - فبراير) حيث ظهر تفسير الاحداث في اطار مقوله المؤامرة من جانب عناصر داخلية في خلال الايام الثلاثة الاولى التالية لبدء الاحداث^(٢) وذلك قبل صدور التصريحات الرسمية المبدأة بانحصر الاحداث في اطار التمرد المحدود من جانب جنود الامن المركزي .

وعلى مستوى الصحف الحزبية ، اخذت صحيفة مايو موقفا من تصنيف الاحداث

(١) انظر كنموذج لهذه المقالات في جريدة الاخبار : محمد حسين هيكل مبارك امانه في ضمير كل مصر ١/٣/٨٦ محمد عبد المنعم مراد : كلمات ٢/٢٨ ، ٨٦ ، عبد المعنى سعيد : وكان الشعب مصدر القوة ٦/٣/٨٦ اسامه خالد : الرأى للشعب واجهوا الحقيقة ٤/٣/٨٦ ، وحيد الدالي : مخططات مشبوهة لضرب الديمقراطية ١/٣/٨٦ ، سعيد سنبل : الجريمة البشعة ٢/٢٨ ، سعد كامل : البديل خطير ومخيف ٣/٣/١٩٨٦ .

(٢) انظر في الملحق الجدول رقم (٧) الذي يوضح تكرارات ورود الفتنة ثانيا (أ) موزعة على الفترات التاريخية التي انقسمت اليها الدراسة .

يقترب من نظرة الصحف القومية تجاهها ، حيث دأبت جريدة مايو على الاشارة الى الاحداث باعتبارها احداث شغب بصفة عامة (بنسبة ٢٧٪) ، هذا الى جانب تحديدها في اطار التمرد والعصيان من جانب قوات الامن المركزي (٩٪) ، كما انها مالت ميلا واضحا نحو تفسير الاحداث في اطار مقوله المؤامرة او المخطط الذي يهدف الى ضرب الاقتصاد والديمقراطية في مصر (٢٢٪) ، واعتبرته احيانا بفعل عوامل داخلية ، واحيانا اخرى بفعل عوامل خارجية . بينما نفى موضوعان صحفيان وجود اى تامر داخلي ام خارجي - وراء الاحداث .

وفيما يتعلق بصحف الاحزاب المعارضة ، فتكاد تتحد مواقفها من حيث وصف الاحداث كتمرد وعصيان قامت به قوات الامن المركزي ، اذ ركزت على ذلك بوضوح كل من صحيفتي الشعب بنسبة ٥٣٪ والاهالى بنسبة ٣٧٪ ، وابرزت ذلك بدرجة اقل كل من الاحرار (٢٩٪) والوفد (٢١٪) كذلك اكدت صحف المعارضة على محدودية نطاق الاحداث وانحصرها في اطار احتجاج قوات الامن المركزي على ظروفهم الخاصة . وكانت صحيفة الاحرار اكثر تلك الصحف تأكيدا على هذا المعنى من زميلاتها بنسبة (١٧٪) .

وعلى العكس مما قد يتوقعه البعض ، فان صحف الاحزاب المعارضة لم تتبين وجهة النظر القائلة بأن نطاق الاحداث أوسع من مجرد تمرد لجنود الامن المركزي ، وانما نظرت اليها في اطارها الواقعى الصحيح ، ولم تروج لفكرة تمثيل هذه الاحداث لحركة احتجاج وطني واسع النطاق . ولكن هذه النتيجة لا تتفى تبني صحف المعارضة لفكرة وجود دوافع نابعة من ظروف المجتمع المصرى ككل قد مارست تأثيرها على دفع وتحريك جنود الامن المركزي الى التمرد والعصيان ، باعتبارهم شريحة من شرائح ذلك المجتمع ، تتأثر بما يحتويه من ظروف سياسية او اجتماعية او اقتصادية ، كما ستجيء ذكر ذلك بالتفصيل في الجزء الخاص بتحليل تلك الصحف للظروف المجتمعية التي أحاطت بالاحداث .

ومن ناحية أخرى ، فان صحف الاحزاب المعارضة لم تمل الى تفسير هذه الاحداث في اطار مقوله المؤامرة ، ويتمثل هذا الموقف في ندرة ورود تلك الفكرة سواء جاءت دون تحديد القوى الفاعلة ، او باعتبارها ناتجة عن قوى داخلية او خارجية . وتتسق هذه النتيجة مع النتيجة السابقة من حيث نظرة صحف المعارضة للاحداث في اطارها

الواقعي المحدود .. وذلك على العكس من موقف الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم التي اعطت لمقوله التامر بعض الوزن النسبي ، حيث اتجه بعض كتاب ومحرري الصحف القومية وصحيفة مايو الى اعطاء التمرد حجما اكبر من حجمه الحقيقي خاصة خلال الايام الثلاثة الاولى التالية لوقوع الاحداث مباشرة ، وفي فترة ما قبل خطاب رئيس الجمهورية امام مجلس الشعب والشوري في الثامن من شهر مارس .. وقد سبقت الاشارة الى تباين موقف هؤلاء المحررين مع اتجاه السياسة التحريرية لبعض الصحف التي نشروا فيها هذه الافكار .

ومما هو جدير بالذكر ، أن كافة الصحف المصرية - حزبية كانت أم قومية - قد اتخذت موقف الرفض من هذه الأحداث ، وأعلنت استنكارها لها . فقد اعتبرتها بعض الموضوعات كارثة قومية ، ووصفتها أخرى بأنها عمل تخريبي وغادر ، يمثل طعنة في الظهر ضد الوطن ، كما اعتبرته خيانة لمصر ، وعوققا من جانب بعض أبنائها ، ووصفت بأنها احداث اجرامية . وتشير نتائج التحليل الكمي الى تناول نسبة عالية من المقالات والموضوعات الصحفية استنكار هذه الأحداث من جانب كافة الصحف المصرية .. وكانت جريدة الأخبار (بنسبة ٤٦٪) والأهرام (بنسبة ٣١٪) اكثر هذه الصحف رفضا واستنكارا للأحداث ، بينما كانت صحيفة الوفد (٤١٪) والأهالى (٣٢٪) ومايو (٣٠٪) أكثر الصحف الحزبية تعبيرا عن الموقف الرافض للأحداث . ويوضح الجدول رقم (٥) تكرارات ونسب ورود الفئات الفرعية المندرجة تحت فئة وصف وتصنيف الأحداث في الصحف المصرية خلال الفترة الكاملة للدراسة .

وقد كشفت نتائج التحليل الكيفي عن أن الغالبية من مواد الرأى في الصحف المصرية التي تناولت وصف وتصنيف الأحداث ، قد ركزت على رفض التخريب واستنكرته كأسلوب للتعبير عن أية مطالب مهما كانت مشروعة ، وأدانت من يلجأ اليه تحت أي ظرف من الظروف . ونحوت بعض المقالات عن استخدام العنف من جانب أية فئة اجتماعية وطالبت بالالتجاء الى الأسلوب الديمقراطي والقوتات الشرعية للتعبير عن الرأى أو حتى استخدام أسلوب الاضراب كبديل^(١)

(١) من أمثلة هذه المقالات : ابراهيم شكري : بيان من حزب العمل حول التطورات الأخيرة صحفة الشعب ٣/١٤ أيضا : صباح الأربعاء : بين الاحتجاج والتمرد الأهالى ٣/٥ ، نجيب -

(٦)

الإحداثيات المثلثية : $\theta = \arctan(\frac{y}{x})$ ، $r = \sqrt{x^2 + y^2}$

كذلك اوضحت نتائج التحليل الكيفي ان بعض مواد الرأى فى الصحف المصرية قد استنكرت اعمال العنف والتخييب من منظور اسلامى ، اذ عبرت عن استنكار الدين الاسلامى لهذه الافعال التى تقترب فى ذنبها من الكفر بالله .. واوضحت ان الاسلام يدعوا الى التعمير والى الحفاظ على المال العام ، ويطالبنا بالتحقق من اية شائعة كاذبة ومواجهتها . وقد نادى بعض الكتاب بتطبيق حد الحرابة على هؤلاء المخربين لأن جريمتهم هي ترويع المواطنين الاميين^(١) .

ونستخلص من النتائج السابقة ان كافة الصحف المصرية على اختلاف اتجاهاتها الفكرية والحزبية قد ادانت الاحداث التى مرت بها مصر فى اواخر شهر فبراير ١٩٨٦ ، واعلنت استنكارها لها ، ورفضها لهذا الاسلوب فى التعبير عن اية مطالب مهما كانت مشروعة . ولكن من ناحية اخرى اختلفت مواقف الصحف الحزبية المعارضة عن موقف الصحف القومية وصحيفة العزب الحاكم (مايو) من حيث نظرتها للاحداث ، اذ طرحت الصحف المعارضة رؤية واقعية لتلك الاحداث ، ونظرت اليها فى اطارها الضيق المحدود كاحداث تمرد لجنود الامن المركزى ، ولم تسع الى استغلال الموقف للاضعاف من مكانة النظام الحاكم بتصوير الاحداث كحركة احتجاج واسعة ضد ذلك النظام ، وان كان ذلك الموقف لم يمنعها من نقد الوضع المجتمعية التى حركت ودفعت الجنود الى التمرد . اما الصحف القومية وصحيفة مايو ، فعلى الرغم من اتجاهها العام فى النظر للاحداث باعتبارها تمردا من جانب قوات الامن المركزى وتحديدتها للأحداث فى اطار هذا النطاق الضيق ، وميلها الى اطلاق لفظ «أحداث الشغب» عند الاشارة الى تلك الاحداث ، الا أن عددا من الموضوعات الصحفية التى ظهرت بها - خاصة فى الفترة السابقة على خطاب رئيس الجمهورية - قد تبنت مقوله المؤامرة والتخطيط - من جانب قوى داخلية او خارجية - لطعن الاقتصاد والديمقراطية فى مصر .

- محفوظ : «نداء المعركة»، الأهرام ٣/١ محمد باشا «وما اعد له من حكم» الأهرام ٣/٣ جلال الحمامصى «دخان فى الهواء»، الأخبار ٢/٢٧ توفيق الحكيم «لعنة الله والناس»، الأهرام ٣/١ وأحمد زين : بلا مشاكل الأخبار ٢/٢٨ .

(١) انظر الامدى ابو النور العنف لا يرضاه الله الاهرام ٣/٧ ، عبد السلام داود علامة استقام الاصدار ٣/٤ ، محمد سيد طنطاوى الاسلام يحارب كل ما يهدى امن الناس الاهرام ٣/٧ ، واحد زين بلا مشاكل الاخبار ٣/٢ ابو الوفا التفتازانى الصفحة الدينية بالاهرام ٣/٧ ، عبد العظيم -

ب - الفاعلون للأحداث :

انعكست الاتجاهات التي تبنتها الصحف المصرية في نظرتها للأحداث فبراير ١٩٨٦ على تحديد هذه الصحف لقوى الفاعلة في تلك الأحداث ، وذلك لوجود ارتباط منطقي بين تحديد كنه الأحداث وبين تحديد القوى التي شاركت فيه .

القوى الداخلية :

أبرزت نتائج التحليل الكمي اتجاه جميع الصحف المصرية - بدرجات متفاوتة من التركيز - إلى تحديد القوى الفاعلة للأحداث في جنود الأمن المركزي . فعلى مستوى الصحف القومية ، كانت صحيفة الأخبار أكثرها تركيزا حول هذا الرأي (بنسبة ٧٥٪) مما نشرته حول الفاعلين للأحداث) . وقد تلتها صحيفة الجمهورية (بنسبة ٦٢٪) ، ثم الأهرام (بنسبة ٥٨٪) هذا وقد وردت بعض الموضوعات في الصحف القومية التي تنفي بصراحة مسؤولية أية جهة سياسية داخلية عن الأحداث ، وعلى الأخص في جريدة الأهرام والجمهورية .

وتجدر بالذكر أن تركيز الصحف القومية على تحديد القوى الفاعلة للأحداث في جنود الأمن المركزي قد تأكّد خلال الفترة السابقة على خطاب رئيس الجمهورية في الثامن من شهر مارس ١٩٨٦^(١) إلا أنه في هذه الفترة أيضا ظهرت بعض المواد الصحفية في الصحف القومية تلقى مسؤولية الأحداث على قوى داخلية أخرى غير قوات الأمن المركزي . فقد حملت صحفتا الأخبار والجمهورية قوى المعارضة بصفة عامة مسؤولية تلك الأحداث بحسب متقاربة بينما حددت قوى المعارضة هذه في القوى الشيوعية تارة (١٠٪ في الجمهورية ، ٥٪ في الأهرام ، ٦٪ في الأخبار) وفي الجماعات الإسلامية تارة أخرى ولكن بنسبي أقل . كذلك اشارت الصحف القومية الثلاثة في عدد قليل من الموضوعات إلى مسؤولية جماعات الإثارة أو اليدى الخفية في إشعال الأحداث . وتتجدر الاشارة إلى أن هذه الأفكار تكاد تخفي خلال الفترة

- مطعنى «الحوادث الكبرى والعلل الصغيرة» (الأخبار ٣/٧ ، خالد محمد خالد «العدل الصارم جزء من اشتراك فى هذه الجريمة» (أخبار اليوم ٣/١) .

(١) انظر في الملحق الجدول رقم (٨) الذي يوضح تكرارات ورود هذه الأفكار موزعة على الفترات التاريخية التي انقسمت إليها الدراسة .

التالية لخطاب الرئيس مبارك في استجابة واضحة من هذه الصحف لتصريحات المسؤولين حول عدم وجود خلفية تأمر وراء الأحداث^(١).

ومن ناحية أخرى ركزت بعض الصحف القومية على وصف القوى الفاعلة للأحداث بالقلة الضالة ، او القلة المخربة ، او الفئات الهامشية ، حيث بروزت هذه الأفكار على الأخص في جريدة الاهرام (بنسبة ٢٦٪) ونكرتها الجمهورية (بنسبة ٥٪ فقط) ، وذلك في إيحاء من هذه الصحف بمحدودية نطاق الأحداث والتهوين من شأن من قاموا بها من قوى داخلية . وقد تركزت معظم الموضوعات التي تبنت هذه الفكرة خلال الفترة من أول مارس حتى الثامن منه ، اي بعد استيعاب الصدمة الأولى لوقوع الأحداث ، ومن ثم حاولت بعض الصحف القومية ان تهدىء من روع الشعب بالتقليل من وزن القوى المشاركة في الأحداث^(٢) .

اما على مستوى الصحف الحزبية ، فقد شاركت صحيفة مايو الصحف القومية في تركيزها على أن القوى المشاركة في الأحداث هي قوات الأمن المركزى (بنسبة ٦٥٪) كما ركزت أيضا على وصف الفاعلين للأحداث بالقلة الضالة او المخربة (بنسبة ٢٢٪) وان كان ذلك لم يمنع ظهور بعض المواد الصحفية التي ألفت باللوم صراحة على القوى الشيوعية واتهمتها بتحريك الأحداث (٩٪) .

وفيما يتعلق بصحف الأحزاب المعارضة ، فعلى الرغم من تأكيدها جميعا على ان القوى الفاعلة للأحداث هي قوات الامن المركزى ، الا ان صحيفة حزب الاحرار حملت قوى المعارضة مسؤولية الأحداث في ثلاثة موضوعات صحفية (بنسبة ٣٧٪) مما نشرته حول القوى الداخلية الفاعلة للأحداث) كما وجهت التهمة (في موضوعين بنسبة ٢٥٪) الى القوى الشيوعية بتبرير الأحداث ، بينما اشارت في موضوع واحد (بنسبة ١٣٪) الى مسؤولية الجماعات الاسلامية عنها . وعلى العكس من هذا الموقف تبنت صحف الاهالى والوفد ، وبدرجة أقل الشعب ، وجهة النظر الرافضة لمشاركة أي قوى سياسية في الأحداث .. بل ان الاهالى والشعب قد اشارتا اشاره عابرة الى مسؤولية حكومة الحزب الوطنى عن الأحداث .

(١) انظر الجدول السابق نفسه في الملحق .

(٢) انظر الجدول السابق الاشارة اليه في الملحق .

وخلاله امرين ان الاتجاه العام للصحف المصرية كان يحدد القوى الفاعلة للاحداث في جنود الامن المركزي ، وبينما ظهرت بعض المواد الصحفية التي تحمل قوى المعارضة - بتياراتها المختلفة - مسؤولية هذه الاحداث خاصة في الفترة التالية مباشرة على وقوع الاحداث ، الا ان هذا الاتجاه ما لبث أن اختفى بعد صدور التصريحات الرسمية حول عدم مسؤولية اي جهة سياسية عن الاحداث .

ويوضح الجدول رقم (٦) تكرارات ونسب ورود هذه الفئة في الصحف المصرية في فترة الدراسة الكاملة .

القوى الخارجية :

ابرزت نتائج التحليل الكمي ان الصحف المصرية لم تبد تحمسا واضحا نحو تبني وجهة النظر القائلة بوجود مؤامرة من جانب قوى خارجية وراء احداث تمدد جنود الامن المركزي ولكن ركزت اغلبية الموضوعات الصحفية القليلة التي تبنت هذه الفكرة على وقوف دول الرفض العربية - وبخاصة سوريا ولibia - مع ايران وراء تدبير هذه الاحداث . وقد ظهرت هذه المقالات في الصحف القومية الثلاثة بالإضافة الى صحيفة الحزب الحاكم (مايو) . كذلك نكرت كل من صحيفتي الاهرام (بنسبة ٢٥٪ مما نشرته حول هذا المحور) وكذلك صحيفة مايو ، وقوف القوى الشيوعية العالمية وراء الاحداث . في حين تبنت صحيفة الاحرار وجهة النظر القائلة بوجود مخطط امريكي - اسرائيلي وراء هذه الاحداث . وبصفة عامة فان تبني بعض الكتاب والمحررين لفكرة وجود قوى خارجية مشاركة في الاحداث قد خضعت لرؤيه كل منهم حول تحديد مفهوم «العدو» لمصر . الذي يسعى الى القضاء على امنها واستقرارها .

ويوضح الجدول رقم (٧) تكرارات ونسب ورود الافكار الفرعية الخاصة بهذه الفئة في الصحف المصرية في فترة الدراسة ككل .

ج - موقف أجهزة الامن (جيش وشرطه) من الاحداث :

في اطار تناول تكيف الصحف المصرية للاحداث ، عنيت الدراسة بتحديد موقف هذه الصحف من اجهزة الامن خلال تلك الاحداث ، وذلك باعتبار ان هذه الاحداث

جدول رقم (٦)
تعدادات ونسب عدد اللهثة ثانياً : تكبير الاعداد (ب) استطعون للإحداث
(قوى داخلية) في القراءة الكلمة للدراسة

قد وقعت في نطاق أحد أجهزة الامن بالدولة ، وكذلك باعتبار ان من قام بالتصدي لهذه الاحداث كان جهاز القوات المسلحة الذي تولى ممارسة مهام جهاز الشرطة خلال تلك الفترة ، الامر الذي استثار العديد من الموضوعات الصحفية في كافة الصحف المصرية لتقدير اجهزة الامن ودورها اثناء الازمة .

وتوضح نتائج التحليل الكمي ان الصحف القومية مع صحيفة الحزب الحاكم قد عمدت الى ابراز الجوانب الايجابية من موقف اجهزة الامن خلال الازمة . فقد دأبت هذه الصحف على الاشادة ب موقف القوات المسلحة وسيطرتها على الاحداث ، مبرزة تصرفها الانساني والحضاري مع الجمهور ، او حتى مع من تم القبض عليهم من المتمردين ورفضها اطلاق النار على افراد الشرطة ، الا المتمردين منهم . فقد تكرر ورود هذه الافكار في جريدة الاخبار (بنسبة ٤١٪) والجمهورية (بنسبة ٣٥٪) والاهرام (بنسبة ٢٨٪) وكذلك صحيفة مايو (بنسبة ٣٦٪) ومما هو جدير بالذكر ان الغالبية العظمى من هذه الموضوعات تم نشرها في الفترة من بداية الاحداث حتى الثامن من شهر مارس^(١) وذلك على اعتبار ان هذه الفترة هي التي شهدت نزول القوات المسلحة الى الشارع المصرى للسيطرة على الموقف .

كذلك واكب الاشادة ب موقف القوات المسلحة ، محاولة الصحف القومية مع صحيفة مايو ، تبرير قرار تدخل القوات المسلحة أو الدفاع عنه ، بتوضيح انه قرار مؤقت تعود بعده تلك القوات الى تكتاناتها وتسلم مقاليد الامور للشرطة وكانت صحيفة الاخبار اكثراً هذه الصحف تأكيداً على هذه الفكرة (بنسبة ١٨٪) تليها صحيفة الاهرام والجمهورية (كل منهما بنسبة ١٠٪) .

ومن ناحية اخرى فان الصحف القومية قد اتخذت موقف الدفاع عن وضع جهاز الشرطة موضحة ان ماحدث لا يفقننا الثقة في جهاز الشرطة ككل ، ودافعت عن انجازات وزير الشرطة السابق - اللواء احمد رشدى - كما ابرزت رفض قطاعات من الامن المركزي الاشتراك في الاحداث وتصديهم للقوات المتمردة .. و أكدت على تعامل اجهزة الشرطة في جميع التحريات وضبط الهاربين ورد المسرفقات . وكانت

(١) انظر في الملحق الجدول رقم (١٠) الذي يوضح تكرارات ورود هذه الفئة موزعة على الفترات الثلاثة للدراسة .

صحيفة الجمهورية اكثراً الصحف القومية تبنياً لهذا الموقف (بنسبة ٤٢٪) مما نشرته حول هذا بعد) تليها صحفتا الاخبار والاهرام (بنسبة ٢٨٪) ومايو (بنسبة ٢٨٪) وقد توالى نشر الجزء الاكبر من هذه الموضوعات خلال الفترة من ١ الى ٨ مارس في محاولة من تلك الصحف لاستعاده ثقة الجماهير في جهاز الشرطة مرة اخرى.^(١) ومن تابعه تابعه فقد أكدت الصحف القومية الثلاث مع صحيفة الحزب الحاكم على عدم تأثير العلاقة بين الجيش والشرطة نتيجة للأحداث وبرزت التعاون والتلاحم بين اجهزة الشرطة والقوات المسلحة اثناء الازمة.

وجدير بالذكر ان صحيفة الاهرام قد ركزت بدرجة اكبر من زميلاتها من الصحف القومية على اتخاذ موقف نقدى تجاه جهاز الشرطة . اذ حملته مع وزير الداخلية في ذلك الوقت ، مسئولية ما وقع من احداث ، وأشارت الى التهاون في متابعة جذور الاحداث والعجز عن السيطرة على الموقف وانتقدت التقصير في توصيل المعلومات عنها الى جهاز الرئاسة او القيادات العليا في جهاز الشرطة ، وقد ظهرت هذه الافكار في (٢٧٪) مما نشرته حول موقف اجهزة الامن .. بينما تناولتها الاخبار (بنسبة ٩٪) والجمهورية (بنسبة ٨٪) .

وفيما يتعلق بموقف الصحف الحزبية من معالجة اجهزة الامن للازمة فقد اتفقت هذه الصحف مع الصحف القومية في اشادتها بقدرة القوات المسلحة على السيطرة على الموقف وموافقتها اثناء الازمة ، وتبين قرار تزولها للشارع المصرى وقد كانت كل من صحف الشعب (بنسبة ٣٣٪) والاهالى (٣٦٪) ومايو (٢٩٪) اكثراً هذه الصحف تبنياً لهذا الموقف .

ولكنه فيما يتعلق بالموقف من جهاز الشرطة، فان صحف المعارضة الحزبية كانت اكثراً تركيزاً على نقد هذا الجهاز من الدفاع عنه . اذ حملته مسئولية ما وقع من احداث ، واوضحت نواحي القصور المختلفة في ممارسات هذا الجهاز لسلطاته والتي ادت الى استفحال الموقف. فقد ذكرت ذلك صحيفة الاحرار (٤٧٪) والوفد (٣٥٪) والاهالى (٤٣٪) الا انه تجدر الاشارة الى ان صحفى الشعب والوفد كانتا اكثراً هذه الصحف تأكيداً على الثقة في جهاز الشرطة .

(١) انظر الجدول السابق نفسه .

ومن ناحية اخرى فقد انفردت صحف الاحزاب المعارضه بالتعبير عن الخوف من تزايد نفوذ الجيش ، والتوضع فى استخدامه فى الحياة المدنية ، وان كان ذلك قد ورد فى عدد قليل من المقالات فى صحف الاهالى والشعب والوفد . كما اشارت صحيفة الاهرار (بنسبة ١٥٪) الى الخوف من تأثير المواجهة بين الجيش والشرطة ، واحتمال تأثر العلاقة فيما بينهما بهذا الموقف .

ومن النتائج الكمية السابقة ، يمكن القول بأن الصحف المصرية قومية او حزبية قد اجمعت على ابراز الجوانب الايجابية فى موقف اجهزة الامن من تمرد جنود الامن المركزى . اذ اجمعت الصحف المصرية على الاشادة بمعالجة القوات المسلحة للموقف وتصرفها الحضاري اثناء الازمة .. كما اكدت جميعها - بدرجات متفاوتة - على ان ما حدث لم يفقدنا الثقة بجهاز الشرطة الذى له تاريخ وطني طويل .. ولكن فى الوقت نفسه اتخذت الصحف الحزبية المعارضه موقفا نقديا نحو ممارسات جهاز الشرطة لسلطاته وحملته مسئولية تفجر الموقف داخل أحد اجهزته، وقد انضمت اليها الاهرام فى التركيز على هذا الموقف .

ويوضح الجدول رقم (٨) تكرارات ورود الافكار الفرعية الخامسة بموقف الصحف المصرية من اجهزة الامن خلال الفترة الكاملة للدراسة .

عکارات و نسب در الفتنه علیها : تکیف الایدات
خلال القترة الكاملة للدار جدول (ج) (ج)

ثالثاً : رؤى الصحافة المصرية لدوافع الأحداث وأسبابها :

ساد احساس عام بين مختلف المعالجات والكتابات في الصحف القومية والحزبية بتعدد الأسباب والدوافع التي أدت إلى تمرد قوات الأمن المركزى على المجتمع الذي قامت أساساً لحمايته .

تمثل هذا الاحساس واضحاً في النتائج الكمية التي أبرزها التحليل حيث عنيت كافة الصحف على اختلاف انتتماءاتها الفكرية واتجاهاتها الحزبية بكشف أغوار الأحداث واستخلاص الدوافع الكامنة وراءها ، وان شاب هذا الاحساس درجات متفاوتة بين الاهتمام بالتركيز أو الاجماع على أسباب دوافع بعينها ، والقلل أو الاغفال لأخرى لذا عنيت هذه الدراسة بتبيان نواحي الاجماع والفرق النوعية في تفسير الصحف للأحداث بأوزانها المختلفة سواء كانت صحفاً قومية أو حزبية ، إلى جانب تبيان الاستخلاصات الكيفية في هذا الصدد .

فقد تبين وجود نوعين من الدوافع والأسباب . اولهما يتعلق بجهاز الامن ذاته ، وثانيهما يتعلق بالظروف المجتمعية في مصر وتشمل الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

١ - الرؤى الصحفية لدوافع المتعلقة بجهاز الأمن :

تلحظ من استعراض النتائج الخاصة بتحليل الصحف المصرية لدوافع الأحداث المتعلقة بجهاز الأمن ذاته ، ان كافة الصحف القومية والحزبية عنيت ببراز هذا النوع من الدوافع والأسباب . وهذا من شأنه ان يبرز اهتمام الصحافة المصرية بعامة برفع اللثام عن الدوافع المباشرة والملتبسة بفاعلي الأحداث وهم قوات الأمن المركزى وقد تمثل هذا الاهتمام في الصحف بدرجات متفاوتة من التركيز .

١ - نواحي الاجماع :

أجمعت كافة الصحف القومية والحزبية على عدد من الأسباب المتعلقة بجهاز الأمن ذاته . ويتمثل ذلك في سوء الأوضاع المعيشية للجنود مثل انخفاض مرتباتهم وسوء الرعاية الصحية والغذائية ، وأميتهما ، إلى جانب بدائية أساليب إعداد قوات الأمن وتدربيهم ، بالإضافة إلى الخطأ في اختيار مواقع معسكراتهم على التوالى .

فبالنسبة للصحف القومية ، تبين من نتائج التحليل الكمى ترکيز صحفة الاهرام على ابراز السبب المتعلق بسوء الاوضاع المعيشية فأوردته فى ١٨ موضعًا صحفيا بنسبة ٢٤٪ وكذا بالنسبة لتركيزها على تكون الجهاز من أضعف الفئات الاجتماعية وأكثرها أمية بنسبة ٢٤٪ أيضا ، ثم ابرازها لبدائية إعدادهم بنسبة ١٩٪ ويليها السبب الخاص بالخطأ فى اختيار موقع معسراطتهم بنسبة ٧٪ من اجمالي ما نشرته حول هذا النوع من الدوافع والأسباب . وقد تمثلت الأخبار الى حد كبير مع الاهرام فى ابراز الاسباب ذاتها على التوالى وفي عدد موضوعات صحافية متقاربة أما الجمهورية فقد اتفقت معهما فى ترتيب الاسباب ذاتها تقريبا ، ولكنها ازدادت ، عندهما بابراز الخطأ فى اختيار موقع المعسراطات بنسبة ١٩٪ . أما الصحف الحزبية فقد تمثلت مع الصحف القومية فى تحديد الاسباب ذاتها ، مع تقاربها فى ترتيب الاهتمام بذكرها ، حيث وردت الاسباب التى مؤداها سوء الاوضاع المعيشية للجنود فى جريدة الشعب بنسبة ٣٢٪ وفي كل من جريدة الوفد والاهالى بنسبة ٢٩٪ وفي جريدة مايو (بنسبة ٢٥٪) والاحرار (بنسبة ٢٠٪ من اجمالي ما نشرته حول هذه الدوافع). وعندت كافة الصحف الحزبية بابراز كل من السبب الخاص بمعاناة الجنود من الامية والسبب المتعلق ببدائية تدرييهم ، الى حد ان بعضها قد ابرز السببين الاخرين بتقريب واحيانا بقدر يفوق الصحف اليومية . فقد ابرزت الاهالى السبب الاول (بنسبة ٢٢٪) وعندت كل من «الوفد والاحرار» بابرازه (بنسبة ٢٠٪) ثم مايو (بنسبة ١٢٪)، والشعب (١٠٪) مما نشرته حول هذه الاسباب . أما السبب الثانى الخاص ببدائية الجنود وتدرييهم فقد ورد فى الصحف الحزبية بقدر يفوق الصحف اليومية فورد فى الاحرار (بنسبة ٤٧٪) وفي الشعب (٢٩٪) والوفد (بنسبة ١٨٪) ومايو (٢٥٪) والاهالى (٢٢٪) .

كما اتفقت الصحف الحزبية بأكملها مع الصحف القومية الثلاثة فى الاشارة الى السبب الخاص بالخطأ فى اختيار موقع معسراطتهم ، وكذا بالتركيز عليه بدرجة تلى اهتمامها جمیعا بابراز الاسباب المذکورة آنفا .

وتبيّن ان جريدة «مايو» الحكومية قد ابرزت هذا السبب (بنسبة ١٢٪) اي ابرزته أكثر من جريدة الاخبار والاهرام اليوميتين .

من ثم يمكننا استخلاص ما مؤداه ان الصحافة المصرية (القومية منها والحزبية) قد عنيت عنابة خاصة باستخلاص مكامن الاحداث واسبابها الملتبسة بفروع الاحداث انفسهم اى رجال الامن المركزي ، وقد اتفقت جميعا على عدد من تلك الاسباب والتى عيننا بتفصيلها فى هذا السياق . إلا اننا نلاحظ ان الجرائد الحزبية فاقت الجرائد اليومية فى ابراز هذه الاسباب حيث انه قد تقارب عدد المعالجات بها وتفوقت فى بعض الحالات المنكورة ، واضعين فى الاعتبار ان الصحف الحزبية هي صحف اسبوعية بينما الاخرى صحف يومية . ويمكننا ارجاع ذلك الى ان الصحف الحزبية تعد صحف رأى في الأساس ، الى جانب كونها صحف معارضة ، يتبعى دراسة واقع فاعلى الاحداث والعمل على تغييره .

٢ - الفروق النوعية في تفسير الصحف للأحداث :

فيما يتعلق بالأسباب الدوافع الكامنة في جهاز الأمن ذاته ، فقد تبين وجود علاقة بين الاتجاه التفسيري لكل صحيفه وتوع تركيزها على اسباب بعينها . ونشير هنا الى اتجاه الاهرام المستمر لتفسير الاحداث بعرض الرأى والرأى الآخر - مما يعكس سياستها التحريرية العقلانية التي تتسم بها في تاريخها الصحفى - مع التركيز على واحد من الاراء . ويتمثل ذلك واضحا في تبيانها ان الاحداث نتجت عن نبأ مد فترة خدمة المجندين في عدد ٤ موضوعات صحفية (كأشاعة بنسبة ٣٪ أو كقرار فعلى بنسبة ٣٪ ايضا) وابرازها للاساليب الخاطئة في اعداد الجنود (بنسبة ١٩٪) ، وغياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود في موضوعتين صحفين بنسبة ٣٪ ، ثم تركيزها على ابراز سبب مؤداته سوء الأوضاع المعيشية للجنود بعدد ١٨ معالجة صحفية بنسبة ٢٤٪ من اجمالي ما نشرته حول هذا النوع من الأسباب للأحداث . وجاء بها أيضا رفض لشائعة مد الخدمة بعدد موضوعين بنسبة ٣٪ ، ونفي وجود أية معاملة سيئة للجنود داخل جهاز الأمن في موضوع صحفى واحد بنسبة ١٪ من اجمالي ما نشرته حول هذه الأسباب . واستنادا الى النتائج الاحصائية الخاصة باتجاهات كل صحيفه من صحف الدراسة ازاء دوافع جهاز الأمن الكامنة وراء الاحداث والمتسببة فيها خلال الفترات الزمنية الثلاث التي قسمنا التحليل على أساسها ، تبين روئية الاهرام المبكرة للأسباب المتعددة والملتبسة بفروع الاحداث وتميزها بذلك خلال الفترة الزمنية الأولى (٢٦ : ٢٨ / ٢٨) وازداد اهتمامها بتبيين الرأى العام بالأسباب المباشرة وراء

الأحداث في الفترة الزمنية الثانية (١ : ٣/٨) حيث استمرت في تناول الدوافع المذكورة بقصد النشأة غير الطبيعية لجهاز الأمن المركزي ولكونه من فئات اجتماعية فقيرة ، والخلل في إعداد وتدريب القوات ، وكذا الإشارة إلى مد فترة الخدمة للمجندين (كاشاعة أو كقرار فعلى) إلى جانب تناولها لأسباب أخرى بشيء من التركيز ،كسوء الأوضاع المعيشية للجنود . كما أنها قد ألمحت إلى الخطأ في اختبار الواقع العسكرية الخاصة بالأمن وأماكن الحراسة ، إلى جانب غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود . وتبيّن في هذه الفترة نفي الأهرام لدافع سوء معاملة جنود الأمن المركزي ، ورفضها لشائعة مد فترة الخدمة كسبب وراء الأحداث . وذلك من شأنه أن يعكس تغيير اتجاه «الاهرام» عبر الفترات الزمنية مما يعكس اتجاهها الإيجابي نحو قيادات الأمن وقتها، محاولةً بعده مسئوليتها عن انتشار الشائعة التي أدت إلى أحداث وخيمة ، وبخاصة أن «الاهرام» قد انفردت بالإشارة إلى نفي سوء معاملة جنود الأمن كمبرر .. وركزت في الفترة الزمنية الثالثة (٣/٩ : ٤/١٠) على إبراز الأسباب المتعلقة بسوء الأوضاع المعيشية للجنود ونشأة الجهاز كقوة تهدد الجميع

وبدائية تدرييهم^(١)

اما الاخبار فقد تفوقت على الاهرام في التركيز على السبب المتعلق بتكون جهاز الامن المركزي من اضعف وافقر الفئات الاجتماعية ، بل وتفوقت على كافة الصحف الأخرى القومية منها والحزبية، فأوردته (بنسبة ٣٧٪). وتقرب تركيزها مع الاهرام في إبراز ان الأسباب ترجع الى سوء الاوضاع المعيشية للجنود (بنسبة ٢٦٪)، واوردت الاخبار السبب الخاص ببدائية اعداد الجنود وتدريبهم بنسبة ١٥٪ ، ونلاحظ ندرة تحليلها لأسباب الأحداث في الفترة الاولى لوقوعها . فالمحت الى تكون الجهاز من اضعف وافقر الفئات ، والخلل في إعداد وتدريب الجنود لمحة خاطفة وذلك في موضوع صحفي لكل منها . وتبيّن ازيد اهتمامها عبر الفترات التالية لوقوع الأحداث بابرازها للدوافع ذاتها ، بالإضافة إلى تأكيدها الخطأ في اختيار موقع المعسكرات ، وامتداد شائعة مد فترة الخدمة . وتبيّن اتجاه الاخبار نحو تأييد مسؤولية قيادات الامن عن الأحداث ، حيث لم تشر مطلقاً لاي نفي يتعلق بسوء معاملة الجنود

(١) انظر في الملحق ، الجدول رقم (١١) الذي يوضح التكرارات والنسب المئوية المتعلقة بدلوافع خاصة بجهاز الأمن خلال الفترات الزمنية الثلاث التي حدتها الدراسة .

او رفض كون شائعة مد فتره الخدمة للجنود كسبب . وكذا «الجمهوريه» التي تقاربت مع الأخبار في روایة الاسباب ذاتها ، ونلاحظ انها لم تشر في الفترة الاولى لآية دوافع او اسباب ، ئم سرعان ما عنيت بذلك في الفترات التالية . وقد اشارت الجمهوريه بخاصة الى غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود بالامن في الفترة الثانية لمرة واحدة ، وانفردت بايراز وجود ثغرات في قوانين الشرطة في الفترة الثالثة لمرة واحدة ايضا^(١) ومن ثم تبين اتجاه الجمهوريه لتفسيير الاحداث من منطلق مسئولية قيادات الامن وقوانين الشرطة .

وقد اكذت الصحف الحزبية المتعددة الاتجاهات والاتتماءات ، الدوافع ذاتها التي عززت بها الصحف القومية ، ولكن بدرجات اكثر تركيزا منها فقد تكرر ورود السبب المتعلق ببدائية اعداد الجنود وتدربيهم في جريدة الاحرار (بنسبة ٤٧٪ من اجمالي ما نشرته حول الاسباب المتعلقة بجهاز الامن) ، تليها جريدة الشعب (٢٩٪) ثم مايو (٢٥٪) والاهالى (٢٢٪) والوفد (١٨٪) . كما برزت الدوافع الخاصة بسوء الاوضاع المعيشية في الشعب (٣٢٪) وكل من الاهالى والوفد (٢٩٪) ومايو (٢٥٪) والاحرار (٢٠٪) وعززت الصحف الحزبية ايضا بابراز تكون جهاز الامن من اضعف الفئات الاجتماعية واكثرها امية، ومنها الاهالى بنسبة (٢٢٪) من اجمالي ما نشرته بخصوص هذه الاسباب ، ثم كل من الاحرار والوفد (٢٠٪) تليها في ذلك مايو ثم الشعب . وكانت الوفد اكثرب الصحف القومية والحزبية تركيزا على ابراز النشأة غير الطبيعية لجهاز الامن بنسبة (٢٩٪) مما نشرته حول الاسباب وانفردت جريدة الاهالى في موضوعين والوفد في معالجة واحدة بابراز غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود في جهاز الامن المركزي ، بينما لم تشر اية جريدة حزبية اخرى الى هذا السبب . وتبين ان الصحف الحزبية قد وقعت في التردد ازاء السبب الخاص بمد فترة خدمة المجندين كشائعة مقبولة ثم مرفوضة او وقعت بالفعل ، وذلك في صحف «الاهالى» والشعب ومايو ، مما يؤكد ان عدم وضوح التصريحات الرسمية في هذا الصدد او عدم مصداقية الرأى الشائع لها وعدم قبولها هو السبب في التخمينات الصحفية المترددة ، والتبليل الفكري في الصحف القومية والحزبية ازاء الواقع نفسه .

(١) انظر الجدول السابق نفسه .

وبالرجوع الى المضمون الكيفي في الصحف المصرية على اختلاف اتجاهاتها السياسية تبين عدد من الرؤى التي أكدت ان الدوافع والاسباب وراء الاحداث تكمن في جهاز الامن وحده . فقد ورد بها ان هيكل الامن المركزي هو الذى سمح بوقوع هذه الاحداث ، وان ظروف نشأة وتكوين قوات الامن المركزي بعد هزيمة ١٩٦٧ تبين انه نشأ لقهر الطلاب والعمال . وورد ان مفهوم الامن السياسي ومقتضياته قد ازدادت على حساب الامن العام في نهاية السبعينيات . الى جانب ان وجود خلل في الجهاز قد خلق البيئة المناسبة التي يمكن من خلالها التأثير على تلك القوات ، التي فقدت الوعي والاحساس بفخر التجنيد ، بالإضافة الى انخفاض المستوى التعليمي والثقافي للجنود وان السبب يمكن ايضاً في عدم وصول مشكلات الجنود الى قياداتهم ، مما يحمل مسؤولية الاحداث على قيادات الشرطة المسئولة عن الامن المركزي في اطار مفهوم «كلكم راع وكل راع مسئول عن رعيته» . ووضح ان الجنود قد تمت تنشئتهم على العنف وان افعالهم الاخيرة ماهي الا رد فعل لهذه التنشئة ، الى جانب معاناتهم من سوء الظروف المعيشية داخل المعسكرات ، وانخفاض مرتباتهم . ومن ناحية اخرى ورد ان نقص الوعي الديني لدى الجنود المتمردين هو الذي ادى الى تعبيرهم عن احتجاجهم بطريقة خاطئة لا تعد من اخلاق المسلمين^(١) .

ويوضح الجدول رقم (٩) تكرارات ونسب ورود الاقارب المتعلقة بدوافع تتصل بجهاز الامن ذاته خلال الفترة الكاملة للدراسة .
ومن هنا ننتقل الى استعراض الرؤى الصحفية المتباينة الاتجاهات والانتماءات فيما يتعلق بالاسباب والدوافع التي تكمن في الظروف المجتمعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مصر .

(١) انظر في المعالجات الصحفية التي أكدت ان الدوافع تكمن في جهاز الامن وحده كل من محمود مراد ، نحو المستقبل ، مايو (٣/٣) واسامة خالد ، واجهوا الحقيقة ، الاخبار (٤/٢) واحمد بهجت ، صندوق الدنيا ، الاهرام (٢/٢٨) ويوفى ادريس ، اجهزة التمجير ، الاهرام (٢/١) ومرسى عط الله ، الخطيب الرفيع واحاديث الشعب ، الاحرار (٣/٣) وعواطف عبد الجليل ، العلم والحياة ، الجمهورية (٣/٣) ومحمد سلماوى ، كشف حساب احداث (٢٥ ، ٢٦) فبراير ، الاحرار (٣/٣) وصلاح منتصر ، مجرد رأى ، الاهرام (٤/٣) وعبد الله عبد البارى ، مصر مستهدفة فلنحضر ، الاهرام (٤/٣) ، ومحمد شعلان ، لكنى لاتف عن رد الفعل ، الاهرام (٤/٣) وصلاح عبد الغنى ، افكار الناس . خربوها فخرربوا ، الاهالى (٥/٣) . ونجاح عمر ، نقطة نظام ، الاهالى (٥/٥) ، وعثمان أبو زيد ، حماك الله يامصر ، الوفد (٦/٣) ، وحيد رافت ، فرق الامن المركزي ، الوفد (٦/٦) وعلى الدين هلال ، ماذا حدث ، الجمهورية (٦/٢) ، ومحفوظ الانصارى ، الشعب والجمهورية (٦/٦) ، احمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام (٧/٣) ومحمد طنطاوى ، رأى ، اخبار اليوم (٨/٣) ، محمد عبد الشافى ، عيب ، الاحرار (١٠/٣) ، محمود فؤاد ، العلم واحاديث الشعب الجمهورية (١٠/٣) ، محمود مورو ، تساولات عاجلة ، الشعب (١١/٣) ، الجمهورية ، مبارك للرأى العام الكويتية ، (١١/٣) ومحمد عبد القدس ، أولاد البلد ، الاسلام وتمرد الجنود ، الشعب (١١/٣) واسمعائيل صبرى عبد الله ، بعد نهاية تجربة الامن المركزي وقوات الامن ، الاهالى (١٢/٣) . وعلى الدين هلال ، بين الامن العام والامن السياسي ، الجمهورية ، ١٩٨٦/٣/١٣

بيان : تحويل درانج الاحدات (من الغترة من ١٢ نبرابر الى ٠١ ابريل ١٩٩١)

النوع	العنوان	الصيغة	البيانات
الإذاعي	الأخبار	الجريدة	١- الشأن غير الطبيعية لجهاز الألسن ٢- سوء الأوضاع السياسية للجسم ٣- تأثير الجهاز من أضعف الفئات الاجتماعية ٤- بدء انتشار دور ودوريات الأسلحة التركى ٥- نفى سورا معاشرة الجنود
الإذاعي	الأخبار	الجريدة	٦- غياب العلاقة الطيبة بين القيادات والجنود ٧- وجود ثغرات في قواطع الشرطة ٨- الخطأ في اختيار مواعظ العسكرية ولماكن الحراسة
الإذاعي	الأخبار	الجريدة	٩- شائعة مد فتنة الخدمة هي التي أشارت الجندى ١٠- رفض شائعة مد فتنة الخدمة كذافع
الإذاعي	الأخبار	الجريدة	١١- زيادة مد خدمة الجندي، فى الاسم المركزي منه اخرى بالفعل .

ب - الرؤى الصحفية للد الواقع والاسباب المتعلقة بالظروف المجتمعية :

لم تكتف الصحف القومية والحزبية - طوال الفترة منذ وقوع الاحاديث حتى صدور الاحكام على الفاعلين - بتحليل الد الواقع المتعلقة بجهاز الامن ، وانما عنىت عناية خاصة بابراز الد الواقع المتعلقة بالظروف المجتمعية في مصر . وهذا تعنى بعرض النتائج التي تبين اتجاهات الصحف كافة ، وابرازها للد الواقع المجتمعية بجزئياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، مع تباين نواحي الاجماع على بعض تلك الاسباب الى جانب الفروق النوعية في تفسير الصحف المتعددة للاحاديث .

١ - نواحي الاجماع :

فيما يتعلق بالظروف المجتمعية وبخاصة الاسباب السياسية ، فقد اجمعـت كافة الصحف القومية والحزبية عدا «مايو» (جريدة الحزب الحاكم) على السبب المتعلق بخطأ السياسات الحكومية وقصور ادائها ازاء مشكلات الجماهير وقد ابرزته صحف حزبية اكثـر من زميلاتها القومية . فقد ورد في «الوفد» بنسبة (٤٠٪) والأحرار (٣٦٪) ثم الشعب (٣٣٪) والاهالى (٢٩٪) بينما ورد في الاهرام (٢٦٪) من اجمالي ما نشرته حول هذه الاسباب وورد في الجمهورية اليومية (بنسبة ٨٪) والأخبار (٤٪) .

ومن هنا يتضح ان الصحف الحزبية بصفة خاصة كانت اشد اهتماماً من الصحف القومية بابراز خطأ السياسات الحكومية وقصور ادائها السياسي والاداري كسبب من اهم الاسباب التي ادت الى وقوع احداث فبراير . وذلك يرجع اساسا الى كونها صحف معارضة .

ويتمثل السبب الثاني في عدم وجود ديمقراطية حقيقية وقوـات شرعية للتعبير مما ادى الى اللجوء للعنف . وقد ورد في الاهرام (بنسبة ١٥٪) والأخبار (٩٪) والجمهورية (٨٪) بينما ظهر في الصحف الحزبية كالاهالى بنسبة ٢٤٪ والشعب (٢٢٪) والأحرار (٩٪) . ومن ثم تبين ان الصحف الحزبية قد اولت عنايتها لاـبراز الاخطاء الحكومية السياسية التي تدفع لوقوع احداث عنف ، اكثـر من الصحف القومية مع الوضع في الاعتبار دورية صدور الصحف . وذلك بدوره يدفعـنا الى القول بأن «الاهالى» مثلا ، تعد نسبيا اكثـر اهتماما من الاهرام في هذا السياق حيث انـها صحيفة اسبوعية بينما الاهرام يومية . وذلك يكشف عن حرص صحافة المعارضة على ابراز

الواقع السياسي وكشف سلبياته للتغيير . كما ان تميز صحيفة الاهرام عن غيرها من الصحف القومية بالتركيز على ابراز السبليات السياسية المسئولة عن وقوع احداث العنف ، يعكس لنا سياسة الاهرام العقلانية الخاصة باستخلاص الدوافع من الواقع السياسي .

وفيما يتعلق بالأسباب والدوافع الاقتصادية والاجتماعية ، فقد اجمعـت كافة الصحف القومية والحزبية على السبب الخاص بمعاناة الجماهير اقتصادياً واجتماعياً وان كان هذا الاجماع قد ظهر بدرجات متفاوتة من التركيز . واكـدت عليهـ الصحفـ الحـزـبيـةـ الحـكـومـيـةـ وـالـمعـارـضـةـ فـقدـ وـرـدـ فـيـ جـرـيـدةـ ماـيوـ الحـكـومـيـةـ بـنـسـبـةـ (٧٥٪)ـ مـنـ اـجـمـالـىـ مـاـ نـشـرـتـهـ حـولـ هـذـهـ اـسـبـابـ .ـ ثـمـ الـاحـرـارـ (٦٠٪)ـ ثـمـ الشـعـبـ (بـنـسـبـةـ ٥٠٪)ـ وـوـرـدـ فـيـ الـوـقـدـ (٣٢٪)ـ وـالـاهـالـىـ (٢٤٪)ـ بـيـنـمـاـ ظـهـرـ فـيـ الجـمـهـورـيـةـ (بـنـسـبـةـ ٤٠٪)ـ وـالـاهـرـامـ (٣١٪)ـ وـالـاخـبـارـ (٢٢٪)ـ .ـ

ونـلـكـ يـبـيـنـ لـنـاـ انـ مـعـانـاةـ الجـمـاهـيرـ اـقـتـصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ وـاقـعـ لـمـ يـقـدرـ عـلـىـ انـكـارـ وـجـودـهـ وـتـسـبـبـهـ فـىـ حدـوثـ عـنـفـ اـجـتمـاعـيـةـ كـافـةـ الصـحـفـ ،ـ القـوـمـيـةـ مـنـهـاـ اوـ الحـكـومـيـةـ وـالـحـزـبـيـةـ .ـ وـاـتـفـقـتـ اـيـضـاـ الصـحـفـ القـوـمـيـةـ وـالـحـزـبـيـةـ عـدـاـ الـاحـرـارـ وـماـيوـ -ـ عـلـىـ السـبـبـ المـتـعـلـقـ بـعـدـمـ وـجـودـ عـدـالـةـ اـجـتمـاعـيـةـ وـمـاـ يـتـضـمـنـهـ ذـلـكـ مـنـ سـوـءـ تـوزـيعـ الدـخـلـ القـوـمـيـ وـاـزـدـيـادـ الـفـروـقـ بـيـنـ الـدـخـولـ وـالـثـرـوـاتـ .ـ وـقـدـ تـمـيزـتـ الـاهـرـامـ اـيـضاـ عـنـ الصـحـفـ القـوـمـيـةـ اـلـاـخـرـىـ بـاـبـرـازـهـ لـهـذـاـ السـبـبـ بـنـسـبـةـ (٢٣٪)ـ بـيـنـمـاـ وـرـدـ فـيـ الجـمـهـورـيـةـ (٢٠٪)ـ وـالـاخـبـارـ (١١٪)ـ .ـ وـتـفـوقـتـ الـاهـالـىـ جـرـيـدةـ الـحـزـبـيـةـ الـاـسـبـوـعـيـةـ عـلـىـ كـافـةـ الصـحـفـ القـوـمـيـةـ وـالـحـزـبـيـةـ قـيـمـاـ يـتـعـلـقـ بـاـبـرـازـ هـذـاـ السـبـبـ ،ـ حـيـثـ تـنـاـولـتـهـ بـنـسـبـةـ ٢٩٪ـ وـتـنـاـولـتـهـ جـرـيـدةـ الـوـقـدـ بـنـسـبـةـ (٢١٪)ـ ثـمـ جـرـيـدةـ الشـعـبـ (بـنـسـبـةـ ١٠٪)ـ ،ـ كـمـ اـشـارـتـ كـافـةـ الصـحـفـ القـوـمـيـةـ وـالـحـزـبـيـةـ -ـ عـدـاـ ماـيوـ -ـ عـلـىـ تـسـبـبـ مـظـاهـرـ الـانـفـاقـ الـاسـتـفـزاـزـىـ فـىـ اـثـارـ الـفـتـاـتـ الـمـطـحـوـنـةـ .ـ فـقـدـ وـرـدـ فـيـ الـوـقـدـ (٣٧٪)ـ ثـمـ الـاخـبـارـ (٣٣٪)ـ وـظـهـرـ فـىـ كـلـ مـنـ الـاحـرـارـ وـالـشـعـبـ (بـنـسـبـةـ ٣٠٪)ـ بـيـنـمـاـ وـرـدـ فـيـ الجـمـهـورـيـةـ (بـنـسـبـةـ ٢٠٪)ـ وـالـاهـرـامـ (١٨٪)ـ -ـ وـالـاهـالـىـ (بـنـسـبـةـ ١١٪)ـ مـنـ اـجـمـالـىـ مـاـ نـشـرـتـهـ حـولـ اـسـبـابـ اـقـتـصـاديـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ .ـ

وـيمـكـنـتـاـ هـنـاـ القـولـ بـشـدـةـ النـقـدـ اـجـتمـاعـيـ لـدـىـ صـحـيفـتـىـ الـاهـالـىـ وـالـوـقـدـ لـاـنـبـأـهـمـاـ عـنـ نـظـريـاتـ اـجـتمـاعـيـةـ مـحدـدةـ ،ـ فـالـاـولـىـ تـعـكـسـ الرـؤـيـةـ اـجـتمـاعـيـةـ المـارـكـسـيـةـ مـنـ

خلال دراسة الواقع المجتمعي وابراز الدوافع الاقتصادية والاجتماعية ، والثانية تعكس التجربة الليبرالية المطبقة قبل ثورة ١٩٥٢ من خلال ابرازها لازدياد معاناة الجماهير اجتماعياً واقتصادياً بعد التطبيق التوري .

٢ - الفروق النوعية في تفسير الصحف للاحاديث :

اتضح من نتائج التحليل فيما يتعلق باتجاهات الصحف المختلفة ازاء ابرازها لاسباب ودوافع محددة واغفالها للبعض الاخر ، تباينات متعددة . ففيما يتعلق بالظروف المجتمعية وبخاصة الواقع السياسية ، فإن نتائج الدراسة قد اظهرت ان جريدة الاخبار كانت اكثراً الصحف تناولاً لفكرة مسئولية مناخ الاثارة عن تفجر الاحاديث فقد ذكرتها (بنسبة ٥٧٪) من اجمالي ما نشرته حول هذه الدوافع والاسباب . في حين ان هذه الفكرة وردت في الجمهورية (بنسبة ٤٢٪) والاهرام (بنسبة ١١٪) بالإضافة الى الصحف الحزبية ومنها جريدة مايو الحكومية (بنسبة ٣٣٪) وجريدة الاحرار (٢٧٪) والوفد (٢٠٪). وقد كان ترکيز جريدة الاخبار على هذه الفكرة في الفترة التالية لوقوع الاحاديث مباشرة - اي الفترة التالية لبيان رئيس الجمهورية الاول الذي وردت في سياقه هذه الفكرة . وقد استمرت جريدة الاخبار على تأكيد الفكرة في الفترة الثانية (من ١ الى ٩ مارس) وبالرغم مما سبق فان جريدة الاخبار احتوت ايضاً على اتجاه يرفض فكرة مسئولية مناخ الاثارة عن تفجر الاحاديث ، وكذلك جريدة الاهرام (بنسبة ٢٢٪) . وهنا نوضح ان رفض الاهرام للفكرة ورد بها اكثراً من ورد تأييد الفكرة ذاتها على العكس من الاخبار . وكذلك الجمهورية (بنسبة ٨٪) والاحرار (٩٪) وقد كانت صحيفتي الاهالى (٣٣٪) والشعب (٢٨٪) اكثراً هذه الصحف الحزبية ترکيزاً على رفض الفكرة : ذلك كلّه من شأنه ان يعكس حرص الصحف على القدر المتواافق من الديمقراطية خشية البطش به ، والحذر من تأليب المسؤولين للحد منها . وذلك يتافق مع اتجاه صحيفة مايو الحكومية وصحيفتي الاهرام والجمهورية التفسيري للاحاديث حيث رفضتا تحويل الديمقراطية مسئولية الاحاديث ، والذى يتمثل في مايو (بنسبة ٣٣٪) والجمهورية (بنسبة ٨٪) والاهرام (بنسبة ٧٪). كما يمكن القول أن تأكيد «الاخبار» ورفضها في الوقت نفسه لمسئولية مناخ الاثارة من شأنه أن يبرز وقوع الصحف القومية بين الاحساس برفض السلبيات المتضخمة التي تعكسها صحف

المعارضة عن البلاد وما تفرزه من اثار جماهيرية ، وبين الرغبة في الدفاع عن القدر المتاح من الديمقراطية وحرية ابداء الرأي . اما جريتنا الاهالى والشعب فقد عارضتا الفكرة المتعلقة بمسؤولية مخالفة من البداية كلية ، وظهر ذلك في الأولى (بنسبة ٣٣٪) والثانية (بنسبة ٢٨٪) . كما انعكس الاتجاه العقلاني والنضج الاعلامي في تفسير الجريديتين الحزبيتين الاخيرتين للاحاديث حيث عارضت «الشعب» بنسبة ٦٪ احتمالية ان الاحاديث نتجت عن معاهدة كامب ديفيد وسوء حالة الشعب النفسية بعدها ، ذلك على الرغم من معارضتها السائدة للمعاهدة ، وكذا الاهالى فقد رفضت اعتبار الاحاديث ثورة على كامب ديفيد واسرائيل بنسبة ١٠٪ . وانفردت الشعب الحزبية بنسبة (٦٪) بالاشارة كالاهرام (٤٪) للضغوط والتحديات الخارجية كسبب غير مباشر للاحاديث .

كما انعكس التقارب بين جريتنى الاحرار والشعب وبين الجماعات الدينية على تفسيرها للاحاديث بان وراءها اسبابا دينية تمثل في عدم تطبيق شرع الله وقلة التوجيه الاعلامي والتفصيف الدينى، وقد تمثل هذا بالجريدة فى الأولى (بنسبة ٩٪) وفي الثانية (بنسبة ٦٪) . مما يعكس اتجاه الجريديتين لكسب التيار الاسلامى الى جانبهما سعيا لاكتساب الشعبية السياسية . وايرزت الاحرار والاخبار (في موضوع صحفي واحد) مبررا مؤداه استدراج الجيش للسياسة تحقيقا لمصالح قوى، بعينها .

اما مايو ، صحفة الحزب الحاكم ، فقد ارجعت السبب الى ضعف الوعى العام والنشئة داخل المجتمع (بنسبة ٣٣٪) ، مما يعكس اتجاهها التفسيري نحو ابعاد المسئولية السياسية عن الحكومة^(١) .

اما بقصد الفروق التفسيرية في الصحف المصرية القومية والحزبية فيما يتعلق بالأسباب والدوافع الاجتماعية والاقتصادية ، فقد تبين من نتائج التحليل ان الاهرام تؤيد ازيد معايير الجماهير (بنسبة ٣١٪) ، وغياب العدالة الاجتماعية (بنسبة ٢٣٪) ثم ترفض القول بازيد معايير الجماهير (بنسبة ٣٪) ، وترفض مقوله غياب العدالة الاجتماعية او عجز الدولة عن حل الناقص بين المصالح العامة

(١) انظر في الملحق ، الجدول رقم (١٢) الذي يوضح تكرارات ورود هذه الفتنة موزعة على فترات الدراسة .

والخاصة (بنسبة ٥٪) ، وان كان يتضح من ذلك ان التأييد للمقوله قد ورد بها اكثر من المعارضة له . وهذا يعكس سياسة الاهرام التحريرية في اتاحة الفرصة لابراز ، الرأى والرأى الآخر مع التأكيد على احدهما . اما الجمهورية فقد اكدت على ازيد بارز معايشه الجماهير اقتصاديا واجتماعيا (بنسبة ٤٠٪) والاخبار (٢٢٪) وظهر غياب العدالة الاجتماعية (بنسبة ٢٠٪) في الجمهورية و (١١٪) في الاخبار ومظاهر الانفاق الاستفزازي المثير لآيس الفئات المطحونة (بنسبة ٣٣٪) في الاخبار ، و (٢٠٪) في جريدة الجمهورية (بنسبة ١٨٪) مما نشرته الاهرام حول هذه الاسباب .

وفيما يتعلق بالجرائد الحزبية فقد تبين من النتائج تقدم الاهالى على كافة الصحف القومية والحزبية في ابراز عدم وجود عدالة اجتماعية (بنسبة ٢٩٪) وانتشار الفساد والامراض الاجتماعية (بنسبة ١٦٪) مما يعكس سعيها الدائم لابراز المثالب الاجتماعية ونقد الواقع الاجتماعي والسعى لتغييره تغيرا جزريا وذلك اعتمادا على تبصير الرأى العام بالدوافع الكامنة وراء الاحداث . وابرزت النتائج ان الصحف الحزبية قد عنيت عنابة خاصة بابراز ازيد بارز معايشه الجماهيرية والانفاق الاستفزازي كدوافع تسببت في وقوع الاحداث . وما يedo في معيار الفروق هنا ، يكمن في ان الوفد ورد بها رفض القول بازيد بارز معايشه الجماهير كسبب للاحادث دون باقى الصحف الحزبية ويبدو ايضا في انفراد الاهالى من بين الصحف الحزبية بالقول بما مؤداه اللامبالاة في المجتمع كسبب للاحادث (بنسبة ٢٪) والقول بخضوع الحكومة للتوجيهات الاقتصادية للبنك الدولى (بنسبة ٢٪) .

ويوضح كل من الجدولين رقم (١٠) و (١١) تكرارات ونسب وورد الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الفترة الكاملة للدراسة . وقد تبين من نتائج تحليل الصحف خلال الفترات الزمنية الثلاث - المحددة كتقسيم زمني للدراسة - استمرار حرص جريدة الاهرام و «الاهالى» - من بين الصحف الأخرى القومية منها والحزبية - في ابراز العديد من الاسباب الاقتصادية والاجتماعية ، مما يعكس اهتمامها بتبصير الرأى العام بالاسباب المجتمعية الكامنة وراء احداث العنف المتمثلة^(١) .

(١) انظر في الملحق الجدول رقم (١٣) .

جدول رقم (١) توزيع وسائل الاعلام (الاسباب السياسية) خلال فترة الدراسة العالمية

三
七
七

مُؤْلِفَاتِ رَبِّيْنَ وَالْأَخْتَارِيْنَ وَالْمُهَاجِرِيْنَ وَالْمُجَاهِدِيْنَ

واستنادا الى المضمون الكيفي لما ورد في الصحف المصرية بقصد تفسير احداث العنف الواقعة في فبراير ١٩٨٦ ، تبين ورود رؤى صحفية ركزت على الاسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالظروف المجتمعية في مصر دون غيرها من الدوافع - فقد ورد بها انه يمكن ارجاع تمرد قوات الامن المركزى ولجوئها للعنف الى عديد من الظواهر المتعلقة بعدم العدالة الاجتماعية وصعوبة مواجهة متطلبات الحياة ، وظروف العمل القاسية ، هذا في الوقت الذى مازالت تعم فيه مظاهر البذخ والفوارق الاجتماعية والفساد الاجتماعى وعجز الجهاز التنفيذى عن مواجهة مشكلات المجتمع وعدم وضوح السياسات الاجتماعية . الى جانب عجز المسالك الديمقراطية عن استيعاب حركة الجماهير ، وعدم قدرة الدستور عن استيعاب الديمقراطية وازمة تداول المعلومات وعجز قانون الطوارىء عن معالجة الانفجارات الجماهيرية وهذا يعكس رفض محاولة ابراز حرية الصحافة والمعارضة الديمقراطية كدفاع سياسية للاحداث الاخيره^(١) .

وقد ورد ذلك في مجال الرد على توجيه بعض كتاب الصحف القومية الاتهام لصحف المعارضة وللديمقراطية كموقع خصب للاراء الهدامة المثيرة لغضب الجماهير^(٢) .

(١) انظر في المعالجات الصحفية التي ركزت على الدوافع والاسباب المجتمعية وحدها كل من : حسين عبد الرازق ، ادين التحرير ، اخبار اليوم ٣/١ . محمد العزب ، رياح الخمسين ، الجمهورية ٣/١ . نبيل اباظة ، النغمة الصحيحة ، اخبار اليوم ٣/١ . رجب البنا ، وتبقى الديمقراطية ، الاهرام ٣/٢ . مصطفى امين ، فكرة، الاخبار ٣/٣ . نعمات احمد فؤاد ، ماذا حدث ٣/٣ . رفعت السعيد ، من نهرو الى انديرا ، الاهالى ٣/٥ . الاهالى ، الاعلام والتمرد ٣/٥ . ابراهيم سعد الدين ، دعوة ملحة لتفاهم وطني ، الاهالى ٣/٥ . خالد محمد خالد ، ان المصائب يجمعن المصابينا ، الوفد ٣/٦ . نعمان جمعه ، نبضات ، الوفد ٣/٦ . احمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ٣/٦ . جلال كشك ، الامن الشعبي والامن المركزى ، الوفد ٣/٦ . ابراهيم نافع ، بهدوء ، الاهرام ٣/٧ ، السيد يسین ، الديمقراطية والعنف والسياسة الاجتماعية ، الاهرام ٣/٧ . احمد بهاء الدين ، يوميات الاهرام ٣/٨ . الجمهورية ، الصدق والطريق الى تخطيها ٣/٨ . سعد الدين ابراهيم ، البحث عن الاشرار وثبات الديمقراطية ، الجمهورية ٣/٨ . سمير رجب ، بلا حساسيات مایو ٣/١٠ . احمد السقا، حفظ الله الكنانة، الاخبار ٣/١٠ . فتحى رضوان ، قال الاستقرار لقانون الطوارىء لماذا فعلت كل هذا؟ الشعب ٣/١١ . الاهالى، التحدى، ٣/١٢ ، محمود عبد الفضيل، احداث الشعب المركزى والدروس المستفادة ، الاهالى ٣/١٢ . سعد الدين ابراهيم ، البحث عن القرار ، الجمهورية ٣/٢٢ ٨٦/٣ عبد الرحمن الشرقاوى ، الالم معلم عظيم ، الاهرام ٣/١٢ . سعيد اسماعيل على ، «أفراتيم ما تحرثون» ، الشعب ٣/٢٥ .

(٢) موسى صبرى ، لن أسأل لمصلحة من ، الاخبار ٢/٢٧ . محسن محمد ، مصر بخير ، الجمهورية ٢/٢٧ . على الدالى ، من يقظة الفتنة ، الجمهورية ٣/١ احمد شعبان ، مصر ارض =

وجاء ايضاً أن الاحداث قد تجت عن انتشار الجهل وعدم الوعى فى مصر ، وتوافر عناصر فلق وادوات تفجير تتمثل فى صبية صغار لا عمل ولا تعليم لهم . وان هناك علاقة بين الاحداث ومشاكل العقل المصرى الثقافية والفكرية وهى الامية وافتقد الاتماء وانتشار السخط^(١) .

ويمكنا القول بوجود رؤى صحفية اخرى ، ربطت بين توافر اسباب مجتمعية – سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى والاجتماعى – وبين دوافع تكمن في جهاز الامن ذاته ، فلم تكتفى بابراز احدهما . وهى رؤى انعكست في صحف متباينة الاتجاهات والسياسات . فقد ورد في كتابات متعددة رؤى تجمع بين النظريتين ، تكشف عن وجود عجز ادارى داخل مؤسسة حكومية رسمية ، وازيداد معدلات الضعف الصحى والثقافى والاجتماعى ، وغياب التفاهم السليم بين الجنود والقادة ، وجود معسكرات الامن في وسط استفزازي . الى جانب ابرازها لاسباب مجتمعية ، تتضمن استفحال الازمة الاقتصادية الاجتماعية ، وخطأ السياسات الاقتصادية المتبعة مما خلق فجوة كبيرة وفارق هائلة في الدخول ، وشروع الفساد الاجتماعي والجهل ، ووقف الديمقراطية على قطاعات محدودة في قمة المجتمع دون قاعدة ، الذى تغيب عنه الديمقراطية كلية ويسود فيه منطق القهر والرأى الواحد والطاعة العمى^(٢) .

· - الایمان ، الجمهورية ٤/٣ . عبد الرحمن الشرقاوى ، جعل الله بعد عسر يسرا ، الاهرام ٥/٣ ، ثروت اباظة ، هل هم متتهون ؟ الاهرام ٩/٣/١٩٨٦ .

(١) رجب البنا ، وتبقى الديمقراطية ، الاهرام ٢/٣ . احمد بهجت ، متجرات ، الاهرام ٣/٣ . فاروق جويدة ، لماذا أخطأوا العنوان ، الاهرام ٦/٣ . احمد بهاء الدين ، يوميات الاهرام ٦/٣ . حافظ محمود ، قضية اليوم قضية الاتماء ، الجمهورية ٦/٣/١٩٨٦ .

(٢) انظر في المعالجات الصحفية التي ربطت بين الاسباب المجتمعية والد الواقع الكامنة في جهاز الامن كلا من :

احسان عبد القوس ، على مهى فى الشارع السياسي ، الاهرام ٦/٣ . مصطفى بهجت بدوى ، البحث عن الاسباب والعلاج ، الاهرام ٨/٣ . محمود التهامى ، الطريق المسدود لحل الازمة ، مايو ١٠/٣ . محمد عبد الشافى ، عيب الاحرار ٣/٣ . حسن نافعة ، ملاحظات أولية على احداث ٢٥ فبراير ، الاحرار ١٠/٣ . محمد حلمي مراد ، ابحثوا عن مناخ الآثار بعيدا عن الديمقراطية ، الشعب ٤/٣ . رؤوف نظمى ، امن الوطن وامن الشعب ، ٤/٣ . جريدة الاهالى ، الحلقة الرئيسية وخطاب الرئيس ، مقال افتتاحى ٥/٣ . محمود المراغى ، وكان هذا الاسبوع ثانية أيام ، الاهالى ٥/٣ . عبد العظيم انيس ، معنى الكلمات . القضية الاساسية ، الاهالى ٥/٣ . حسين عبد الرزاق ، القراءة الصحيحة لاحاديث ٢٥ ، ٢٦ فبراير ، الاهالى ٥/١٩٨٦ .

نستخلص من هذا العرض ان الاحساس العام في الصحف المصرية القومية والحزبية يتعدد الأسباب والدوافع التي أدت الى تمرد قوات الأمن المركزى على المجتمع قد تجسد واضحا في نتائج تحليل المضمون الصحفى للأحداث . وان شاب هذا الاحساس درجات متفاوتة من الاهتمام والتركيز أو الاجماع على أسباب ودوافع بعينها والأقلال أو الاغفال أو الرفض لأخرى وذلك بدوره يبين الاتجاه التفسيري للصحف المصرية المتعددة الانتمامات .

رابعا : ردود الفعل الداخلية :

حظى بعد الخاص برد الفعل الداخلى للأحداث الافضل من جانب الصحف المصرية - خاصة القومية منها - عند مقارنته ببقية أبعاد أحداث فبراير ١٩٨٦ ، سواء شمل هذا التناول رد الفعل للأحداث على المستوى الشعبي ، أو تناوله على المستوى الحكومي أو الرسمي كأجهزة ومؤسسات سياسية وادارية .

وتشير نتائج التحليل الكمى الى غلبة اهتمام الصحف المصرية بال موقف الشعبي من الاحداث على اهتمامها برد الفعل الحكومي او الرسمي منها .. وذلك مرده الى تبلور الموقف الشعبي من الاحداث بصورة بارزة ، وموقف حضاري جسداً امكانيات الشعب المصرى ، بصورة ربما لم تكن متوقعة ، الامر الذى دفع الصحف القومية - على وجه الخصوص - الى تجسيد هذا الموقف والاشادة به ، فى محاولة للتاثير على صانع القرار ، على النحو الذى سنوضحه فيما يلى :

أ - رد الفعل الشعبي :

عبرت الصحف المصرية عن رد فعل الشعب المصرى تجاه الازمة التى وقعت فى فبراير ١٩٨٦ ، و موقفه الرافض لاحادث الشغب والعنف التى تفجرت خلالها ، وعدم مشاركته للقوات المتمردة فيما ذهبت اليه من افعال تدميرية . وقد عمدت الصحف المصرية - خاصة القومية - الى ابراز ذلك الموقف والاشادة به ، محاولة تفسيره واستخلاص معان متعددة له ، وعبرة عن تعدد مظاهر ذلك الرفض .

فقد اظهرت نتائج التحليل الكمى ان الصحف القومية قد عبرت ، بشكل مكثف ، عن رفض واستنكار الشعب المصرى - سواء كأفراد أو نقابات أو مؤسسات أو

احزاب - لأحداث جنود الامن المركزي .. حيث أوردت جريدة الجمهورية هذه الفكرة في (٣٢٪) من الموضوعات الصحفية التي نشرتها حول رد الفعل الشعبي تجاه الاحداث. وكذلك ركزت على الفكرة ذاتها جريدة الاهرام (بنسبة ٢٦٪)، والأخبار (بنسبة ٢٣٪).

أما على مستوى الصحف الحزبية ، فقد كانت صحف الاهالى (بنسبة ٣٣٪) ، والوفد (٢٦٪) ، ومايو (٢٥٪) ، من اكثر هذه الصحف تركيزا على فكرة استنكار ورفض الشعب لاحادث فبراير ١٩٨٦ ، فى اطار تناولها للبعد الخاص برد الفعل الشعبي تجاه تلك الاحداث .

ومن ناحية اخرى ، ركزت الصحف القومية اهتمامها على ما ابرزته الاحداث من صلابة الجبهة الداخلية ، مشيدة بقدرة الشعب المصرى على تجاوز المحن ، أو وعيه بخطورة الموقف ، أو رفض المزايدة بمعاناته رغم عمقها ، منوهه بالوحدة الوطنية التي تحققت اثناء الاحداث - حيث اتضحت وحدة الاحزاب من حكومة ومعارضة اثناء الازمة - الامر الذى اعتبرته بعض الموضوعات التى تناولت صلابة الجبهة الداخلية معبرا عن اصالة الشعب المصرى . وكانت صحيفة الاخبار اكثر الصحف القومية تركيزا على هذا المعنى لرد الفعل الشعبي (بنسبة ١٩٪) مما نشرته حول هذا بعد) ، تليها صحيفة الاهرام (بنسبة ١٧٪) .

وعلى مستوى الصحف الحزبية ، احتلت فكرة صلابة الجبهة الداخلية - كأحد مظاهر رد الفعل الشعبي - نسبة كبيرة من تغطية هذه الصحف لذلك بعد . وكانت صحيفة الشعب اكثراها تركيزا على هذا المعنى (بنسبة ٢٤٪) تليها صحيفة الاهالى بنسبة (٢٢٪) ، ثم الاخبار (بنسبة ١٦٪) ، والوفد (بنسبة ١٤٪) .

ويمكن النظر الى اهتمام الصحف العصرية بابراز رفض الشعب المصرى لاحادث تمرد جنود الامن المركزي واستنكاره لها ، والتركيز على صلابة الجبهة الداخلية في اطار النتائج السابقة الخاصة باتجاه السياسة التحريرية لهذه الصحف الى وصف وتصنيف الاحداث كأحداث شغب أو كتمرد محدود من جانب قوات الامن المركزي ، ومن ثم فان الشعب المصرى ظل بعيدا عن مسرح الاحداث ، رافضا المشاركة فيها . ويقول آخر فان الصحف المصرية اكيدت على رفض الشعب

المصرى واستنكاره للاحداث دعما لتكثيفها للاحداث فى اطار مقوله الشعب أو التمرد المحدود النطاق .

ومن ناحية اخرى ، فان التفسيرات التى ساقتها الصحف حول هذا الموقف الشعبى المستنكر للاحداث ، تبرر الى حد كبير التركيز الشديد الذى تناولت به الصحف المصرية تلك الافكار .

فقد اظهرت نتائج التحليل الكمى ان الصحف القومية قد نظرت الى رفض واستنكار الشعب المصرى لاحادث العنف ، باعتباره دليلا على تمسك هذا الشعب بقيادته السياسية ، والتفاafa حول شخص الرئيس حسنى مبارك فقد اعتبرت هذه الصحف الموقف الشعبى اثناء الازمة بمثابة تجديد بيعة للرئيس وتجدیدا لثقة الجماهير فيه . وكانت صحفية الاهرام اكثرا الصحف القومية تبنياً لهذه الرواية (بنسبة ١٨٪) تليها صحفى الاخبار والجمهورية (بنسبة ١٧٪) . وقد طرحت الصحف القومية هذه الفكرة بشكل مبكر فى الايام الثلاث التالية لوقوع الاحداث ، ثم ركزت عليها بشدة فى الفترة من الى ٨ مارس ، أى قبيل خطاب رئيس الجمهورية فى محاولة منها للتاثير على صانع القرار^(١) .

وفيما يتعلق بالصحف الحزبية ، فان بعضها قد تبني هذا التصور لمعنى الموقف الشعبى اثناء الازمة ، مثل صحفة الاحرار (بنسبة ٢٢٪ مما نشرته حول هذا بعد) ، والوفد (بنسبة ٢٠٪) ومايو (١٨٪) . فى حين كانت الاهالى أقل الصحف الحزبية ميلا لتبني هذا المعنى ، حيث بلغت نسبة تركيزها عليه (٦٪) مما نشرته عن رد الفعل الشعبى للاحداث .

ومن ناحية اخرى ، حللت الصحف المصرية رفض الشعب المصرى المشاركة فى اعمال العنف والتخييب بصورة اكثرا عمقا ، اذ اعتبرت ان تجربة العمارسة الديمقراطية التى عاشها الشعب خلال السنوات القليلة الماضية كانت وراء هذا الموقف الشعبى ، مشيرة الى ان الديمقراطية هي التى حمت مصر واجرجمتها من هذه الازمة سلام .

(١) انظر الجدول رقم (١٤) في الملخص الذى يوضح تكرارات ورود الافكار الخاصة برد الفعل الشعبى في الفترات الفرعية الثلاثة التي تم تقسيم العينة الزمنية للبحث على أساسها .

وقد اعطت الصحف القومية بعض الوزن النسبي لهذا التحليل للرفض الشعبي للمشاركة في الاحداث ، حيث تكرر ورود هذه الفكرة (بنسبة ١٢٪) في كل من جريدة الاهرام ، بينما اشارت اليه الجمهورية (بنسبة ٩٪ فقط) مما نشرته حول هذا بعد. كذلك أعطت بعض الصحف الحزبية الجزء الاكبر من اهتمامها لتفسير الرفض الشعبي للاحداث على اعتبار كونه تتاجرا للممارسة الديمقراطية . فقد ركزت على هذا المعنى جريدة الشعب (بنسبة ٤٪ مما نشرته في هذا الاطار) وجريدة الوفد (بنسبة ٢٣٪) .

وجدير بالذكر ان الصحف المصرية قد ركزت على تحليل الرفض الشعبي للمشاركة في اعمال العنف في اطار التجربة الديمقراطية ، خلال الفترة السابقة على خطاب الرئيس مبارك ، في محاولة منها للتأثير على صانع القرار ودفعه الى التمسك بالديمقراطية كأسلوب الحكم ، وتكريس حرصه عليها^(١) .

وقد أكدت نتائج التحليل الكيفي ربط عدد كبير من الكتاب في الفترة السابقة على خطاب الرئيس مبارك بين رفض الشعب لأسلوب التدمير والتخريب وبين المناخ الديمقراطي الذي يعيش فيه منذ سنوات . فاشار بعضهم الى انه لو لا الديمقراطية ما دافع ابناء الشعب عن مصر وعن الديمقراطية التي ينعمون بها ، وأشاروا الى ان الشعب المصري بهذه التجربة يكون قد وصل الى سن النضج السياسي ، مؤكدين على ان وعي الشعب ووقفه مع القوات المسلحة ومع الشرعية الدستورية كان تتاجرا للديمقراطية التي كانت صمام الامان ضد الاحداث الاخيرة ، حيث تعرف الشعب على كل ما حدث من خلال القوات الشرعية ، الامر الذي يثبت ان الديمقراطية هي التي حمت مصر ، وحذر بعض الكتاب من ان فرض اي اجراءات استثنائية قد يؤدي الى انتشار الفساد والاتحراف . وجدير بالذكر ان بعض المقالات التي ايرزت التفاف الشعب المصري حول الرئيس مبارك قد ربطت بين هذا التأييد ، وبين تعمس الرئيس بادىء الشرعية والدستور والديمقراطية^(٢) .

(١) الجدول السابق نفسه .

(٢) انظر المقالات التالية : د . اسامه الغزالى حرب «الديمقراطية هي التي حمت مصر «الاهرام ٨٦/٣، ود . على الدين هلال : «ماذا حدث في مصر ؟ الجمهورية ٨٦/٣/٦ ومحسن محمد : «من اب ، الجمهورية ٨٦/٣/٣ ، محمد العزبي : «رياح الخمسين » ، الجمهورية ٨٦/٣/١ ، -

وتبرر التفسيرات التي قدمتها الصحف القومية حول معنى رفض الشعب المصرى للأحداث ، التركيز الشديد الذى تناولت به تلك الصحف ذلك الرفض ، وسعيها الى ابرازه والتاكيد عليه . فإذا كانت الصحف القومية قد استهدفت من وراء ذلك ، تدعيم هذه الحقيقة لدى الرأى العام المحلى والعالمى ، تأكيدا لنظرتها نحو الازمة كأحداث محدودة النطاق ، فان هذه الصحف قد سعت من وراء التركيز على الرفض الشعبى للأحداث ، التأثير ايضا على القيادة السياسية وعلى صانع القرار لتأكيد انحيازه فى صف جماهير الشعب التى اعلنت تمسكها بقيادته ، وفي صف الديمقراطية التى عمقت وعي هذا الشعب وحنته من مزالق الانسياق وراء محاولات التخريب والتدمير . وترتبط هذه النتيجة بالنتائج السايق الاشاره اليها عند تحليل دوافع الاحداث السياسية من حيث غلبة رفض معظم الصحف القومية لمفهولة مسئولية مناخ الاثارة وراء الاحداث على الادعاء بمسئوليته هذا المناخ عن انفجار الموقف فى هذه الاحداث .

هذا وقد عدلت الصحف المصرية صورا كثيرة للرفض والاستكبار الشعبى للأحداث . وكان اهم ما ركزت عليه الصحف القومية ، تعاون الشعب المصرى مع القوات المسلحة فى القضاء على الشغب ، ومشاركته الايجابية فى اجهاض التمرد بالتصدى للمتمردين والدفاع عن الممتلكات الفردية وال العامة ضد هجماتهم . وكانت صحيفة الاخبار اكثر الصحف المصرية تركيزا على ايجابية التصدى الشعبي للتمرد (بنسبة ١١٪) ، تليها كل من جريدة الاهرام والجمهورية (بنسبة ٩٪) .

وعلى مستوى الصحف الحزبية كانت صحيفة الاحرار اكثر هذه الصحف تركيزا على المشاركة الشعبية الايجابية فى التصدى للتمرد (بنسبة ١٣٪) تليها جريدة الوفد والاهالى (بنسبة ١١٪) ثم مايو (بنسبة ١٠٪) .

كذلك ركزت الصحف المصرية على مساهمة المؤسسات والمواطنين فى تعويض خسائر الاحداث ، من اعادة بناء المبانى المخرية ، أو التبرع بالاموال من اجل هذا ،

- د . فتحى عبد الفتاح : «الفكر والتخريب» الجمهورية ٨٦/٣/٣ ، رأى الاهرام ٣/٤ ، ٨٦/٣/٩ . احمد بهجت : امتحان الديمقراطية ، الاهرام ٣/٨ ، محمد حسنين هيكل : «مبارك امانة فى ضمير كل مصرى» ، اخبار اليوم ٨٦/٣/١ ، اقبال بركة : «ولا حل سوى الديمقراطية» ، الاحرار ٨٦/٣/٦ ، سعيد عبد الخالق : «بين السطور» ، الوفد ٨٦/٣/٦ ، ستاء فتح الله : «مسرح الاحداث» ، الاخبار ١٩٨٦/٣/٣ .

أو التبرع بالدم للأفراد المصابين .. وأشارت هذه الصحف ايضا الى قيام بعض المصانع والمؤسسات بزيادة ساعات العمل لزيادة الانتاج وتعويض التعطل الذي نتج بسبب الاحداث . وقد تفوقت الصحف القومية بشكل واضح على الصحف الحزبية في تركيزها على هذا المظاهر من مظاهر ايجابية الشعب المصري في مواجهة الاحداث وكانت صحفية الجمهورية اكثر هذه الصحف تركيزا على هذا المعنى (بنسبة ٢٤٪ مما نشرته عن رد الفعل الشعبي) بينما اشارت اليه الاحرار في موضوع واحد .

ومن مظاهر الموقف الرافض للاحداث الذي اتخذه الشعب المصري وركزت عليه الصحف المصرية ، استجابة الشعب السريعة لقرار فرض حظر التجول والتزام الجماهير بالنظام ومواعيد الحظر ، وأشارت الصحف كذلك الى اختفاء الجرائم العادلة في وقت الازمة ، رغم ما يهيوه حظر التجول من مناخ موات لها ، الامر الذي يعكس الانضباط الذاتي للشعب المصري ، وكانت صحفى الاخبار والاهرام اكثر الصحف القومية تركيزا على هذا الجانب (بنسبة ٨٪) بينما كانت مايو اكثر الصحف الحزبية تأكيدا على هذا المظاهر (بنسبة ٢٦٪) .

وقد اظهرت نتائج التحليل الكيفي ان بعض المقالات قد ربطت بين فكرة وجود تآمر خلف احداث التمرد ، وبين الموقف الشعبي الرافض لهذه الاحداث باعتبار ان هذا الموقف كان الحصن الذي تكسرت عليه حراب المؤامرة . فقد عزا بعض الكتاب فشل المتأمرين في تحقيق مآربهم في اشاعة الفوضى في الشارع المصري الى رياطه جأش الشعب وقدرته على مواجهة المحننة بمسؤولية ، مما كان له اثر في القضاء على الفتنة . و أكد بعض الكتاب على اهمية الوعي الشعبي التلقائي في اجهاص مخططات ضرب مصر . وأشار آخرون الى ان الشعب هو الذي حمس الحكومة وليس البوليس او قانون الطوارئ^(١) .

(١) انظر على سبيل المثال : «رأى الأهرام» : عدة البلاد وعنداتها الاهرام ٨٦/٣/٢ ، ايضا : عبد المنعم مراد : «كلمات» الاخبار ٨٦/٣/٢ ، رأى الأهرام : البطل الحقيقي الاهرام ٨٦/٣/٥ ، «الشعب يتصدى جريدة الجمهورية» ٨٦/٢/٢٨ ، سمير نادر : من اجل منع انفجار اخر وليس تأجيله جريدة الوفد ٨٦/٣/٦ ، جلال كشك «ولنا ملاحظة» الامن الشعبي والامن التلقائي «الوقد ١٩٨٦/٣/٦ .

من النتائج الكمية والكيفية السابقة ، يمكن استخلاص ان الصحف المصرية والقومية على وجه الخصوص - قد اعطت اهمية كبيرة للتغطية بعد الخاص برد فعل الشعب المصرى اثناء الازمة ، وانها فى تناولها لهذا بعد قد ابرزت رفض هذا الشعب واستنكاره للاحداث ، وعددت مظاهر هذا الرفض مؤكدة على صلابة الجبهة الداخلية كما انها قد فسرت هذا الموقف الشعبي فى اطار التمسك بالقيادة السياسية ، وكونه من الحرص الشعبي على حماية المكاسب الديمقراطية ، وذلك من اجل تعميق هذه المفاهيم لدى الرأى العام المحلى والعالمى ، ومن أجل التأثير - في نفس الوقت - على صانع القرار خاصه فى الفترة السابقة على خطاب الرئيس فى مجلس الشعب والشورى .

ويوضح الجدول رقم (١٢) تكرارات ونسب ورود الافكار المتعلقة برد الفعل الشعبي من الاحداث فى الصحف المصرية خلال الفترة الكاملة للدراسة .

ردود الفعل على المستوى الحكومي :

تناولت الصحف المصرية - ضمن تناولها لبعد ردود الفعل للازمة على المستوى الداخلي - الموقف الحكومي والرسمى تجاه الاحداث ، وذلك من خلال تناولها لموقف الحزب والمؤسسات الحاكمة من ناحية ، ومن خلال تركيزها على موقف المؤسسة الرئاسية وشخص رئيس الجمهورية من ناحية أخرى .

فقد بادرت الصحف القومية الى تبرير قرار الحكومة بفرض حظر التجوال ، والقرار السياسي بنزول القوات المسلحة الى الشارع ، مبينة ان الغرض من هذه القرارات هو حماية امن الوطن والمواطن ، واتاحة الفرصة لاعادة الاستقرار الى الشارع المصرى والقبض على المسجونين الهاريين . فقد ذكرت هذا التبرير صحيفة الاخبار (بنسبة ٨٪) تليها صحيفة الجمهورية (٦٪) والاهرام (٥٪) وقد كان من الطبيعي ان يتركز صدور هذه الموضوعات فى الايام الاولى التالية لوقوع الاحداث خاصة فى فترة استمرار حظر التجوال^(١) .

(١) انظر الجدول رقم (١٥) فى الملحق الذى يوضح تكرارات ورود الافكار الخاصة برد الفعل الحكومى فى الصحف المصرية فى الفترات الثلاثة الفرعية التى انقسمت إليها العينة الزمنية للبحث .

جدل رقم (٣)

عمرات ونسب ورود الله ربها : ردود الفعل الداخلية :

وقد كان موقف اجهزة الاعلام خلال احداث التمرد اكثراً الابعاد التي ركزت عليها الصحف المصرية في تناولها لرد الفعل الحكومي . فقد اشادت الصحف القومية على الاخص بدور اجهزة الاعلام - خاصة الاذاعة والتليفزيون - اثناء الازمة من حيث قيام السياسة الاعلامية على المصارحة الكاملة للشعب ، الامر الذي ادى الى كسب هذه الاجهزه لثقة الشعب المصري . وكانت صحيفة الاخبار اكثراً الصحف المصرية اشادة بالموقف الاعلامي (بنسبة ٣٨٪) مما نشرته حول رد الفعل الحكومي) تليها الجمهورية (بنسبة ٣٣٪) ثم الاهرام (بنسبة ١٨٪) .

وعلى مستوى الصحف الحزبية ، كانت صحيفة الوفد اكثراً هذه الصحف تركيزاً على الاشادة بالموقف الاعلامي (بنسبة ٦٤٪) وكذلك لم تتجاهل صحف الاحزاب المعارضة لهذا الموقف فأشارت اليه الاحرار (٤٣٪) والشعب (٢٥٪) ومايو (٢٢٪) والاهالى (١٧٪) .

ومن ناحية أخرى ، أولت الصحف القومية اهتماماً ملحوظاً بتحركات الحكومة والحزب الوطني ومواجهتها للحدث ، ممتدحة الطريقة الوعائية التي ادارت بها الحكومة الازمة ، ومشيدة بجهودها في توفير المواد التموينية للمواطنين اثناءها ، وتوفير الرعاية الصحية للمصابين ، منوهة بحرص الحكومة على سلامة الاجانب . وقد تكرر ورود هذه الفكرة (بنسبة ٢٣٪) مما نشرته جريدة الاهرام حول هذا البعد وفي الاخبار (بنسبة ٢١٪) وتركزت هذه الموضوعات في الفترة التالية للحدث مباشرة^(١) ، في محاولة للدفاع عن موقف الحكومة ، بعد الانتقادات التي وجهتها اليها صحف المعارضة كما وضح من تحليل نتائج الجزء الخاص بدوافع الاصدارات .

كذلك حرصت الصحف القومية على ابراز قرارات الحكومة بتعويض الافراد والمنشآت التي تم تخريبها اثناء الاصدارات ، وتحفييف العباء الضريبي عن المنشآت التي أضررت . وكانت جريدة الجمهورية اكثراً تلك الصحف تناولاً لها هذا الموضوع (بنسبة ٢٣٪) وشاركتها الاخبار (١٧٪) والاهرام (١٠٪) واتخذت مايو نفس الموقف بنسبة ٢٥٪ مما نشرته عن موقف الحكومة ، وكذلك الاحرار (٢١٪) .

وفي اطار تناول الموقف الحكومي من الازمة ، عمدت الصحف القومية الى

(١) انظر الجدول السابق نفسه .

تغطية دراسة الحكومة لاووضاع الامن المركزي ، واعادة النظر فى جهاز الشرطة ، مبينة اتجاه الحكومة نحو التركيز على الرعاية الاجتماعية وتوعية المجندين من جنود الامن المركزي، ودراستها لسبل تحسين العلاقات بين القيادة والجنود، وذلك بعد تركز النقد حول سوء الاوضاع المعيشية لهؤلاء الجنود والخلل الواضح في اعدادهم وتذريتهم. وكانت صحيفة الجمهورية اكثـر الصحف القومية اشارـة لجهود الحكومة في هذا المجال. كما اشارت إليها الاهرام (بنسبة ١٥٪) والأخبار (بنسبة ٥٪). وشاركتـهم في الاشارـة إلى تلك الجهود صحيفة الاحرار (بنسبة ١٤٪) .

وقد كان من ابرز الابعاد التي ركزت عليها الصحف المصرية في تناولها لرد الفعل الرسمي تجاه الاحداث ، موقف المؤسسة الرئاسية والرئيس مبارك من الاحداث اذ حرصت الصحف - قومية وحزبية - على الاشادة ب موقف الرئيس خلال الازمة ، فنوهت بقدرته على اتخاذ موقف الحسم وسرعة اتخاذ القرار ، وتمسك الرئيس مبارك بالديمقراطية وعدم لجوئه الى اية اجراءات استثنائية ، وحرصه على التوازن بين المؤسسات العسكرية والمدنية . وكانت صحيفة الاهرام اكثر الصحف المصرية ترکيزا على هذا الموقف الحاسم للرئيس (بنسبة ١٧٪) بينما كانت صحيفة الشعب اكثر الصحف الحزبية اشادة به (بنسبة ٥٠٪) وشاركتها في هذا كل من الاهالى (بنسبة ٣٩٪) ومايو (بنسبة ٢٧٪) . وقد ركزت الصحف المصرية على موقف الرئيس مبارك في الفترة السابقة على خطابه وبالتالي له على السواء^(١) .

وقد اظهرت نتائج التحليل الكيفي ان الغالبية العظمى من كتاب الصحف المصرية قد حرصوا على ابراز رد فعل الجهاز الرئاسي المتنز من الازمة كما حرصوا على التأكيد على تمسك ذلك الجهاز بالديمقراطية وبالحقوق الدستورية للشعب ، وذلك على الرغم من اختلاف ، بل وتناقض الاتجاهات الفكرية لهؤلاء الكتاب وتبين انتماءاتهم ومنطلقاتهم الفكرية .. وينبع تفسير ذلك من حرص هؤلاء الكتاب على التمسك بالمكاسب الديمقراطية ، التي تحفظت للشعب في السنوات الاخيرة ، ورغبتهم في الدفاع عنها بالاتفاق حول رمز هذه المكاسب ، ومحاولة التأثير على عملية صنع

(١) الجدول السابق نفسه .

القرار بدفعها الى الاستمرار في هذا الاتجاه ، بدلا من الارتداد الى اسلوب الاجراءات الاستثنائية في معالجة مثل هذه الازمات^(١) .

من النتائج السابقة يتضح لنا ان الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم قد تبنت موقف الدفاع عن سلوك الحكومة اثناء الازمة وعملت على ابراز جهودها في احتواها واتباعها اسلوب مصارحة الشعب بالحقائق . وقد كان من الطبيعي الا تنضم احزاب الصحف المعارضة لهذا الموقف الا فيما يتعلق بالحديث عن موقف القيادة السياسية ممثلة في شخص رئيس الجمهورية ، وفيما يختص بالاشادة بالدور الواعي الذي قام به الاعلام اثناء الازمة .

ويوضح الجدول رقم (١٣) تكرارات ونسب ورود الافكار الخاصة برد الفعل الحكومي تجاه الاحداث في الصحف المصرية خلال الفترة الكاملة للدراسة .

(١) انظر كمثال على هذه المقالات : محمد عبد القدس : اولاد البلد : لطمة لانصار الدكتاتورية ، الشعب ٨٦/٣/٤ ، د . اسماعيل سالم : بعض الدروس المستفادة، الاهرام ٨٦/٣/٨ ، جلال عارف : «في الصعيم» لأخبار اليوم ٨٦/٣/١ ، محمد سيد احمد : «واشنطن والتعدد الحزبي في مصر، الأهالى ٨٦/٣/٥ ، ابراهيم ناقع : «اهم الدروس» الاهرام ٨٦/٣/٧ العمرداش العقالي : «خطاب الرئيس مبارك وهل هو بداية لفجر جديد الشعب ٣/١١ ، كلمة اليوم : الاخبار ٨٦/٣/٩ ، عبد المنعم مراد : «كلمات» الاخبار ١٩٨٦/٣/٩ .

خامساً : ردود الفعل الخارجية :

انتظمت المواد الصحفية التي تناولت ردود الفعل الخارجية تجاه أحداث فبراير ١٩٨٦ في الصحف المصرية على محورين : الأول يتناول الموقف العربي من الأزمة ، والآخر ينقل ردود الفعل في العالم الخارجي وذلك على النحو التالي :

أ - الموقف العربي :

حرصت الصحف القومية في تغطيتها للموقف العربي من الأحداث على التركيز على رفض العرب واستنكارهم لأحداث التمرد وما شملها من تخريب وتدمير . فقد نقلت هذه الصحف الاتصالات العربية بالقيادة المصرية التي أظهرت تعاطف الأنظمة العربية مع مصر ، وعرضها تقديم المساعدات والمساهمة في خروج مصر من هذه الأزمة .. مؤكدّة على الارتباط المصيري بين مصر والدول العربية ، وعلى أن أيام فتنه تستهدف ضرب مصر تستهدف في محل الأول الكيان العربي ككل . وقد كانت صحيفة الأهرام أكثر الصحف القومية تركيزاً على هذا الموضوع ، حيث تناولت الأفكار السابقة بنسبة (٤٤٪) مما نشرته حول الموقف العربي . وكذلك تناولتها الجمهورية (بنسبة ٣٣٪) . أما الاخبار فكان تركيزها على هذا الموضوع بدرجة أقل (٣٠٪) .. بينما اشارت الصحف الحزبية اليها اشارات عابرة ولكنها شكلت المحور الاساسي لما نشرته بعض هذه الصحف - مثل الاحرار والشعب - حول الموقف العربي (١٠٠٪ من الموضوعات الخاصة بهذا البعد) .

وقد أوضحت نتائج التحليل الكمي أن صحيفة الأهرام كانت أكثر الصحف المصرية تركيزاً على رد الفعل العربي تجاه الأحداث .. حيث نقلت الصحيفة بالإضافة إلى ما سبق - اشادة الصحف العربية بموقف الرئيس مبارك الذي اتسم بضبط النفس أثناء الأزمة (بنسبة ١٣٪) وشاركتها في ذلك صحيفتي الجمهورية والأخبار (بنسبة ١١٪) . كذلك أشارت الأهرام إلى اشادة الصحف العربية بسلوك الاعلام المصري أثناء الاحداث (٣٪) ونقلت الصحيفة أيضاً (٥٪) اشادة تلك الصحف بموقف الأحزاب المعارضة التي لم تزيد على الأحداث ، كما نكرت اشادة الحكومات العربية بجهود الحكومة المصرية في مواجهة الأحداث (٪٧) .

ويمكن تفسير اهتمام جريدة الاهرام بالموقف العربي من الاحداث فى اطار اتجاه هذه الصحيفة المستمر نحو تدعيم فكرة القومية العربية والتأكيد على الانتماء العربى لمصر ، واحتلال البعد القومى العربى لجانب هام من سياستها التحريرية . واما هو جدير بالذكر ان صحيفة الاهرام لم تعط اهتماما يذكر لترويج الافكار الخاصة بمحاولة سوريا ولبيها تشویه سمعة مصر باستغلالها للاحداث ومحاولتها وصف ما جرى على انه انتفاضة شعبية . ففى الوقت الذى ركزت فيه جريدة الاخبار تناولها للموقف العربى على هذا المحور (بنسبة ٣٩٪) فان جريدة الاهرام لم تتناوله الا بنسبة ١٠٪ فقط .

ومن ناحية اخرى فقد اظهرت نتائج التحليل الكمى عدم اهتمام الصحف الحزبية بتناول رد الفعل العربى للاحداث وعلى الاخص صحف الاحزاب المعارضة . ويمكن ارجاع ذلك الى تركيز هذه الصحف على الاحداث باعتبارها حدثا داخليا ، اهتمت بدراسة اسبابه ودوافعه بدرجة اكبر من اهتمامها بردود الفعل نحوه ، وهذا ما اتضحت في البعد الخاص برد الفعل الداخلى ايضا .

ويوضح الجدول رقم (١٤) تكرارات ونسب ورود الفئات الفرعية المندرجة تحت بعد رد الفعل العربى تجاه الاحداث فى الصحف المصرية الصادرة خلال الفترة الكاملة للدراسة .

ب - الموقف الخارجي :

أظهرت نتائج التحليل الكمى لتناول الصحف المصرية لردود الفعل فى العالم الخارجى نحو الاحداث ، ان الصحف القومية قد ركزت اهتمامها حول تأييد حكومات العالم وصحفه لموقف الرئيس مبارك والحكومة المصرية اثناء الاحداث ، وما اتخذه ، من اجراءات حيالها .. هذا بالإضافة الى الاشارة الى ثناء صحف العالم على الموقف الحضارى للقوات المسلحة المصرية اثناء الازمة ، كما نقلت بعض الموضوعات اشادة العالم بتناول الاعلام المصرى للاحداث . وقد ظهرت هذه الافكار فى صحيفة الجمهورية (بنسبة ٥٤٪) مما نشرته حول الموقف الخارجى ، والاخبار (بنسبة ٣٥٪) ، ثم الاهرام (بنسبة ٢١٪) .

(۲) (۳) (۴)

ندراراتٍ ولسبٍ وبعد الله خامساً: بروز اللعل الدارجيةِ
(()) الموقف العربي خلال فترة الدراسة الكلامية

كذلك نقلت الصحف القومية تقدير العالم لموقف الشعب المصرى الحضارى اثناء الاحداث ، وكانت صحيفة الاهرام اكثراً هذه الصحف نقلًا لتلك الفكرة (١٥٪ من الموضوعات المنشورة حول الموقف الخارجى) ، تليها الاخبار (بنسبة ١٣٪) . ولكن من ناحية اخرى انتقدت الصحف القومية موقف بعض وكالات الانباء التى أشارت الى الاحداث كثرة شعبية ، متهمة اياها بمحاولة تشویه سمعة مصر وصورة الوضع الداخلى فيها ، ووصفتها بعدم الالتزام بالموضوعية فى تغطية احداث التمرد . وكانت الاهرام والاخبار اكثراً هذه الصحف انتقاداً لتلك الوكالات (بنسبة ٢٥٪ من الموضوعات المنشورة حول البعد الخارجى) .

وفي الوقت الذى كانت فيه الجمهورية اكثراً الصحف القومية تركيزاً على فكرة عدم تأثير العلاقات بين مصر وكل من الولايات المتحدة واوروبا الغربية - اذ خصصت (١٤٪) من الموضوعات المنشورة عن الموقف الخارجى حول هذه الفكرة فان صحيفتي الاهرام والاهالى قد خصصت (٤٠٪) مما نشرته عن رد الفعل الخارجى للاحداث حول فكرة قلق للمسئولين الامريكيين على الوضع في مصر ، وقلق اسرائيل على علاقتها مع مصر ، وتناول الصحف الاسرائيلية لتلك الاحداث كتعبير عن اهتزاز الاستقرار الداخلى في مصر ، واعلاتها رفض ما اسمته بالاسلوب اللين في مواجهة الاحداث وقد نشرت الاهرام والجمهورية مع الاحرار والوفد مانقلته وكالات الانباء حول التوقعات الاسرائيلية- الامر يطبق الرئيس مبارك سياسة القبضة الحديدية مع المعارضة ، ولكن صحيفة الوفد اعطت هذه الفكرة وزناً نسبياً يفوق باقى الصحف (٨٣٪ مما نشرته حول الموقف الخارجى) .

وتجدر الاشارة الى اتساق النتائج الخاصة بتناول الصحف المصرية لرد الفعل الخارجى من الاحداث - سواء على المستوى العربى او المستوى العالمي - مع النتائج التي اظهرها تحليل مضمون مواقف هذه الصحف من رد الفعل الداخلى للاحداث . حيث كانت الصحف القومية اكثراً اهتماماً بهذه الابعاد من الصحف الحزبية - خاصة صحف المعارضة - كما ركزت الصحف القومية اهتمامها في تناول رد فعل الاحداث - داخلياً وعالمياً - على الاشادة بمعالجة النظام الحاكم للاحداث وعدم لجوئه الى الاجراءات الاستثنائية ، وتقدير العالم لهذا الموقف ويمكن القول بيان بعض الصحف القومية قد انطلقت من موقف التأثر مع النظام الحاكم والدفاع عنه ، في حين تحركت اخرى من منطلق التأثير على موقف القيادة السياسية والتأثير في عملية صنع القرار ازاء هذه الاحداث .

ويوضح الجدول رقم (١٥) تكرارات ونسب ورود الافكار الخاصة برد الفعل الخارجى كما جاء في الصحف المصرية خلال الفترة الكاملة للدراسة .

جدول رقم (١٥)

كبار ونواب برؤس الأقسام : برؤس الفعل التاريخية :
 (ب) المؤلف الدارجى خلال فترة الدراسة

المحببات	الإعتراف	الإخبار	الخبربرية	الإدارية	الشخص	الوظائف	البلدان
١- نايد العالم لكتبي مصر والنيسيهانك واستند و من اجراءات .	٢٠	١٩	٣٥	٦	٧	٦	٦
٣- عذير العالم لرقة الشعب العسرى الخاري .	٢١	٢٢	٣٠	٦	٧	٦	٦
٤- استكار العالم للأحداث ـ سحاولة ببعض وكالات الأنباء العالمية	١٥	١٦	١٣	٣	٢	٢	٢
٥- شهد البعض في مصر .	١٧	١٨	١٩	٢	٢	٢	٢
٦- بعد تأثير الملاطى سع اسكندر أروپسا .	١٩	٢٠	٢١	٢	٢	٢	٢
٧- رفض نفسيها لنكرة ان الاحد انتخوا ـ اشادة للعالم بالساحة فى مصر	٢١	٢٢	٢٣	٣	٣	٣	٣
٨- ظلق المسلمين الامريكيين على البعض ليس ـ مصر .	٢٣	٢٤	٢٥	٤	٤	٤	٤
٩- ظلق اميرالى على ملائتها في مصر .	-	-	-	٣	٣	٣	٣
١٠- توقعات اسراعيه امريكية بمصر هارك ـ للممارسة .	٣٥	٣٦	٣٧	٥	٦	٦	٦
الجمـ	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

سادساً : نتائج الاحداث وأثارها

ما لا شك فيه ان الاحداث الجسام ، كأحداث العنف الواقعة في فبراير ١٩٨٦ ، ترك بصماتها على المجتمع وينتج عنها العديد من الآثار السلبية والابيجابية على المستوى الداخلي والخارجي .

وقد عنيت الصحف المصرية - القومية والحزبية - في مجملها بابراز الآثار التي نتجت عن احداث ٢٥ و ٢٦ فبراير . ومن ثم ، يمكننا باستعراض ماورد في مضمون الصحف المصرية بقصد هذه الاحداث ، أن نخرج بعدد من الدروس المستفادة .

وهنا يمكن أن يثار تساؤل مؤداه : هل توافرت الرؤى الصحفية التي تتعرض للنتائج السلبية والابيجابية ، ولا ترکن الى احداثها دون الاخر ؟ وهذا التساؤل يثير قضية مدى تقصير الاعلام الصحفى في الكشف عن الآثار السلبية للاحادث . الى جانب تقارب أو تباين المعالجات الصحفية التي تعبر اساسا عن منطلقات سياسية وقد تكون ايديولوجية متعددة .

أ - المحور الداخلي :

تبين نتائج تحليل مضمون الصحف المصرية القومية والحزبية ، أنها لم تحصر نفسها في التضخيم من شأن الآثار السلبية للاحادث ولم ترکن الى ابراز النتائج الابيجابية على المحور الداخلي . فقد احتوت على كلا الجانبين - بدرجات متفاوتة سنتبيتها فيما يلى من صفحات - مما يعكس شمول معالجتها للنتائج .

١ - الآثار السلبية

تلحظ ان الصحف كافة قد أجمعت على توافر آثار سلبية متعددة ، وان كانت قد اختلفت في تحديدها لنوعية السلبيات وفي تركيزها على بعضها واغفالها للبعض الآخر .

فقد توافرت الرؤى التي تظهر الآثار السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية ، انفردت بتوافر الاجماع الصحفى على بعضها وعدم اتفاقها على البعض الآخر منها . وقد تمثل الاجماع حول ضرب الاقتصاد الوطنى

وتأثره بالاحداث. فعنّيت الاخبار بابرازه بنسبة (٥١٪) والاهرام (٤٣٪) والجمهوريه (١٨٪) اما الصحف الحزبيه فقد كانت اكثراً ابرازاً له، فقد ورد في الوفد بنسبة (٦٧٪) والاحرار بنسبة (٦١٪). ثم مايو بنسبة (٤٢٪) والشعب (٣٣٪) والاهالي (١٧٪). كما اجمعـتـ كافةـ الصحفـ - بدرجـاتـ تركـيزـ مختـلـفةـ - عـلـىـ اصـابـةـ النـشـاطـ السـيـاحـىـ بالركودـ وتـقـلـصـ موـارـدـ السـيـاحـةـ. فـبـرـزـتـ فـىـ الجـمـهـورـيـهـ بـنـسـبـهـ (٧٣٪) والـاخـبارـ بـنـسـبـهـ (٣٥٪)، والـاهـرـامـ بـنـسـبـهـ (٢٨٪). وـوـرـدـتـ فـىـ ماـيـوـ الحـزـبـيـهـ بـنـسـبـهـ (٤٨٪) تـلـيـهاـ الـاهـالـىـ والـاحـرـارـ والـشـعـبـ بـنـسـبـهـ (٣٢٪). وـظـهـرـ بـدـرـجـةـ تـرـكـيزـ أـقـلـ تـأـثـرـ حـرـكـةـ التـعـامـلـ التـقـدـىـ والتـجـارـىـ بـتـعـطـلـ الـبـنـوـكـ حيثـ وـرـدـ فـىـ كـلـ مـنـ الـاهـرـامـ بـنـسـبـهـ (٥٪) والـاخـبارـ بـنـسـبـهـ (٣٪) وـوـرـدـ بـنـسـبـهـ (١١٪) فـىـ جـرـيـدةـ الـوـفـدـ الحـزـبـيـهـ . كما انـفـرـدتـ الـاهـرـامـ والـاخـبارـ باـشـارـةـ عـاـبـرـةـ إـلـىـ أـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـاـحـدـاثـ مـنـ شـائـنـهـ اـعـاقـةـ مـسـيرـةـ التـقـدـمـ وـالتـنـمـيـةـ .

ونلاحظ ان جريدة الاهرام والاخبار قد استمر اهتمامهما بتناول تأثير الاقتصاد والنشاط السياحي بالركود اثر الاحداث حتى نهاية فترة الدراسة أما بقية الابعاد فقد تناول ظهورها فى كافة الصحف فى فترة ، واحتفى فى الاخرى بكم غير جوهري^(١).

واستنادا الى المضمون الكيفي الذى أظهرت فيه الصحف المصرية الآثار السلبية الاقتصادية ، فقد ورد ان الاحداث الاخيرة من شأنها اعاقة مسيرة الشعب فى سبيل تحقيق اهدافه الاقتصادية . وان تخريب المنشآت من شأنه ان يعطى الانتاج ويدعى الى استمرار المعاناة ويزيد فى اعباء مصر الاقتصادية . وان ديون مصر قد ازدادت نتيجة التخريب . واصاب الضرر الاغنياء والفقراء . وان الاحداث ادت الى ارهاب السياح من الاجانب مما كان له الاثر السريع وال مباشر وراء ضرب الموسم السياحي^(٢) .

(١) انظر الملحق جدول رقم (١٨) ويوضح تكرارات هذه الفتة موزعة على فترات الدراسة .

(٢) انظر كلام : جريدة الاهرام ، انهم يحاولون قتل الغد ، مقال افتتاحى ٢/٢٧ . وسعيد سنبـلـ ، لمصلحةـ منـ ، الـاخـبارـ ، ٢/٢٧ـ . وموسى صبرىـ ، لنـ أسـالـ لمـصـلـحةـ منـ ، الـاخـبارـ ، ٢/٢٧ـ . واحمد ابو الفتحـ ، رأـىـ آخرـ ، الـوـفـدـ ٢/٢٧ـ . ومحمد ابو حديدـ ، آخرـ الاسـبـوعـ ، الجـمـهـورـيـهـ ٢/٢٧ـ . وآمال بكيرـ ، بروازـ ، الـاهـرـامـ ٢/٢٨ـ . ومحسن محمدـ ، منـ القـلـبـ ، الجـمـهـورـيـهـ ٢/٢٨ـ . ومحمد عوضـ ، هذهـ لـحظـةـ لـلاـختـيـارـ ، اـخـبـارـ الـيـوـمـ ٣/١ـ . وعـمـرـ التـلـمـسـانـىـ ، المـجـنـىـ عـلـىـهـمـ لـيـسـواـ الـخـاسـرـينـ =

وفيما يتعلق بالآثار السلبية السياسية ، فقد تبين من نتائج التحليل ندرة تناولها في كافة الصحف القومية والحزبية ، مقارنة بتناولها للنتائج السلبية الاقتصادية اثر الاحداث . فقد وردت الخسائر السياسية ، بما تتضمنه من تشويه القدر الذى تنعم به مصر من حرية وديمقراطية فى الجمهورية بنسبة (٩٪) وفي كل من «الاهرام» و«الأخبار» بنسبة (٢٪) أما الاهالى فقد اوردته بنسبة (٣٣٪) . وورد اهتزاز ثقة الشعب فى جهاز الامن فى جريدة الشعب بنسبة (٣٣٪) والاهالى (١٧٪) ومايو (٥٪) والاهرام (١١٪) . وانفرد «الاهرام» بتناول احتمال تأثير الدولة بالاحداث ، ورجوعها عن الخط الديمقراطى فى الحكم بنسبة (١٪) .

ولاشك ان تركيز كافة الصحف على ابراز الآثار السلبية الاقتصادية ابرازا خاصا ، مع الاكتفاء بالإشارة الى بعض الآثار السلبية السياسية ، يعكس تعاطف الصحف القومية والحزبية كافة مع جهاز الدولة السياسي ، الذى تعرض لمحنـة قاسـية بأيدي جنوده الذين تقع عليهم مسؤولية حمايته وحماية المجتمع من أى تهديد داخلى . الى جانب ادراكهم لضخامة العواقب الاقتصادية التى نتجت عن الاحداث التدميرية فى فترة الشدة الاقتصادية التى يبتغى المجتمع والدولة فى مصر تجاوزها .

وبالرجوع الى المضمون الكيفي الذى ابرزت به الصحف المصرية الآثار السلبية السياسية ، نجد اشارات متعددة الى نتائج سلبية ، مؤداها فقدان الشعب ثقـة فى جهاز الامن . وورد ان الاحداث اثبتت انه ليس فى البلد حـكومـة قـوـية أو وزراء يصلـحـون لمنصـبـهم^(١) .

= وحدهم ، اخبار اليوم ٣/١ . وسمير عبد القادر ، هـم يخربون والشعب يدفع الثمن ، نحو النور ، اخبار اليوم ٣/١ . وسعيد سنبل ، مـغـزـىـ الاـحـدـاثـ ٣/٢ . وجلال الدين الحمامصى ، دخـانـ فىـ الـهـوـاءـ ، الـاخـبـارـ ، ٣/٢ وجـمـيلـ جـورـجـ ، وـيـدـائـاتـ الـجـراـحـ تـلـقـمـ ، الـاخـبـارـ ٣/٣ . وابراهيم الازهـرىـ ، قـتـلـةـ الـحـبـ ، الجـمـهـورـيـةـ ٣/٤ . ومـحمدـ العـزـبـ مـوسـىـ ، وـعـسـىـ انـ تـكـرـهـواـ شـيـئـاـ ، الـاخـبـارـ ، ٣/٤ . واسـمـاءـ خـالـدـ ، وـاجـهـواـ الحـقـيقـةـ ، الـاخـبـارـ ٤/٣ . ومـحـمـودـ عـبـدـ المـنـعـ مرـادـ ، كـلـمـاتـ ، الـاخـبـارـ ٥/٥ ومـصـطـفـىـ اـمـينـ ، فـكـرـةـ ، الـاخـبـارـ ٥/٥ . وابراهيم سـعدـةـ ، البـكـاءـ عـلـىـ الحـظـ العـاـثـرـ لاـ يـكـفىـ ، ماـيوـ ٣/١٠ . وحسـينـ عـبـدـ الفتـاحـ طـلـعـتـ ، الـمـوـاـمـلـ وـدـرـوـسـ مـسـتـقـادـةـ مـنـ اـحـدـاثـ فـيـرـاـيـرـ ، الـاخـبـارـ ٦/٣ . ومـحمدـ سـيدـ اـحـمـدـ ، سـيـاسـتـنـاـ الـخـارـجـيـةـ . الشـفـقـ وـالتـبـعـيـةـ ، الـاهـالـىـ ، ١٩٨٦/٣/١٢ .

(١) انظر كلام : ابراهيم سـعدـةـ ، الصـدـمةـ الـعـاـبـرـةـ ، ماـيوـ ، ٣/٣ . وموسى صـبـرىـ ، الدـرـوـسـ الـمـسـتـقـادـةـ ، الـاخـبـارـ ، ٣/٥ . وابراهيم عـبـدـهـ ، اـفـالـةـ الـوـزـيـرـ لـاـ تـحـلـ الـقـضـيـةـ ، الـوـقـدـ ، ١٩٨٦/٣/٦ .

ولم تكتف الصحف المصرية بابراز الاثار الاقتصادية والسياسية السلبية ، فاشارت ايضا - ولكن بدرجة تركيز بسيطة - الى الاثار السلبية الاجتماعية ، المتمثلة في وقوع أعباء ونتائج الاحاديث على المواطن المصرى . وقد اشار اليها كل من الاهرام والاخبار بنسبة (٥٪) . بالإضافة الى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار نتيجة للاحاديث والمتمثلة في قلق وذعر اطفال المدارس ، وفوضى الطرق ، واضطراب المؤتمرات والمسابقات الرياضية ، والفرز ، واحباط الفئات المنتجة . فوردت في «الاهرام» بنسبة (١٣٪) و «الاخبار» (٣٪) و «الحرار» (٦٪) ومايو (٥٪). من هنا تبين ان الصحف ابرزت خسارة الوطن فيما واجهه من خراب في بعض ابنائه . وبيّنت ان الاحاديث نتجت عنها اضرار ملموسة يمكن تعويض آثارها ، وحدثت آثارا نفسية اصابت الاطفال - وبالاخص الصغار منهم - بالذعر حيث انهم لا يستطيعون التصرف تلقائيا دون ذويهم ، وهي آثار يصعب تعويضها^(١) .

من ثم ، نلاحظ ان الاعلام الصحفى لم يقصر في الكشف عن الجوانب السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي نتجت عن احداث العنف الواقعة في ٢٥ و ٢٦ فبراير ، وبخاصة الجوانب الاقتصادية التي عني بها اكثر من السياسية والاجتماعية خشية من عواقبها المتوقعة .

ويوضح الجدول رقم (١٦) التكرارات والنسب المتعلقة بالأفكار الفرعية المندرجة تحت فئة الاثار السلبية للاحاديث في الفترة الزمنية للدراسة ككل .

(١) انظر كلام من : محمود مراد ، وجهة نظر . الخسارة الكبرى ، الاهرام ٩/٣ وماجده منها ، للمرأة رأى ، مايو ١٩٨٦/٣/١٠ .

الجدول رقم (١)
بيانات بحسب الفئتين
الداخلية والخارجية
خلال الفترة الممتدة للدراسة
بيانات داخلية : محرر داخلي : الاعمار السلبية للدراسـة

الجدول رقم (٦))
الإحداثيات وأماكنها : سعر داخل : الاعار السلبية للدراسات
المتعلقة للدرا

هذا وقد عنيت كافة الصحف بابراز النتائج الايجابية التي وضحت عقب الأحداث على النحو التالي :

٢ - الآثار الايجابية :

تبين من نتائج التحليل أن الصحف المصرية قد عنيت بابراز كافة الآثار السلبية والايجابية للأحداث . فلم تقطع عن تناول وتدفق المعلومات والرسائل الصحفية الخاصة بالنتائج ، ولم تحصر نفسها في التضخيم من شأن الآثار السلبية ، ولم تركن إلى ابراز النتائج الايجابية للأحداث .

وهنا نلاحظ أن الآثار الايجابية السياسية التي نتجت عن أحداث العنف قد وردت في الصحف المصرية أكثر من الاقتصادية والاجتماعية مما يؤكد التقسيم الذي وضعناه آنفاً بقصد تعاطف الصحف كافة - القومية منها والحزبية - مع القيادة السياسية واقلالها من ابراز السلبيات السياسية . فقد ورد أن الأحداث كشفت عن التفاف الشعب حول القيادة ، وذلك في «الأخبار» بنسبة (٣٦٪) و«الجمهورية» (٣٠٪) والأهرام (٢٧٪) . أما الجرائد الحزبية فقد اتفقت مع القومية في هذا الخصوص - عدا «الاهالى» التي لم تتناولها - فقد وردت في الوفد بنسبة (٤٣٪) و«مايو» التابعة للحزب الحاكم بنسبة (٣١٪) ثم «الاحرار» (٢٥٪) و«الشعب» (١٧٪) . كما أوضحت الصحف القومية صدق الحس السياسي للرئيس مبارك ، فأبرزته «الأخبار» بنسبة ١٩٪ و«الأهرام» (١٥٪) و«الجمهورية» (٧٪) . أما الجرائد الحزبية فقد أبرزته الوفد (١٤٪) والاحرار (١٢٪) و«مايو» (٩٪) . وأكّدت الصحف أهمية الديمقراطية وجدوى الشرعية الدستورية كدرس مستفاد من الأحداث الأخيرة ، فجاء بالجمهورية (٦٪) و«الأهرام» (٢٪) وفي كل من «الشعب» (١٧٪) و«مايو» (٣٪) وورد أن الأحداث كشفت عن أن القوانين الاستثنائية لاتحتمي الشارع المصري ، وذلك في كل من «الجمهورية» (١٪) والأهالى (٢٠٪) والشعب (١٧٪) وورد أنه قد نتج عن الأحداث تغير في أسلوب معاملة ضباط الأمن المركزي للجنود ، وذلك في كل من الأحرار بنسبة (١٢٪) والوفد (٧٪) وأشارت كل من مايو (٣٪) وجريدة الأهرام (١٪) والأخبار (١٪) إلى خروج مصر من المحنة أقوى مما كانت عليه .

ويتبين من هذا العرض أن الصحف القومية كانت أكثر ابرازاً للآثار السياسية الايجابية مقارنة بالصحف الحزبية التي لم تغفلها ، بل تناولتها بعض الشيء . وهذا

يرجع الى كونها صحف معارضة في الأساس . ونلاحظ أيضاً أن الآثار الإيجابية السياسية رغم تعددتها وورودها أكثر من الآثار الاجتماعية والاقتصادية ، الا أنه لم يرد اجماع صحفي كامل من كافة الصحف على احدها .

واستناداً الى المضمون الكيفي الذي ورد في الصحافة المصرية وقت الأحداث وفي أعقابها بقصد إبراز الآثار الإيجابية السياسية ، فقد تبين ورود اشارات متعددة الى اجتياز الشعب المصري المحنّة بنجاح حيث وقف بجانب الحكومة والقيادة السياسية وتلاحم مع الجيش لتحقيق المصلحة العامة ، الى جانب وقوف كل المصريين - الأحزاب والطوائف والفئات - في انصهار كامل ووحدة وطنية ضد أي محاولة للتخييب متمسكون بالديمقراطية والشرعية . وأن نقاط الالتفاق بين جميع الاتجاهات السياسية أكبر بكثير من نقاط الاختلاف ، خاصة فيما يتعلق بالقضايا الأساسية الجوهرية التي تمّس المصالح الوطنية العليا . وأن الشعب والجيش والشرطة كل مترابط لدرء الخطر ، وأن وقوف الشعب خلف القيادة أثناء الأحداث يبرهن على ثقة الشعب بالدولة ويعد دليلاً على تجديد الثقة بالقيادة التي تسعى الى تحقيق الديمقراطية والتنمية والاصلاح . وأن شعب مصر ما كان ليقف هذه الوقفة ما لم يكن على ثقة تامة بقيادته الشرعية الديمقراطية ، دون حملات دعائية لطلب تأييده والتأثير عليه بالرغم من أن المسرح كان معداً لكي تشارك فيه أية عناصر لا تزيد لمصر الاستقرار والأمان^(١) . وبينت أيضاً ثقة القيادة في الشعب ، فلم تحد عن سيادة القانون ثقة في الشعب . وأشارت الى تلاحم القيادة مع الشعب تمسكاً بالديمقراطية كنهج سياسي ، مبينة تمسك الرئيس مبارك بدور السلطات المستقلة

(١) انظر كلام من : الأهرام ، كلمة للأهرام . إنهم يحاولون قتل الغد ، ٢/٢٧ . والأخبار كلمة اليوم ، وقلنا الحمد لله ، ٣/٢ . ومحمد العزب موسى ، وعسى أن تكرهوا شيئاً ، الأخبار ، ٣/٤ . وجلال كشك . الأمن الشعبي والأمن المركزي ، الوفد ٣/٦ . ومصطفى شردى ، مابعد يوم الأربعاء الأسود ، الوفد ٣/٦ ومحفوظ الأنصارى ، الشعب جدد البيعة ، الجمهورية ٣/٦ ومحمود عبد المنعم مراد ، كلمات ، الأخبار ٣/٧ . والجمهورية ، في انتظار خطاب مبارك ، ٣/٧ والأهرام رأى الأهرام . خطاب الرئيس اليوم ٣/٨ ومصطفى أمين ، فكرة ، أخبار اليوم ٣/٨ وابراهيم نافع ، بوضوح . أهم الدروس ، مايو ٣/١٠ وأحمد الصاوي محمد ، ما قبل ودل ، الأخبار ، ١٩٨٦/٣/١٠ .

كالقضاء و أهمية عدم اعطاء أى تفسير للاحادث قبل الانتهاء من التحقيق . الى جانب ابراز التحرك الواعي للقيادة السياسية فى مصر اثناء تعاملها مع الاحداث^(١) .

وفيما يتعلق بالآثار الايجابية الاجتماعية ، فقد وردت فى المرتبة الثانية بالنسبة لتركيز الصحف القومية بخاصة عليها . اما الصحف الحزبية فقد تقارب اهتمامها بابراز الايجابيات الاجتماعية التى نتجت عن احداث عنف فبراير مع ابرازها للايجابيات السياسية . وقد اتسعت الآثار الاجتماعية الايجابية بتوافق الاجماع الصحفى بالجرائد القومية والحزبية على واحدة منها ، وهى المتعلقة بأن الاحداث كشفت عن صلابة الشعب المصرى اثناء الازمة فوردت فى الجمهورية (٥٥٪) والأخبار (٤٤٪) والاهرام (٣٦٪) . ووردت فى الشعب (٥٠٪) من اجمالى ما نشرت حول هذا بعد ، والحرار ومايو بنسبة (٣٧٪) ، تليها «الوفد» (٣٦٪) و«الاهالى» (٢٠٪) . وذلك من شأنه ان يبرر كون صلابة الشعب حقيقة لم يستطع ان يغفلها اتجاهات الحزبية او الحكومية . وانفردت «الاهالى» بالقول ان الاحداث كشفت عن رفض الاصلاح الجزئى وتتجاهل مطالب القوى غير الضاغطة بنسبة (٤٠٪) مما نشرته حول الآثار الايجابية للاحادث . وهذا يعكس اتجاهها السياسى نحو الرغبة فى احداث تغيير جذرى فى المجتمع يعمل لمصلحة اغلبية الشعب . وجاء فى «الاهالى» بنسبة (٢٠٪) و«مايو» بنسبة (٣٪) ان الاحداث ادت الى كسب الطبقة الوسطى - التي عادة مانتشد الاستقرار - الى جانب فكرة اعادة توزيع الاعباء الاجتماعية .

وكشف المضمون الكيفى ان جبهة مصر الداخلية اقوى واصلب مما يتصور

(١) انظر كلام : صلاح منتصر ، مجرد رأى . دروس من المحنـة ، الاهرام ٢/٢ وجلال الدين الحمامصى ، دخان فى الهواء ، الاخبار ، ٣/٢ وزكريا نيل ، خواطر فى لحظات المحنـة ، الاهرام ، ٣/٣ . ولطفى عبد القادر ، مصر فى عيون الآخرين - شعب عريق ، مايو ٣/٣ . ومرسى عطا الله ، الخيط الرفيع واحادث الشغب ، الاخبار ٣/٣ وعاشر علیش ، ايجابيات حادث مؤسف ، الجمهورية ، ٣/٥ . والأخبار فى الساعات الاولى ، ٣/٥ . ومحمد ابو الحديد ، آخر الاسبوع ، الجمهورية ٣/٦ . ومى شاهين ، ابناء مصر ، الاخبار ٣/٩ . وعبد السلام داود ، علامة استفهام ، الاخبار ، ٣/٩ . وصلاح منتصر ، دروس متبادلة ، الاهرام ، ٣/١٠ . والاهرام ، رأى الاهرام ، استفتاء تلقائى ، ١٩٨٦/٣/١٠ .

الخصوم ، وان الانسان المصرى اثبت اصالته فى مواجهة الاحداث بأسلوب حضارى وعلى مستوى المسؤولية^(١) .

وفيما يتعلق بالآثار الايجابية الاقتصادية ، فقد ورد بجريدة «الأهرام» بنسبة (٪٩) والأخبار (٪١) ومايو (٪١٣) والاحرار (٪١٢) ان الاحداث لم تؤثر على النشاط السياحى حيث استمرت وفود الافواج السياحية . فقد بينت الكتابات ان الهدوء المصرى فى مواجهة الاحداث وصدق الاعلام المصرى قد ساعد على استمرار السياحة فى مصر رغم الاحداث ، ابراكا من الشعوب الاجنبية بقدرة مصر على مواجهة المحنـة^(٢) . وانفردت «الأهرام» بالقول ان الانتاج قد ازداد نتيجة لتجاوب العمال ، بنسبة ٤٪ مما نشرته حول هذا بعد . وكذا بالقول بعدم تأثير مناخ وحركة الاستثمار بالاحداث ، وذلك بنسبة (٪٧) من اجمالي المواد التى نشرتها حول الآثار الايجابية الاقتصادية للاحداث .

ويوضح الجدول رقم (١٧) تكرارات ونسب ورود الآثار الايجابية للاحداث فى الفترة الكاملة للدراسة .

(١) انظر كلا من : صلاح منتصر ، مجرد رأى ، الأهرام ٣/٢ . وجلال الدين الحمامصى ، دخان فى الهواء ، الأخبار ٣/٢ . وزكريا نيل ، خواطر فى لحظات المحنـة ، الأهرام ، ٣/٣ . وعاشر علیش ، ايجابيات حادث مؤسف ، الجمهورية ، ٣/٥ . ومحمد ابو الحديد ، آخر الاسبوع ، الجمهورية ٣/٦ ومى شاهين ، ابناء مصر ، الاخبار ٣/٩ .

(٢) انظر كلامـن : الاهرام ، رأى الاهرام ، ٣/٦ . وانيس منصور ، موافق ، الاهرام ، ٣/٨ .

عمرات ينبع الله سادما : ناسى لاحدات وثارها : محمد داخل : الطر الإيجابية للإحداث (١٧٠)

ومن ثم ، يمكننا القول ان الصحافة المصرية القومية والحزبية لم تقصر في الكشف عن اثار احداث العنف التي وقعت في فبراير ١٩٨٦ ، السلبية منها والابيجابية فتناولتها بشكل متقارب ، وان ازدادت الابيجابية بعض الشيء ، وبخاصة في الصحف القومية . مما يدل على توافق الرؤية الاعلامية المتوازنة لاثار الاحاديث في الصحف المصرية . وهذا بدوره يهيئ الرأى العام كى يكون اكثر توازنا ووعيا وادراكا بعواقب احداث العنف في المجتمع .

بـ - المحور الخارجي :

لم تكتفى الصحافة المصرية بتبيين جوانب النتائج التي نجمت عن الاحاديث على المحور الداخلى ، ولكنها عنيت ايضا بمعالجتها على المحور الخارجي . وان كانت قد اكتفت بمجرد تلميحات واسارات بسيطة مقارنة بجوانب المحور الداخلى . وتميزت الصحافة القومية في هذا الصدد عن الصحافة الحزبية . فقد ورد بجريدة الأهرام في ١٠ موضوعات بنسبة (٧٧٪) مما نشرته حول هذا المحور والأخبار في ٩ موضوعات بنسبة (١٠٠٪) والجمهورية في موضوع واحد بنسبة (٣٣٪) ، وجريدة الاهرار الحزبية فقط في موضوع واحد ايضا بنسبة (١٠٠٪) ، ان الاحاديث قد نتج عنها تشويه لسمعة مصر على المستوى العالمي . وأشارت صحيفة الاهرام في موضوعين بنسبة (١٥٪) والجمهورية في موضوع واحد بنسبة (٣٣٪) و الوفد الحزبية في موضوع واحد ايضا بنسبة (١٠٠٪) ، الى ان حركة الاستثمار الخارجي لم تتأثر بالاحاديث . وأشارت الأهرام بنسبة (٨٪) و الجمهورية في موضوع واحد بنسبة (٣٣٪) الى استمرار المعونات القادمة من البنك الدولى والبنوك الدولية الاخرى ثقة بالاقتصاد المصرى . وذلك بهدف بث الطمأنينة في نفس الشعب .

ويوضح الجدول رقم (١٨) نسب وتكرارات ورود اثار الاحاديث ونتائجها على المحور الخارجي في الفترة الكاملة للدراسة :

الجدل رقم (١٨)
بيانات ونسب المنشآت سادساً : بناءً لإحصاءات وزارتها (مصدر خارجي)

ولاشك ان اهتمام الصحف القومية بباراز التأثير السىء لاحادث العنف وذلك بتشویهها لسمعة مصر عالميا اكثرا من الصحف الحزبية التي اغفلت ذكرها تقريرا ، بعد امرا مستساغا . وذلك يرجع الى كون الصحف الحزبية المعارضة ترى ان صورة مصر في الخارج لاينبغي ان تكون شكل ، وانما تكون صورة حقيقة ، اي تتبع من نشر الديمقراطية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية كما سنبين فيما يتعلق بالتصورات الصحفية الخاصة بكيفية تجاوز ازمات مماثلة .

وهذا بدوره يثير تساؤلا ، مؤداه : هل يتناسب الاهتمام بصورة مصر في العالم الخارجي مع الجهد الذى تبذل لتوصيل الديمقراطية والعدالة للجماهير فعلا ؟ وهذا ليس موضوع بحثنا وانما مجرد اثارة نقاش ويطلب دراسة اخرى .

سابعا : الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة احداث العنف :

ان احداث العنف لا تعرف نظاما او قانونا . ولاشك أنه حين يتهدد المجتمع خطرا جسيما كهذا ، فان شعورا جارفا بأهمية الالتزام بالمصلحة العليا للبلاد من شأنه أن ينعكس على الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة هذا الخطر .

واعتمادا على تحليل مضمون الصحف المصرية - القومية والحزبية - منذ وقوع الأحداث في ٢٥ و ٢٦ فبراير حتى الفترة التي أعقبت صدور الأحكام في ابريل ١٩٨٦ ، يتبين ان التصورات المستقبلية لكيفية مواجهة هذه الاحداث وأية احداث عنف محتملة في المستقبل قد شغلت مكانا بارزا في مختلف الصحف ذات المنطلقات السياسية المتباينة . وهنا نلقى الضوء على التصورات التي أجمعـتـ عـلـيـهاـ مـخـلـفـ الرؤى الصحفية بدرجات تركيز متفاوتة ، والأخرى التي اختلفـتـ حولـهاـ الصـفـ - و يمكنـناـ حـصـرـ هـذـهـ التـصـورـاتـ وـعـرـضـهاـ بـعـدـ تقـسـيمـهاـ إـلـىـ :

تصورات تتعلق بجهاز الأمن ذاته ، وهي تعد تصورات جزئية تفصل جهاز الأمن عن سياقه المجتمعي . بالإضافة الى تصورات تتعلق بالأوضاع السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية في مصر . وهذه تصورات كلية تنظر لجنود الأمن المركزي الفاعلين للأحداث ، كشريحة من شرائح المجتمع ، تعانى مما يعاني منه أغلبية المجتمع .

أ - تصورات تتعلق بجهاز الأمن :

طرحت الصحف المصرية عدداً من التصورات الجزئية المتعلقة بجهاز الأمن ذاته لتجاوز أحداث عنف مستقبلية مماثلة ، وركزت فيها على هذا الجهاز .

١ - نواحي الاجماع الصحفى :

استناداً إلى نتائج التحليل يتبيّن توافر الاجماع الصحفى حول بعض التصورات الجزئية لما ينبغي مراعاته مستقبلياً لتجاوز مثل هذه الأحداث الخطيرة .

أولها : ضرورة إعادة النظر في أوضاع جنود الأمن المركزي (الظروف المعيشية والمرتبات) . وقد ظهرت في جميع الصحف القومية والحزبية ، ولكن بدرجات اهتمام متفاوتة . فوردت في الاخبار بنسبة (٣٤٪) والأهرام (٢٧٪) والجمهورية (٢٦٪) . وظهرت في الصحف الحزبية وعلى رأسها الشعب بنسبة (٤٧٪) ثم الوفد (٢٨٪) ومايو (٢٠٪) والاهالى (١٩٪) .

وثانيها : ضرورة إعادة النظر في اسلوب اعداد المجندين فكريياً وانسانياً (العمل على ازدياد وعيهم ، وفتح ابواب العمل لهم بالشرطة بعد نهاية التجنيد) . وقد ظهرت في الجمهورية بنسبة (٣٠٪) والاخبار (٢٩٪) والأهرام (٢٧٪) . وظهرت أيضاً في كافة الصحف الحزبية ، كجريدة الشعب التي طرحتها بنسبة (٣٣٪) وجريدة الاحرار والوفد (٢٤٪) ومايو (٢٢٪) والاهالى (١٣٪) .

كما تبيّن الاجماع الصحفى حول الند من ازدياد عدد جنود الأمن المركزي (بتقليصه وتسریح المجندين الذين أمضوا فترة خدمتهم وذلك ٤ مرات بدلاً من مرتين في السنة) وتدعمه جهاز الشرطة . وإن كانت قد وردت في موضوعات أقل من التصورين الأولين . فقد وردت في الجمهورية بنسبة (١٧٪) والاخبار (١٤٪) والأهرام (١١٪) . بينما أكدت على هذه الفكرة الصحف الحزبية حيث وردت في الاهالى بنسبة (٤٧٪) من اجمالي مانشته حول هذه التصورات . تليها جريدة الوفد بنسبة (٢٤٪) ثم الاحرار (١٩٪) ومايو (١١٪) والشعب (٧٪) . وورد أيضاً في كافة الصحف عدا الاهالى اشارات قليلة بضرورة نقل معسكرات الامن المركزي خارج المدن إلى الصحرااء وإنشاء منشآت سياحية مكانها .

وبالرجوع الى عرضنا لنتائج التحليل الخاصة بدوافع الاحاديث التي تتعلق بجهاز الامن ، يتبيّن ان الاجماع الصحفى حول التصورات الجزئية المذكورة آنفا هو نتيجة منطقية حيث توافر الاجماع بها حول الاسباب التي تعكس سوء الاوضاع المعيشية للجنود وتكون جهاز الامن المركزى من اضعف واقفر الفئات الاجتماعية وبدائية اعداد وتدريب قواته ، والخطأ في اختيار مواقع معسكراتهم .

٢ - الفروق الصحفية :

تمثلت واضحة بعض التصورات التي ابدّلتها صحف دون اخرى ، وبدرجات متباعدة من الاهتمام . فقد وردت فكرة ضرورة الغاء جهاز الامن المركزى باشارات قليلة بنسبة (٥٪) في الاخبار و (٤٪) في الجمهورية و (٣٪) في الاهرام ، وازدادت بنسبة (٢٥٪) في الاحرار و (٧٪) في الوفد مما نشرته حول هذه الفكرة . وفي الوقت نفسه ، ظهرت تصورات ترفض الغاء جهاز الامن المركزى لعدم وجود بديل له ، وذلك في كل من الاخبار بنسبة (٢٪) وجريدة الحزب الحاكم مايو بنسبة (١١٪) . وهذا يعكس دوره القلق الصحفى حول الاضرار التي يمكن ان تنجم في المجتمع نتيجة الاعتماد على جهاز الامن المركزى بالحالة التي دفعت جنوده لفعل العنف وليس لمجابهته .

وبينما طرحت الاهرام بنسبة (١٩٪) ومايو بنسبة (٢٢٪) والوفد بنسبة (٣٪) ضرورة تشديد العقوبة على المخربين . نجد رؤى صحفية قد طرحت تصورات غير عقابية ، مثل المطالبة باصلاح العلاقات والمعاملات داخل الجهاز . وقد ظهرت في الاهرام (١٪) والاخبار (٢٪) والاحرار الحزبية (٦٪) . إلى جانب ضرورة اقامة حوار بين المسؤولين والفاعلين للاحاديث لازالة اسباب التمرد ، وقد ظهرت في الاخبار (٥٪) والاهرام (٣٪) والاهالى الحزبية (٧٪) . بالإضافة إلى اعادة النظر في تنظيم جهاز الشرطة ، وذلك في اشارات قليلة بصحف الاهرام والاخبار والجمهورية والاهالى والوفد . وقد انفردت الشعب بطرحها اقتراحًا مؤداته الحاق الامن المركزى بالقوات المسلحة بنسبة (٧٪) مما نشرته حول التصورات التي تتعلق بجهاز الامن . كما انفرد الاهالى بطرح تصور مؤداته ضرورة مشاركة كافة الاحزاب السياسية برأيها في تطوير جهاز الشرطة بنسبة (٧٪) . ويمكننا ان نستخلص من هذا العرض للنتائج

الخاصة بالفروق بين مختلف الصحف القومية والحزبية ذات الالتماءات السياسية المتعددة ، ان هذه الالتماءات لم تتعكس على تصوراتها المستقبلية فيما يتعلق بجهاز الامن . فقد تداخلت كافة التصورات ووردت في صحف ذات اتجاهات مختلفة ، الى حد ان التميزات التي انفردت بها بعض الصحف دون الاخرى لاتعكس ايد بولوجية او انتماء بعينه ، وانما يجوز ان تظهر في غيرها من الصحف دون تناقض مع انتماءاتها .

ويوضح الجدول رقم (١٩) التكرارات والنسب الخاصة بالتصورات المستقبلية المتعلقة بجهاز الامن ذاته وذلك خلال الفترة الكاملة للدراسة .

* * *

نكرارات ينسب الله تعالى ساميحاً : التصرير المتضليل لكتابه مراجبه أحد المتنف: (نصرات تتملى بجهاز الان)

ويمكنا ان نتبين المعنى ذاته بالاستناد الى المضمون الكيفي للمعالجات الصحفية التي طرحت تصورات مستقبلية لمواجهة احداث عنف مماثلة وركزت فيها على جهاز الامن دون غيره .

فقد نادت العديد من الرؤى الصحفية بضرورة القيام بدراسات متعمقة عن اوضاع جهاز الامن ومنطق التجنيد ، لأن فترة التجنيد هي بداية احتكاك الشباب بالمجتمع مما يؤثر على انتماءاتهم . هذا الى جانب ضرورة اعادة النظر في احوال الجنود القراء ، واسلوب تربية وتعامل هؤلاء الجنود اعتمادا على مراجعة صادقة لمفهوم الامن . وفضلا عن هذا اضافة عناصر جذب لمهنة الشرطى ، بانشاء مدارس متوسطة ومعاهد للتدريب والتأصيل وفتح ابواب الترقى الى درجة اعلى ، وزيادة مرتبات الشرطى ، والعمل على اتاحة سبل ممارسة الرياضة والرعاية الصحية والاجتماعية لافراد الشرطة . وان حفظ الامن ليس بالعدد ولكن بالقلة الوعائية المدربة المسئولة . وضرورة توافق الامن الذى يحمى لا الذى يدمر^(١) . وهنا وقت الاطروحات المتعددة . وقفات ذات درجات جزئية متفاوتة امام اتخاذ موقف ازاء الامن المركزى ، فقد ابرزت بعضها انه ينبغي اعادة النظر في اعتماد النظام على الجهاز نفسه ، واعادة ترتيب اجهزة الشرطة جمیعا من القمة الى القاعدة ، وتقليل قوات الامن المركزى تدريجيا مع تدعيم جهاز الشرطة في اسرع وقت وفق خطة علمية مدرروسة^(٢) . واكنت رؤية اخرى انه لاينبغي ان نفكر في الغاء الامن

(١) عواطف عبد الجليل ، العلم والحياة ، الجمهورية ، ١٩٨٦/٣/٢ ، ومصطفى أمين ، فكرة ، الاخبار ، ٨٦/٣/٨ ، ومحمود المراغى ، يوميات . وكان هذا الاسبوع ثانية أيام ، الاهالى ، ٨٦/٣/٥ ، وستاء فتح الله ، كل اسبوع : لمصلحة هؤلاء ، الاحرار ، ٨٦/٣/١٠ ، ومحمد شبل محمد ، الرأى للشعب : لاتحسبوه سوالكم ، الاخبار ، ٨٦/٣/١٠ ، وأسماعيل صبرى عبد الله ، بعد نهاية تجربة الامن المركزى وقوات الامن ، الاهالى ٨٦/٣/١٢ . وانيس منصور ، مواقف ، الاهرام ، ٨٦/٣/٩ . واحسان بكر ، وجهة نظر : نهاية أيام المحن ، الاهرام ٨٦/٣/١٠ . واحمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ٨٦/٣/٩ . وعبد الله عبد البارى ، مصر مستهدفة فلنحذر ، الاهرام ٨٦/٣/٤ ، وفاروق جويدة ، لماذا اخطلوا العنوان ، الاهرام ، ١٩٨٦/٣/٦ .

(٢) جلال كشك ، ولنا ملاحظة . الامن الشعبي والامن المركزى ، الوفد ٨٦/٣/٦ ووحيد رافت-

المركزي ، وانما تطويره وعلاجه^(١) . بينما طالبت رؤى اخرى بضرورة الغائه وتسويقه والعودة الى نظام الشرطة^(٢) .

وأكملت رؤية اسلامية ان الشريعة وال تعاليم الاسلامية أصبحت لازمة لعدم وقوع احداث تمرد مماثلة ، وانه لابد من تدريب جنود الامن عقائديا اذ لا قيمة للسلاح دون عقيدة^(٣) .

وهي رؤية تتميز بتنوعاتها الاسلامية ، الا أنه يتبيّن صدق الاستخلاص الذي أوضحتناه بخصوص الفروق غير الفاصلة بين تصورات الصحف المختلفة للاتياء حيث ان الرؤية الاخيرة قد وردت في صحيفة الشعب التي أكدت على التصورات الجزئية الأخرى التي وردت بالصحف القومية والحزبية متعددة الاتياءات .

وهذا بدوره يؤدى بنا إلى القول ان كافة الاتياءات الصحفية قد وقفت وقفه متجردة ازاء العنف البائن إلى الحد ان الاراء قد تمثلت كثيرا بين الاتياءات السياسية المتباينة في الصحافة المصرية .

ب - تصورات تتعلق بالاوضاع السياسية ، والاواعض الاقتصادية والاجتماعية : يمكننا القول من واقع هذه الدراسة ، ان الصحافة المصرية المتباينة الاتياءات

= فرق الامن المركزي وهل تبقى ام تحل ، الوفد ١٩٨٦/٣/٦ ومصطفى شردى ، كلمة اخيرة ، الوفد ١٩٨٦/٣/٦ .

(١) سعيد سنبل ، الشعب والشرطة ، الاخبار ١٩٨٦/٣/٤ .

(٢) مصطفى أمين ، فكرة ، الاخبار ١٩٨٦/٣/٢٨ وخالد محمد خالد العدل الصارم جزء من اشتراك في هذه الجريمة ، اخبار اليوم ، ١٩٨٦/٣/١ وأمين هويدى ، تأملات فلتعط العيش لخياره ، الاهالى ١٩٨٦/٣/١٢ .

(٣) محمد عبد القدس ، اولاد البلد : الاسلام وتمرد الجنود ، الشعب ١٩٨٦/٣/١١ .

والانتماءات ، قد طرحت ابعاد احداث العنف الواقعه في فبراير ١٩٨٦ واحدثت اثرا نافذا مما استوجب وضع تصورات مستقبلية لما ينبغي ان تكون عليه الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يحال بين المجتمع ووقوع احداث عنف اخرى تعوق التوجه نحو المستقبل الآمن .

وقد تبين من نتائج التحليل لمضمون الصحف المصرية المتعلق بطرح التصورات المستقبلية لمواجهة احداث فبراير واحداث العنف المماثلة المحتمل وقوعها ، ان بعض الرؤى قد ازوجت بين التطورات السياسية من ناحية ، والاقتصادية والاجتماعية او جهاز الامن من ناحية اخرى . بينما انفردت بعض الرؤى الصحفية بتصور دون الآخر في نظرة أحادية البعد .

١ - تصورات تتعلق بالاوضاع السياسية :

مثلت التصورات السياسية لمواجهة ازمة فبراير وأية ازمة محتملة مستقبلا ، الشغل الشاغل لمختلف الرؤى الصحفية التي ظهرت في فترة الدراسة المحددة (٢٦ فبراير : ١٠ ابريل ١٩٨٦)

١ - جوانب الاجماع

توضح نتائج التحليل ان هناك اجماعا بين مختلف الرؤى الصحفية حول تصورات محددة ، منها ضرورة الحفاظ على الديمقراطية (ونذلك بدعم الممارسة الديمقراطية او معارضتها بطريقة افضل) . فقد برزت في كافة الصحف القومية ، كالاخبار بنسبة (٦٧٪) والجمهورية بنسبة (٥٢٪) والاهرام بنسبة (٤٠٪) مما نشر حول التصورات التي تتعلق بالاوضاع المجتمعية في مصر . كما عنيت بابرازها كافة الصحف الحزبية والمعارضة ، فجاءت في مايو بنسبة (٥٦٪) والحرار (٥٣٪) والوفد (٥٢٪) والأهالى (٣٨٪) والشعب (٢٨٪) .

ومن هنا يمكننا القول ان كافة التيارات السياسية القومية والحزبية قد تمسكت بالقدر المتحقق من الديمقراطية التي حمت مصر خلال احداث العنف في فبراير ، وهو ماسبق ان اوضاعنا عند تناولنا لتركيز الصحف المصرية على تحليل الرفض الشعبي للمشاركة في اعمال العنف في اطار التجربة الديمقراطية ، وحرصها على ابراز

تمسك الجهاز الحكومي بالديمقراطية ، الى جانب اجتماعها وبخاصة الاهرام والاهالى والشعب على ارجاع احداث العنف الى عدم وجود ديمقراطية حقيقية لذا طرحت تصوراتها المستقبلية الخاصة بضرورة الحفاظ عليها ودعمها ومارستها بطريقه افضل .

كما عنيت ايضا بابراز مسئولية الدولة فى توافر قنوات تدفق المعلومات من والى الشعب (ضرورة مواجهة الشعب بالحقائق ، وانتهاج سياسة اعلامية صادقة ، وايضاح اسباب اية قرارات او اجراءات تتخذ لمواجهة موقف معين) . فبرزت فى الصحف القومية ، كالاهرام والجمهورية بنسبة (٢٢٪) ، والأخبار (١٨٪) كما ظهرت فى الصحف الحزبية الحكومية والمعارضة ، منها مايو بنسبة (٢٥٪) والحرار (٢١٪) وكل من الاهالى والوفد بنسبة (١٠٪) .

وأتفقت كافة الصحف القومية والحزبية على ما يتضمن ضرورة تغيير الدستور والنظام الانتخابي المطبق حاليا (وذلك بكفالة حرية المشاركة فى التعبير ، او ضمان مشاركة كل القوى الوطنية فى الحكم وصنع القرار ، او اطلاق حرية تكوين الاحزاب السياسية) . وفيما يتعلق بهذا التصور تبين النتائج ان الصحف الحزبية المعارضة وخاصة تعد اكثر الصحف تناولا له - وضعا فى الاعتبار كونها صحفا اسبوعية لا يومية - فقد جاء هذا التصور بالاهرام بنسبة (١١٪) وبالجمهورية (٨٪) وبالأخبار (٢٪) اما الصحف الحزبية فقد تناولته الشعب بنسبة (٣٦٪) والاهالى (٣١٪) والوفد (٢٤٪) والحرار (٢١٪) و مايو (٦٪) .

من ثم يتضح لنا توافق الاجماع الصحفى - الذى يشمل الصحف القومية والحزبية والمعارضة - حول بعض التصورات المستقبلية فيما ينبغي أن تكون عليه الأوضاع السياسية للحد من وقوع أحداث عنف أخرى . وفي الوقت نفسه هناك بعض التصورات التى تميزت بها بعض الصحف دون الأخرى ، وسنعرض لها .

ب - الفروق النوعية :

أوضحت النتائج التحليلية لمصمون الصحافة المصرية - القومية والحزبية - أن هناك بعض الفروق النوعية بين مختلف الرؤى الصحفية حول بعض التصورات

المستقبلية فيما يتعلق بالأوضاع السياسية . فقد تبين أن الصحف القومية قد انفردت دون الحزبية بطرح اشارات تطالب فيها بأهمية التربية الوطنية والسياسية السليمة . بالإضافة إلى المطالبة بضرورة اتباع سياسة الاعتماد على الذات . وأشارت الأخبار القومية و «الاهرار» الحزبية إلى ضرورة العودة إلى مصر العروبة . كما انفردت «الأهرام» و «الجمهوريه» بمطالبة كتاب المعارضة بالتبني من آية معلومات قبل نشرها .

واستمرت كافة الصحف في عرض تصوراته أخرى تتمثل في مطالبة الحكومة بالصحة والالتزام بأولويات مصالح الجماهير وهو ما جاء في الأهرام بنسبة (٤٪) والأخبار بنسبة (٥٪) والشعب بنسبة (١٨٪) ومايو بنسبة (٦٪) .

كما طرحت تصورات جذرية تسعى للتغيير ، منها ضرورة طرح الثقة في الحكومة وفي مجلس الشعب . وقد ظهرت بنسبة (١٪) في صحيفة الأهرام القومية والأهالى الحزبية اليسارية (أقصى اليسار) بنسبة (٣٪) والوفد الحزبية (أقصى اليمين) بنسبة (٣٪) إلى جانب الدعوة لاعادة النظر في السياسات التي خلفتها ثورة يوليو كمجانية التعليم وتعيين الخريجين وقد ظهرت بنسبة (١٪) في الأهرام و (٣٪) في الوفد وهذا ما يbedo طبيعيا مع مسار اتجاه صحيفة حزب الوفد التي سارت في طريق مهاجمة مرحلة ثورة ١٩٥٢ ومؤازرته المستمرة لسياسات ما قبل الثورة ، أما بالنسبة للأهرام فان هذه الدعوة تعكس فتح الأهرام أبواب النشر على مصراعيها لكافة الاتجاهات . وهي سياسة الأهرام السائدة طوال تاريخها الصحفى .. وهذا يظهر أيضا في انفراد الأهرام بنسبة (١٪) والشعب لمرة واحدة بنسبة (٩٪) بالمطالبة بتنقين وتطبيق الشريعة الإسلامية . ونادت الأهرام والجمهوريه والأهالى والشعب والوفد - في اشارة محدودة بضرورة الاصلاح السياسي ، ومراجعة السياسات القائمة واقلاع القيادات المستغلة . و أكدت الأهرام بنسبة (١١٪) ، إلى جانب الاخبار (٢٪) والجمهوريه (٣٪) والأهالى (٧٪) والوفد (٣٪) لمرات محدودة ، على ضرورة توسيع الحوار السياسي وتشكيل لجنة لتقصي الحقائق وراء الاحداث .

واشارت الأهالى ومايو إلى أهمية الاعتراف بحق الاضراب السلمى في التعبير عن الاحتجاج على آية أوضاع .

وبعد استعراضنا لنتائج التحليل التي تحدد نواحي الاجماع والفرق النوعية بين مختلف التصورات الصحفية ، يمكننا القول ان تركيز المعالجات الصحفية قد شمل نواحي الاجماع ، بينما كان ظهور الفرق النوعية نادرا . بالإضافة الى ان هذه الفرق لم تكن فاصلة بين مختلف الرؤى القومية او الحزبية بتitarاتها المتعددة .

ويبيّن الجدول رقم (٢٠) التكرارات والنسب المتعلقة بالتصورات المستقبلية السياسية في الفترة الكاملة للدراسة .

وبالرجوع الى المضمون الكيفي الذى ورد فى الصحافة المصرية - القومية والحزبية - فيما يتعلق بالتصورات السياسية ، قد تبين انها تدعو الى ضرورة تحديد اسباب الاحداث ، والخروج منها بدرس تفيد فى الكشف عن اوجه الخلل والقصور فى المجتمع والقيام بعلاجها تجنبًا لايota احداث قادمة^(١) . كما نادت بتصورات مؤداها ضرورة اعطاء الشعب مزيدا من الحرية - والمحافظة على المناخ الديمقراطي على اساس ان الحرية والديمقراطية من شأنهما ان يعصما من تفاقم احداث العنف ، ويكون ذلك بعدم التضييق على الاحزاب والقوى السياسية وصحف المعارضة ، واتاحة القوات الشرعية لكل الفئات للتعبير عن مطالبهم ، ورفع الوصاية عن الشعب بالغاء القوانين الاستثنائية وقانون الطوارئ^(٢) الى جانب ذلك اقترحـت ان السلطة يجب ان

(١) انظر كلام : جلال الدين الحمامصى ، دخان فى الهواء ، الاخبار ، ٢/٢٨ . ومحمد حسين هيكى ، مبارك امانة فى ضمير كل مصرى ، اخبار اليوم ٣/١ . ونبيل اباظة ، التغمة الصحيحة ، اخبار اليوم ٣/١ . وماها عبد الفتاح ، عندما يتكلم الشارع المصرى ، الاخبار ٣/٥ . وانيس منصور ، مواقف ، الاهرام ٣/٦ . واحمد هيكى ، عبرة الاحداث ، الاهرام ٣/٧ . وعبد العظيم المطعني ، الحوادت الكبرى والعلل الصغيرة ، الاخبار ٣/٧ . وعبد الفتاح الديب ، لقطات برلمانية ، اخبار اليوم ٣/٨ .

(٢) عادل حسين ، سؤال وراء الاحداث ، اخبار اليوم ٣/١ . ونجيب محفوظ ، نداء المعركة ، الاهرام ٣/١ . وحسين عبد الرزاق ، ادين التخريب واستخدام العنف ، اخبار اليوم ٣/١ . والأخبار ، قلنا الحمد لله ، ٣/٢ . ومحمود عبد المنعم مراد ، كلمات ، الاخبار ٣/٣ . واقبال بركة ، ولا حل سوى الديمقراطية ، الاحرار ٣/٣ . ومصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٤/٤ . ونجاح عمر ، نقطة نظام ، الاهالى ، ٣/٥ . واحمد يهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ، ٣/٦ . وعصمت الهوارى، حصنوها بالعدل لا بالجند ، الوفد ٣/٦ . واحمد يونس ، بين فوسين ، الاخبار ٣/٦ . ومحمد عبد المنعم مراد ، كلمات ، الاخبار ٣/٦ . ومحمد الحيوان ، كلمة حب ، الجمهورية عددي ٨ ، ٣/١٠ . وحسن نافعة ، ملاحظات أولية على احداث ٢٥ فبراير ، الاحرار ٣/١٠ . ومحمد عبد الشافى ، باب حزبيات-

تكون لها رؤية مغایرة ، تتمثل في اعادة النظر في السياسة القائمة واسلوب معالجة المشكلات ، ووضع سياسات تطلق طاقات الامة على اسس سياسية قومية . مع ضرورة احداث تغييرات في الاشخاص بأجهزة الدولة ، واقالة الحكومة وحل مجلس الشعب^(١) وطالبت رؤية اسلامية بضرورة تطبيق الشريعة الاسلامية لوقاية المجتمع من العنف^(٢) .

وهناك رؤى صحفية متعددة ربطت بين التصورات السياسية لمواجهة احداث العنف والتصورات المستقبلية التي تتعلق بجهاز الامن . فقد ورد بها ضرورة احترام القانون والسماح بتعبير كل فئة عن مطالبيها ، ونکائف الحزب الحاكم والمعارضة لمواجهة الفساد والارهاب ، وخلق وعى عام ، وتنمية الولاء ، وضرورة تعاون الطرف المدنى مع العسكرى فيما يتعلق بالاستراتيجية العليا . وفي الوقت نفسه ، توعية جهاز الامن المركزى وتحسين الاوضاع المعيشية لجنوده ، وتوجيه المجندين للعمل فى المؤسسات الانتاجية واصلاح الاراضى ، الى جانب الدعوة الى الغاء نظام المجندين ك الرجال امن ، والعودة الى فكرة الدفاع المدنى كبديل للامن المركزى^(٣) .

= عيب ، الاحرار ، ٣/١٠ . واحمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ، ٣/١٠ . وفتحى رضوان ، قال الاستقرار لقانون الطوارئ ، الشعب ، ٣/١١ . والدمداش العقالى ، خطاب الرئيس ، الشعب ، ٣/١١ . ومحمد حلمى مراد ، هل هكذا يكافأ الشعب . الشعب ، ٣/٢٥ . والدمداش العقالى ، حتى لا تتكرر الاحداث ، الشعب ، ١٩٨٦/٤/٦ .

(١) رجب البنا ، وجهة نظر ، الاهرام ٣/٢ . والاهالى ، الحلقة الرئيسية ، ٣/٥ . وابراهيم عبده ، اقالة الوزير لاتحل القضية ، الوفد ٣/٦ . ومصطفى شردى ، ما بعد يوم الاربعاء ، الوفد ٣/٦ . ورؤوف شلبي ، اول خطوة ، الاخبار ٣/٧ . واسماعيل سلام ، بعض الدروس المستفادة ، الاهرام ٣/٨ . وجلال الدين الحمامصى ، دخان فى الهواء ، الاخبار ٣/٩ . واحمد بهاء الدين ، يوميات الاهرام ٣/١٠ . والدمداش العقالى ، خطاب الرئيس ، الشعب ٣/١١ . ونجاح عمر . نقطة نظام ، الاهالى ٣/١٢ . وعبد المنعم المشاط ، مبارك والمصريون والتحدي ، الجمهورية ٣/٧ ، وانجي رشدى ، وجهة نظر ، الاهرام ٣/١١ . وصلاح منتصر ، مجرد رأى ، الاهرام ٣/١٢ . ومحمد كامل، وجهة نظر، الاهرام ٣/١٢ . والاهرام، رأى، ٣/١٥ . ومنى مكرم عبيد، مسائل معلقة والتغيير المرتقب ، الوفد ٣/٢٧ .

(٢) محمد عبد القدس ، أولاد البلد ، الاسلام وتمرد الجنود ، الشعب ٣/١١ .

(٣) لطفي الخولي ، الامن الديمقراطي ، الاهرام ٣/١ . وعبد المنعم المشاط ، الاجماع القومى ضمان ، الجمهورية ٣/١ . ومصطفى شردى ، الحوار المطلوب ، اخبار اليوم ٣/١ . وعبد المغنى سعيد ، وكان الشعب مصدر القوة ، الاخبار ٣/٦ . واحمد ابو الفتح ، رأى اخر ، الوفد ٣/٦ . وعثمان أبو زيد ، على المصطبة ، الوفد ٣/٦ . ومحمد عصافور ، نحن جميعا خطأ ، الوفد ٣/٦ . واحمد بهاء الدين ، يوميات ، الاهرام ١٩٨٦/٣/٨ .

من ثم يمكننا القول أن الصحافة المصرية على تعددتها السياسي قد حرصت على وضع وابراز تصورات سياسية يمكننا بها تجاوز الازمات المستقبلية . وقد اتسمت هذه التصورات باحتواء الاراء المتماثلة بين الاتجاهات السياسية المتباينة والتركيز على نقاط التمايز مع الاشارات البسيطة لبعض التصورات الخاصة بانتماء دون الآخر .

٢ - تصورات تتعلق بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

بالتأمل في نتائج تحليل مضمون الصحف المصرية - القومية والحزبية - في طرحتها للتصورات المستقبلية التي ينبغي أن تكون عليها السياسة الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، نلاحظ أنه لم يكن هناك اجماع تام بين كافة الصحف حول كل ما اثير من افكار . بل توافرت بعض التصورات التي اجمعـتـ عـلـيـهاـ بـعـضـ الصـفـحـ الـقـومـيـةـ وـالـحـزـبـيـةـ ، الى جانب تصورات تميزـتـ بـهـاـ بـعـضـ الصـفـحـ عـنـ الـبـعـضـ الـآـخـرـ .

أ - نواحي التقارب :

يتبيـنـ انـ كـافـةـ الصـفـحـ الـقـومـيـةـ وـالـحـزـبـيـةـ (ـعـدـاـ الـاحـرـارـ ذاتـ الـاتـجـاهـ الـيمـينـيـ)ـ قدـ اـبـرـزـتـ تـصـورـاـ يـشـدـ العـدـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ بـقـولـهـاـ بـضـرـورـةـ زـيـادـةـ مـوـارـدـ الدـوـلـةـ مـنـ الـقـادـرـينـ لـكـىـ تـلـبـىـ التـزـامـاتـهاـ تـجـاهـ غـيرـ الـقـادـرـينـ ،ـ وـذـلـكـ بـتـحـمـيلـ الـعـبـءـ الـأـكـبـرـ لـلـفـنـاتـ الـأـكـثـرـ ثـرـاءـ وـبـالـتـوـجـهـ لـمـصـلـحةـ الـأـغـلـبـيـةـ الـمـطـحـوـنـةـ .ـ قـدـ وـرـدـ هـذـاـ التـصـورـ فـيـ الـأـهـرـامـ بـنـسـبـةـ (ـ٢ـ٩ـ٪ـ)ـ وـالـجـمـهـوريـةـ (ـ٢ـ١ـ٪ـ)ـ وـالـأـخـبـارـ (ـ١ـ٥ـ٪ـ)ـ وـوـرـدـ فـيـ الـجـرـائـدـ الـحـزـبـيـةـ بـصـورـةـ مـرـكـزةـ فـيـ الـوـفـدـ بـنـسـبـةـ (ـ٤ـ٪ـ)ـ وـالـشـعـبـ (ـ٣ـ٣ـ٪ـ)ـ .ـ وـتـكـرـرـ وـرـوـدـهـ فـيـ جـرـيـدةـ الـأـهـالـيـ بـنـسـبـةـ (ـ٣ـ١ـ٪ـ)ـ وـفـيـ مـاـيـوـ (ـ٢ـ٢ـ٪ـ)ـ .ـ وـبـالـرـجـوعـ إـلـىـ الدـوـافـعـ الـمـجـتمـعـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ لـاـحـدـاثـ الـعـنـفـ ،ـ يـتـضـحـ لـنـاـ اـهـتـمـامـ الـأـهـرـامـ وـالـأـهـالـيـ وـالـوـفـدـ بـخـاصـةـ بـاـبـرـازـهـاـ .ـ مـنـ هـنـاـ نـجـدـ اـتـسـاقـاـ بـيـنـ اـبـرـازـ الصـفـحـ الـمـنـكـورـةـ لـدـوـافـعـ الـمـجـتمـعـيـةـ الـاـقـتـصـادـيـةـ وـالـاجـتمـاعـيـةـ لـلـاـحـدـاثـ وـيـنـ اـبـرـازـهـاـ لـلـتـصـورـاتـ الـمـبـغـاهـ وـمـنـهـاـ الـعـدـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ .ـ وـيـمـكـنـ تـقـسـيرـ ذـلـكـ مـنـ وـاقـعـ اـهـتـمـامـ الـأـهـرـامـ الـمـسـتـمـرـ بـعـرـضـ كـلـ مـاـ يـحـيطـ بـاـحـدـاثـ الـعـنـفـ الـوـاقـعـةـ فـيـ فـيـرـايـرـ (ـخـلـالـ فـتـرةـ الـدـرـاسـةـ)ـ .ـ كـمـاـ يـمـكـنـناـ القـولـ بـشـدـةـ تـرـكـيزـ الـأـهـالـيـ عـلـىـ أـهـمـيـةـ تـحـقـيقـ الـعـدـالـةـ الـاجـتمـاعـيـةـ وـالـعـمـلـ لـصـالـحـ الـأـغـلـبـيـةـ نـتـيـجـةـ لـاـنـتـبـاقـهـاـ عـنـ تـوجـهـاتـ اـجـتمـاعـيـةـ يـسـارـيـةـ تـنـادـيـ اـسـاسـاـ بـالـقـضـاءـ عـلـىـ الـفـوارـقـ الـطـبـيـقـيـةـ .

اما الوفد فانها تعكس اتجاهها العدائى للتجربة الاجتماعية المطبقة بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ومن ثم تسعى الى تبيان استمرارية ضرورة تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفجوة بين الاثرياء والاغلبية المطحونه التى تعد من الاهداف التى قامت ثورة ١٩٥٢ لتحقيقها .

بالاضافة الى ذلك ، تبين ان كافة الصحف القومية والحزبية (عدا الشعب) قد اكدت على أهمية الاستقرار لا استمرار النمو الاقتصادى . فجاءت فى الاخبار بنسبة (٣٤٪) والأهرام (١٥٪) ثم فى الجمهورية (٨٪) والأحرار (٣٣٪) والوفد (١٩٪) ومايو (١١٪) والاهالى (٤٪) .

كما نادت كافة الصحف (عدا الاحرار ، والشعب) بضرورة العمل على زيادة الانتاج لتعويض الخسائر ومواجهة الازمة الاقتصادية ، فظهر بجريدة الاهرام بنسبة (٢٤٪) والاخبار (١٥٪) والجمهورية (١٦٪) ووردت فى الوفد (١٩٪) ومايو (١٧٪) والاهالى (٤٪) .

وتقرب الاهتمام القليل بابراز تصورات اخرى منها وضع سياسات اقتصادية تشجع الانتاج المحلى والاعتماد على الذات بنسبة (٢٦٪) فى الجمهورية و (١٣٪) فى الاخبار و (٥٪) فى الاهرام و (١٥٪) فى الاهالى ، و (١١٪) فى كل من مايو والاحرار اما الوفد فقد وردت بها بنسبة (٦٪) .

وتناثرت فى الصحف المصرية تصورات اخرى باشارات بسيطة . منها ضرورة معالجة الخلل الاقتصادي الناتج عن سياسة الانفتاح ، فقد ظهرت فى كافة الصحف ماعدا الوفد ومايو ضرورة وضع برنامج للتفش وترشيد الانفاق والاستهلاك وقد ظهرت فى كافة الصحف دون الاحرار ومايو .

ويمكن ارجاع اتجاه جريدة «مايو» لعدم الاكتراث بابراز التصورين المذكورين الى انها صحيحة الحزب الحاكم الذى يطبق السياسة الاقتصادية الحكومية .

وأوردت غالبية الصحف - عدا الاهرام والوفد - اشارات قليلة الى ضرورة التصدى للازمة الاقتصادية وحلها باسلوب علمى . وطالبت الاهرام و الاخبار و الاحرار فى اشارات قليلة ايضا ، بضرورة دراسة ظاهرة العنف باسلوب علمى .

، نادت الاهرام والأخبار والوفد ومايو باشارات بسيطة بضرورة اتباع سياسة غير تقليدية في قطاع السياحة . واخيراً المحظى الصحف القومية كافة والاحرار الحزبية بأهمية التنشئة وتعزيز القيم الدينية .

ب - جوانب التفرد :

انفردت بعض الصحف المصرية في طرح تصورات بعينها ، وان كان هذا التفرد لا ينبع خطوطا فاصلة بين كافة الاتجاهات السياسية . فقد انفردت الاحرار ومايو في موضوع صحفي بطرح ضرورة اصلاح الخلل الادارى ، وذلك يعكس حرصهما على استمرارية السياسة الاقتصادية والاجتماعية المطبقة وان كانتا تناهيان بعض الاصلاحات الادارية .

وتميزت الاهالى برفضها - في موضوعين - لنصائح وتوجيهات البنك الدولى وذلك بنسبة (٨٪) مما نشرته حول تصوراتها للأوضاع المجتمعية . اما الصحف القومية فقد انفردت بطرح عدة تصورات منها ، فاشارت الى ضرورة محاربة الفساد وتطبيق قانون من اين لك هذا ؟ وانفردت الاهرام بالاشارة الى الغاء الدعم لعدم وصوله لمستحقيه . وانفردت ايضا بتلميحات الى ضرورة قيام المنشآت السياحية بتدريب العاملين بها على مكافحة الارهاب . الى جانب انفرادها بطرح ضرورة اعادة تقييم مصر الى اقاليم تخطيطية وشق شوارع طولية وعرضية حول المدن وبداخلها لسرعة تحرك المواطنين بينما انفردت الجمهورية بالمناداة بضرورة اعادة النظر في النظام التعليمي . وهي كلها تلميحات خاطفة لم تستغرق اهتمام الصحف المصرية اثناء معالجتها لاحداث العنف الواقعه فى فبراير ١٩٨٦ .

ويوضح الجدول رقم (٢١) تكرارات ونسب ورود الافكار الفرعية الخاصة بالتصورات المستقبلية - الاجتماعية والاقتصادية - خلال فترة الدراسة ككل .

ومن واقع المضمون الكيفي في الصحف ، اتضحت تركيزها على طرح التصورات الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي ان تكون عليها الاوضاع المجتمعية . فقد عنيت بابراز التصورات التي ينبغي وضعها في الاعتبار لمواجهة احداث العنف . و أكدت على ضرورة تفسير الاحاديث الاخيرة على اساس الواقع ، بحيث يتخذ العلاج

بيانات بحسب اللغة سلباً: النصر المستقل الكيفية مواجهة أحد المتنف : تصورات تتعلق بالآخرين المجتمعية في مصر

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية) خلال فترة الدراسة كالم

النوع	التعريف	الاجرام		الادارى		الجمهوريات		الايدالى		الانحراف		الذى	
		الن	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن	ك	ن
١- ضرورة زيارة الائتلاف رضا غاعة الحبس	-	٢٤	٦	٣٥	٧	٢٦	١	٢٨	١	٢٩	٢	٢٧	٣
٢- أهمية الاستقرار للنشر الاقتصادي	-	١٦	٤	٣٦	٦	٢٨	١	٣٢	٢	٣٣	٣	٣٠	٤
٣- نسالية الخطاب الناطق عن سباق الانطلاق	-	٨	٢	٣٧	٦	٢٦	١	٣٩	٣	٤٠	٣	٣٧	٥
٤- وضع برنامج للستقىح وترتيب الايدالى	-	٥	١	٤٣	٣	٣٣	١	٤٤	٣	٤٥	٣	٤٣	٣
٥- اصلاح الخطاب في الجمهوريات الادارى	-	٦	٢	٤٦	٣	٤٣	٢	٤٧	٣	٤٨	٣	٤٦	٣
٦- وضع سياساً تشجيع الانقطاع الحادى	-	١	١	٤٩	٣	٤٣	٢	٤٩	٣	٥٠	٣	٥٣	٣
٧- الاعتداد على الذات	-	١	١	٥١	٣	٤٣	٢	٥٢	٣	٥٣	٣	٥٦	٣
٨- الت Cedci للازمة الاتصادية بالسلوب علبي	-	٦	٢	٥٣	٣	٤٣	٢	٥٤	٣	٥٥	٣	٥٧	٣
٩- اليمدالة الاجتماعية بالعمل لمصلحة	-	٦	٢	٥٦	٣	٤٣	٢	٥٧	٣	٥٨	٣	٥٩	٣
١٠- الاغلبية المطردنة	-	٦	٢	٥٩	٣	٤٣	٢	٥٩	٣	٦٠	٣	٦٣	٣
١١- الغتسا الدعم	-	٦	٢	٦١	٣	٤٣	٢	٦١	٣	٦٢	٣	٦٤	٣
١٢- حماية الفنادق وتطبيق قانون مراقبة العددا	-	٦	٢	٦٣	٣	٤٣	٢	٦٣	٣	٦٤	٣	٦٦	٣
١٣- دراسة ظاهرة العنف بالسلوب علبي	-	٦	٢	٦٦	٣	٤٣	٢	٦٦	٣	٦٧	٣	٦٩	٣
١٤- إثبات اتباع سياسته غير عليه في قطاع الباختة	-	٦	٢	٦٨	٣	٤٣	٢	٦٨	٣	٦٩	٣	٧١	٣
١٥- إثبات الميلين بها على مكافحة الأزمات	-	٦	٢	٧١	٣	٤٣	٢	٧١	٣	٧٢	٣	٧٤	٣
١٦- إعادة النظر فى نظام التعليم	-	٦	٢	٧٣	٣	٤٣	٢	٧٣	٣	٧٤	٣	٧٦	٣
١٧- التدبر الدينية وتعزيز القيم الدينية	-	٦	٢	٧٦	٣	٤٣	٢	٧٦	٣	٧٧	٣	٧٩	٣
١٨-	الجم	٦	٢	٧٩	٣	٤٣	٢	٧٩	٣	٨٠	٣	٨٢	٣
١٩-		٦	٢	٨٠	٣	٤٣	٢	٨٠	٣	٨١	٣	٨٣	٣
٢٠-		٦	٢	٨١	٣	٤٣	٢	٨١	٣	٨٢	٣	٨٤	٣
٢١-		٦	٢	٨٢	٣	٤٣	٢	٨٢	٣	٨٣	٣	٨٥	٣
٢٢-		٦	٢	٨٣	٣	٤٣	٢	٨٣	٣	٨٤	٣	٨٦	٣
٢٣-		٦	٢	٨٤	٣	٤٣	٢	٨٤	٣	٨٥	٣	٨٧	٣
٢٤-		٦	٢	٨٥	٣	٤٣	٢	٨٥	٣	٨٦	٣	٨٨	٣
٢٥-		٦	٢	٨٦	٣	٤٣	٢	٨٦	٣	٨٧	٣	٨٩	٣
٢٦-		٦	٢	٨٧	٣	٤٣	٢	٨٧	٣	٨٨	٣	٩٠	٣
٢٧-		٦	٢	٨٨	٣	٤٣	٢	٨٨	٣	٨٩	٣	٩١	٣
٢٨-		٦	٢	٨٩	٣	٤٣	٢	٨٩	٣	٩٠	٣	٩٢	٣
٢٩-		٦	٢	٩٠	٣	٤٣	٢	٩٠	٣	٩١	٣	٩٣	٣
٣٠-		٦	٢	٩١	٣	٤٣	٢	٩١	٣	٩٢	٣	٩٤	٣
٣١-		٦	٢	٩٢	٣	٤٣	٢	٩٢	٣	٩٣	٣	٩٥	٣
٣٢-		٦	٢	٩٣	٣	٤٣	٢	٩٣	٣	٩٤	٣	٩٦	٣
٣٣-		٦	٢	٩٤	٣	٤٣	٢	٩٤	٣	٩٥	٣	٩٧	٣
٣٤-		٦	٢	٩٥	٣	٤٣	٢	٩٥	٣	٩٦	٣	٩٨	٣
٣٥-		٦	٢	٩٦	٣	٤٣	٢	٩٦	٣	٩٧	٣	٩٩	٣
٣٦-		٦	٢	٩٧	٣	٤٣	٢	٩٧	٣	٩٨	٣	١٠٠	٣
٣٧-		٦	٢	٩٨	٣	٤٣	٢	٩٨	٣	٩٩	٣	١٠١	٣
٣٨-		٦	٢	٩٩	٣	٤٣	٢	٩٩	٣	١٠٠	٣	١٠٢	٣
٣٩-		٦	٢	١٠٠	٣	٤٣	٢	١٠٠	٣	١٠١	٣	١٠٣	٣
٤٠-		٦	٢	١٠١	٣	٤٣	٢	١٠١	٣	١٠٢	٣	١٠٤	٣
٤١-		٦	٢	١٠٢	٣	٤٣	٢	١٠٢	٣	١٠٣	٣	١٠٥	٣
٤٢-		٦	٢	١٠٣	٣	٤٣	٢	١٠٣	٣	١٠٤	٣	١٠٦	٣
٤٣-		٦	٢	١٠٤	٣	٤٣	٢	١٠٤	٣	١٠٥	٣	١٠٧	٣
٤٤-		٦	٢	١٠٥	٣	٤٣	٢	١٠٥	٣	١٠٦	٣	١٠٨	٣
٤٥-		٦	٢	١٠٦	٣	٤٣	٢	١٠٦	٣	١٠٧	٣	١٠٩	٣
٤٦-		٦	٢	١٠٧	٣	٤٣	٢	١٠٧	٣	١٠٨	٣	١١٠	٣
٤٧-		٦	٢	١٠٨	٣	٤٣	٢	١٠٨	٣	١٠٩	٣	١١١	٣
٤٨-		٦	٢	١٠٩	٣	٤٣	٢	١٠٩	٣	١١٠	٣	١١٢	٣
٤٩-		٦	٢	١١٠	٣	٤٣	٢	١١٠	٣	١١١	٣	١١٣	٣
٥٠-		٦	٢	١١١	٣	٤٣	٢	١١١	٣	١١٢	٣	١١٤	٣
٥١-		٦	٢	١١٢	٣	٤٣	٢	١١٢	٣	١١٣	٣	١١٥	٣
٥٢-		٦	٢	١١٣	٣	٤٣	٢	١١٣	٣	١١٤	٣	١١٦	٣
٥٣-		٦	٢	١١٤	٣	٤٣	٢	١١٤	٣	١١٥	٣	١١٧	٣
٥٤-		٦	٢	١١٥	٣	٤٣	٢	١١٥	٣	١١٦	٣	١١٨	٣
٥٥-		٦	٢	١١٦	٣	٤٣	٢	١١٦	٣	١١٧	٣	١١٩	٣
٥٦-		٦	٢	١١٧	٣	٤٣	٢	١١٧	٣	١١٨	٣	١٢٠	٣
٥٧-		٦	٢	١١٨	٣	٤٣	٢	١١٨	٣	١١٩	٣	١٢١	٣
٥٨-		٦	٢	١١٩	٣	٤٣	٢	١١٩	٣	١٢٠	٣	١٢٢	٣
٥٩-		٦	٢	١٢٠	٣	٤٣	٢	١٢٠	٣	١٢١	٣	١٢٣	٣
٦٠-	</												

الصحيح الذى يمنع وقوع احداث مماثلة ، واكتشاف الخلل الموجود فى المجتمع ، ووضع سياسة اجتماعية واضحة لصالح الفقراء ومواجهة مشكلة السياسة الاقتصادية للدولة باعادة النظر فى السياسات الاقتصادية الجارية وتحقيق العدل الاجتماعى الحقيقى ، والقضاء على كل نظم التخلف فى المجتمع واتخاذ الاجراءات والخطوات الجادة لرفع المعاناة اليومية عن الشعب مع وضع الاهداف المستقبل القريب واخرى بعيدة المدى تتحقق خلال مراحل التنمية المتالية ، ويذل مزيد من العمل والجهد والانتاج لتحقيق برامج الاصلاح الاقتصادي والاجتماعي . الى جانب ضرورة الحد من الاستخدامات غير الضرورية للموارد الاجنبية والاعتماد على النفس فى اطار سياسة تقشف ، وان يساهم القطاع الخاص والمصريون فى الخارج فى مواجهة الخسائر المادية الكبيرة . بالإضافة الى تنمية الموارد الطبيعية وتنشيط السياحة .

وانه ينبغي اعادة النظر فى السياسة التعليمية فى مصر حتى يمكن رفع مستوى المجتمع ككل . وانه لابد من ايجاد حل للصبية الصغار الذين لا تعلم ولا عمل لهم تجنيا لأن يكونوا عناصر فلق فى المجتمع^(١) .

ويشير المضمون الكيفى ، الى ان هناك رؤى صحفية - قومية وحزبية - جمعت بين التصورات السياسية من ناحية وبين التصورات الاقتصادية والاجتماعية من ناحية اخرى . اى لم تحصر نفسها فى نظرة احادية البعد .

(١) امال بكرى ، برواز ، الاهرام ٨٦/٢/٢٨ ، وحسن شكرى ، الاحداث الاخيرة والضمير الوطنى ، الجمهورية ٨٦/٣/٢ ، وابراهيم نافع ، بدلا من الوقوف على الاطلاع ، الاهرام ٨٦/٣/٣ . وجamil جورج ، الرأى للشعب وبدأت الجراح تلتئم ، الأخبار ٨٦/٣/٣ ومصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٨٦/٣/٥ . ومحمد عبد المنعم مراد ، كلمات ، الاخبار ٨٦/٣/٥ . وابراهيم سعد الدين ، دعوة ملحة لتفاهم وطني واسع فى مواجهة الظروف الراهنة ، الاهالى ٨٦/٣/٥ . وبعد العظيم انيس ، معنى الكلمات القضية الاساسية ، الاهالى ٨٦/٣/٥ ومصطفى امين ، فكرة ، الاخبار ٨٦/٣/٦ . واحمد زين ، بلا مشاكل ، الاخبار ٨٦/٣/٦ . ومحفوظ الانصارى ، الشعب حدد البيعة . الشعب ينتظر القرار ، الجمهورية ٨٦/٣/٦ . وابراهيم نافع ، من نلوم ، الاهرام ٨٦/٣/٧ ومحسن محمد ، من القلب ، الجمهورية ٩٩٨٦/٣/٧ ومحمد طنطاوى ، رأى بالعربي ، اخبار اليوم ٨٦/٣/٨ . وبعد الله نصار ، حصر الخسائر والانتظار نحو المستقبل ، الجمهورية ٨٦/٣/٩ . وابراهيم سعد ، البكاء على الحظر العائز لايكفى ، مايو ٨٦/٣/١٠ . ومحمود التهامى ، الطريق المسدود لحل الازمة ، مايو ٨٦/٣/١٠ . وسمير رجب ، بلا حساسيات ، مايو ٨٦/٣/١٠ . وابراهيم نافع ، بوضوح . اهم الدروس ، عمود ، مايو ٨٦/٣/١٠ ، وفتحى عبد الفتاح ، لمن تدق الاجراس ، الجمهورية ٩٩٨٦/٤/٤ . وانيس منصور ، موافق ، الاهرام ١١٣ .

فقد ورد بها تصورات تمثل في ضرورة المراجعة الشاملة - لكافة السياسات القائمة ، واصلاح المسار السياسي والاقتصادي والاجتماعي واقامة مشروع قومى للاعتماد على الذات وتحرير الارادة الوطنية ، واقامة وحدة وطنية ، وترسيخ التعديلية والديمقراطية مع الغاء قيود معاشرتها ، واحداث تغييرات يتم بها ابعاد الفئات الطفيفية وجماعات المصالح المنحرفة ، وتتجدد القيادات السياسية والتنفيذية والادارية والفنية وضرورة وضع ضمانات تكفل نزاهة الانتخابات ورفع القيود على حرية تشكيل الاحزاب والنقابات والجمعيات لتوسيع دائرة المشاركة الحقيقية فى العمل السياسي والاجتماعى ، واعتبار الاضراب حقا لا يجوز اللجوء اليه الا بعد فشل السبل والوسائل الاخرى وضرورة تشخيص كافة الاتجاهات السياسية والحزبية للداء والعمل على علاج الازمة بابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاعلامية ، مع ضرورة اصدار قرارات تمنع نهب الثروات وتهريبها الى الخارج ، وتحقق التوازن فى توزيع الثروة والدخول بين ما يحصل عليه العاملون فى النشاط الحكومى وغير الحكومى ، واثراء الخزينة العامة من موارد القادرين بفرض ضرائب وسياسات اقتصادية ملائمة ، وقرار العدل الاجتماعى واطلاق حرية القطاع الخاص مع وضع ضوابط لضمان التنمية والعدل ، ووضع خطة طويلة الاجل للتنمية الاقتصادية ووضع سياسة اجتماعية واضحة المعالم لصالح الاغلبية ، والتكشف مع تحمل الاثرياء اعباءه واعادة الموازنة لتعويض الخسائر ، وبذل المزيد من العمل والانتاج ، واستغلال الطاقات الشعبية الكامنة لتحقيق مشروع مصر الحضاري^(١) :

(١) محسن محمد ، من القلب ، الجمهورية ٢٨/٢/٨٦ . وابراهيم شكري ، بيان من حزب العمل حول التطورات الأخيرة ، الشعب ٤/٣/٨٦ . والجمهورية ، التحقيق الامنى والتشخيصى السياسي ، ٥/٣/٨٦ . وسمير نادرس ، من اجل منع انفجار اخر وليس تأجيله ، الوفد ٦/٣/٨٦ . ونجيب محفوظ ، وجهة نظر الوصايا الخامسة ، الاهرام ٦/٣/٨٦ . والسيد ياسين ، الديمقراطية والعنف والسياسة الاجتماعية ، الاهرام ٧/٣/٨٦ . وعلى الدين هلال ، ردود الفعل الشعبية والحكومية ، الجمهورية ٧/٣/٨٦ . وعبد المنعم المشاط ، مبارك والمصريون والتحدي الكبير ، الجمهورية ٧/٣/٨٦ . وحسن شكري ، درس المحنة واستمرار المسيرة ، الجمهورية ٧/٣/٨٦ . والجمهورية ، الصدمة والطريق الى تخطيها ، ٨/٣/٨٦ . ورضا العدل ، التخريب وسلاح الديمقراطية ، الجمهورية ٨/٣/٨٦ . واحمد السقا ، حفظ الله الكبانة ، الاحرار ١٠/٣/٨٦ . وحسن نافعة ، بعد خطاب الرئيس الى الشعب ، بعض الطمأنينة وكثير من المخاوف ، الشعب ١١/٣/١٩٨٦ . وعادل حسين ، لتحرك فورا والا فانه الطوفان ، الشعب ١١/٣/٨٦ . ومحمد -

ومن ثم نستطيع ان نؤكد صحة ما افترضناه فى مستهل عرض كافة الرؤى الصحفية والتصورات المستقبلية لمواجهة احداث العنف ، الا وهو القول بأنه حين يتهدد المجتمع خطر جسيم كأحداث العنف التي لا تعرف نظاما او قانونا ، فان شعورا جارفا بأهمية الالتزام بالمصلحة العليا للبلاد من شأنه ان ينعكس على هذه الرؤى الصحفية وتصوراتها المستقبلية لمواجهة هذا الخطر ولا تظهر بالتالى فوارق جوهريه فاصلة بين الصحف المعبرة عن تيارات سياسية مختلفة .

= حلمى مراد ، ما الذى لم يجده الشعب فى خطاب الرئيس ، الشعب ٨٦/٣/١١ - الاهالى ، التحدى ، مقال افتتاحى ٨٦/٣/١٢ . ومحمود عبد الفضيل ، احداث الشغب المركزى والدروس المستفادة ، الاهالى ٨٦/٣/١٢ ، محمد سيد احمد ، الشغب والتبعية ، عمود ، الاهالى ، ولطفى الخولي ، الامن الديمقراطى والامن الاجتماعى والامن المركزى ، الاهرام ٨٦/٣/١٢ ، ١٩٨٦/٣/١٥ . ١١٥

الخاتمة

يشكل تناول أجهزة الاعلام المصرى لأحداث تمرد جنود الأمن المركزى - فبراير ١٩٨٦ - موقفاً متميزاً ، لازالت أصواته تتردد في الكتابات الصحفية من حين لآخر حتى الآن على الرغم من مرور ما يزيد عن عام على تلك الأحداث .

ففي الوقت الذي بُرِزَ فيه موقف القيادة السياسية واستراتيجيتها في معالجة الأحداث على أساس من الحزم والسرعة في التحرك ، إلى جانب كشف كافة جوانب الواقع الملائمة للأحداث ، وعدم اللجوء إلى الأسلوب التقليدي في إخفاء جانب من تلك الواقع بدافع عدم اثارة الجماهير أو الحرص على صورة مصر وسمعتها الخارجية .

في هذا الوقت ، كان الجهاز الإعلامي أحد الأدوات التي تحركت بها القيادة السياسية للسيطرة على الأحداث ، فكان استخدام أجهزة الإذاعة والتلفزيون المملوكة للدولة - بشكل نقل إلى البيت المصري واقع وصورة ما يحدث في ميدان الأحداث بحجمه الحقيقي ، وبما يحتويه من تدمير وتخريب للمنشآت السياحية والممتلكات العامة والخاصة . وعكس في الوقت نفسه الاندفاع الأهوج والغضب الأعمى لجنود الأمن المركزى . وقد ترتب على ذلك كسب القيادة السياسية لتعاطف وثقة الجماهير ورفض الأخيرة الاشتراك في الأحداث واستنكارها على المستوى العام ، الأمر الذي أسهم في النهاية في قدرة النظام الحاكم على احتواء الأحداث في وقت قياسي .

أما على مستوى المعالجة الصحفية للأحداث ، فالجانب تعبير هذه الصحف عن موقف القيادة السياسية - خاصة الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم (مايو) - فقد لعبت الصحف المصرية بوجه عام ، على اختلاف توجهاتها الفكرية وسياساتها التحريرية ، دورها في التعبير عن بعض الشارع المصري ، وتجسيد المشاعر الجماهيرية ازاء الأحداث كما حاولت التأثير في عملية صنع القرار في هذا الوقت الحساس أثناء الأزمة ، لضمان عدم المساس بالمكاسب الديمقراطية التي نالها الشعب المصري خلال السنوات الأخيرة ، ولتبصير الحاكم بالرفض الشعبي لأحداث العنف وما التجأت إليه من أسلوب تخريبي . ويقول آخر فإن دور الصحافة المصرية أثناء الأزمة كان دوراً مزدوجاً في التأثير على الرأي العام وتشكيله في اتجاه رفض

الانحراف في احداث التمرد ، الى جانب ممارستها للتأثير في صناعة القرار في مواجهة تلك الاحاديث وكسب القيادة السياسية في صف حماية الممارسات الديمقراطية التي تعمقت في مصر خلال السنوات القليلة الماضية .

وهكذا يتضح الدور الايجابي الذي قامت به الصحافة المصرية في مواجهة الازمة التي تفجرت اثر تمرد جنود الامن المركزى ، وذلك من حيث كونها مرآة عاكسة لتطورات الاحاديث ومن حيث كونها مشاركة في الوقت نفسه في صياغة ردود فعل ذلك المجتمع تجاه هذه الازمة .

فقد أظهرت نتائج الدراسة التي نحن بصددها ان الازمة التي حدثت قد استثارت اهتمام كافة الصحف المصرية – على اختلاف انتماماتها وتوجهاتها الفكرية – وان هذا الاهتمام قد انعكس واضحا في الصحف القومية التي ركزت على هذه الاحاديث فور وقوعها ، ثم ما لبثت الصحف الحزبية ان واكبت هذا الاهتمام عند صدورها في اعقاب الاحاديث .

اما فيما يتعلق بالابعاد التي انتظمت عليها المادة الصحفية المنشورة في الصحف المصرية حول احداث تمرد جنود الامن المركزى ، فقد اظهرت نتائج استخدام تحليل مضمون تلك المادة ان الصحف القومية قد أولت عنايتها لتفصيلية ومتابعة هذه الاحاديث خبريا . وفي هذا الاطار ، كان المحور الاساسى هو ابراز استقرار الشارع المصرى وعودة الامور الى سيرها الطبيعي ، فى محاولة منها لبث الطمأنينة لدى الجماهير ، وكسب ثقتها في صف القيادة السياسية الحاكمة . اما على مستوى الصحف الحزبية ، فقد تركز اهتمامها في تفصيلية الاحاديث على الخسائر التي لحقت بالمنشآت والافراد ، وربطت ذلك احيانا بنقد السياسة الحكومية التي حملتها مسؤولية هذه الاحاديث ، بينما ربطت في احيان اخرى بين استنكارها لهذه الاحاديث وبين ابراز مانجم عنها من خسائر جسيمة .

ومن ناحية اخرى اهتمت جميع الصحف المصرية بإعلام القراء المصري بالحجم الحقيقي للأحداث منذ الايام الاولى للتمرد ، موضحة ابعاده والمدى الذي انتشر فيه ، وذلك بدوره من شأنه أن يرفع من درجة مصادفيتها لدى جمهور القراء . وقد عبرت الصحف المصرية هنا عن توجهات القيادة السياسية نحو معالجة الازمة ،

حيث حرص رئيس الجمهورية على الاعلان عن حجم الحدث الحقيقي في اول بيان اصدره عن الاحداث .

وقد أظهرت نتائج الدراسة استنكار جميع الصحف المصرية - على اختلاف انتتماءاتها الفكرية - لاحادث تمرد جنود الامن المركزي ، ورفضها لهذا الاسلوب في التعبير عن المطالب مهما كانت مشروعة ، وغيّبـت بذلك الرأى العام ضد تلك الاحداث .

وفيما يختص برواية الصحف المصرية وتكيفها للاحداث فانه قد برق موقف الصحف الحزبية المعارضة التي نظرت للاحداث في اطارها الواقعى المحدود كأحداث تمرد لجنود الامن المركزي ، ولم تطرح هذه الصحف رؤيتها للاحداث فى اطار مقولـة التآمر - داخليا او خارجيا . وعلى الرغم من الاتجاه التحريري للصحف القومية الذى شارك الصحف الحزبية فى هذه الرواية ، فقد ظهرت اتجاهات لبعض الكتاب فى هذه الصحف - الى جانب صحيفة الحزب الحاكم - نظرت للاحداث باعتبارها نتيجة لمخطط يهدف الى النيل من الديمقراطـية واضعاف الاقتصاد المصرى ، مؤكدة فى بعض الموضوعات على مسئولية القوى الداخلية عن التخطيط له . فى حين اعتبرت اخرى ان وراء الاحداث عناصر اجنبية . ومن ثم فقد انعكست رواية الصحف المصرية وتكيفها للاحداث على تحديدها تلقـى الفاعلة فيها .

وقد عنى التناول الصحـفى للازمة بموقف اجهزة الامن - الشرطة والجيش - من الاحداث ، باعتبار ان تلك الاحداث قد تمت داخل نطاق احد فروع اجهزة الامن وباعتبار ان القوات التى حسمت الموقف كانت تنتمى الى القوات المسلحة .

وفي هذا الاطار ، تبنت الصحف القومية موقفا ايجابيا تجاه الاجهزـة الامنية ، مشيدة بمعالجـة القوات المسلحة للتـمرد ومؤكدة ثقتـها فى جهاز الشرطة رغم ما حدث . فى حين اتخذت صحف الاحـزاب المعارضة موقفا نقـديا تجاه جهاز الشرطة وحملته مسئـولية ما وقع من احداث ، حيث وزـنت بين تأكـيد الثقة فى جهاز الشرطة وبين الكشف عن مواطن الضعف فى ممارسـات ذلك الجهاز .. وقد شاركتـها فى هذا الاتجاه جريدة الاهرـام ، التي برـزت معالجـتها النقدـية بين الصحف القومـية الـاخـرى .

وقد تأكّد من خلال نتائج الدراسة ان بؤرة اهتمام الصحف الحزبية المعارضة قد تركزت حول الاهتمام بالدّوافع والاسباب وراء تمرد جنود الامن المركزي ، وذلك بتحليلها لهذه الدّوافع سواء على مستوى جهاز الامن ، او على مستوى الظروف المجتمعية التي شكلت خلفية هذه الاحداث .

فعلى الرغم من تناول الصحف القومية لهذه الدّوافع والاسباب ، الا ان هذا بعد قد شكل المحور الاساسي الذي دارت حوله معالجات الصحف الحزبية المعارضة لاحادث التمرد ، باعتبار ان هذه الصحف صحف للرأي في الاساس ، الى جانب كونها صحفاً معارضة تبتغى دراسة الظروف الموضوعية الملائمة للازمة في اطار نقدّها للسياسات الحكومية . فقد شاركت الصحف الحزبية ، الصحف القومية في تحليل الاسباب المباشرة المتصلة بفاعلی الاحداث وهم جنود الامن المركزي ، فانتقدت اوضاعهم المعيشية ، واساليب إعدادهم وتدربيهم ، والخطأ في اختيار موقع معسّكراتهم . اما فيما يتعلق بالاسباب السياسية التي تكمن وراء الاحداث ، فقد برز الاتجاه العام للصحف الحزبية المعارضة في رفض مقوله مسؤولية مناخ الاثارة ، في الوقت الذي تباين فيه اتجاه الصحف القومية بين تأييد هذه المقوله ورفضها حرصاً من بعض كتاب هذه الصحف على القدر المتواافق من الديمقراتية خشية البطش به .

اما فيما يختص بالاسباب الاجتماعية والاقتصادية ، فعلى الرغم من اشتراك الصحف القومية والحزبية في ايراز المعاناة الجماهيرية ، الا ان الصحف الحزبية المعارضة اهتمت بالتأكيد على عدم وجود عدالة اجتماعية كدافع وراء الاحداث وبخاصة صحيفة الاهالى . وقد شاركها في هذا الاتجاه صحيفة الاهرام . وعلى النقيض من ذلك اتضح قلة اهتمام صحيفة مايو ، الناطقة بلسان الحزب الحاكم ، بدراسة ما وراء الاحداث ، وحرصها على ارجاع السبب الى ضعف الوعي العام والتنشئة داخل المجتمع ، مما يعكس اتجاهها نحو إبعاد المسئولية السياسية عن الحكومة .

اما بؤرة اهتمام الصحف القومية في تناولها لاحادث التمرد فقد تركزت حول البعد الخاص برد الفعل الداخلي تجاهها . وفي هذا الاطار ، ركزت هذه الصحف على رد الفعل الشعبي الراهن لاحادث التمرد ، رغم الجوانب المتعددة للمعاناة التي

يُقاسيها هذا الشعب في حياته اليومية ، كما ركزت اهتمامها على ابراز صلابة الجبهة الداخلية ، مشيدة بقدرة الشعب المصري على تجاوز المحن ، ووعيه بخطورة الموقف . وقد فسرت الصحف القومية الموقف الشعبي من الاحداث باعتباره دليلا على التفاوت الشعبي حول قياداته السياسية ، واعتبرته تجديد البيعة للرئيس وتجدیدا لثقة الجماهير فيه .

هذا بينما نظرت العديد من الموضوعات الى هذا الموقف الشعبي باعتباره نتاجا للتجربة الديمقراطية التي عاشها الشعب المصري . وقد تركز عدد كبير من هذه الموضوعات خلال الفترة السابقة على خطاب رئيس الجمهورية ، في محاولة من بعض الكتاب للتاثير على عملية صنع القرار ، ودفع القيادة السياسية للتمسك بالتقاليد الديمقراطية التي تم ارساؤها خلال السنوات الاخيرة .

وقد ركزت الصحف القومية ايضا على تناول موقف الحزب الحاكم والمؤسسات الحاكمة من الاحداث الى جانب تركيزها على موقف المؤسسة الرئاسية تجاهها .

فقد اولت الصحف القومية اهتماما ملحوظا بتحركات الحكومة والحزب الوطني في مواجهة الازمة ، وابرزت حرصها على اصلاح ما نتج عنها من تخريب وتدمير ، وقيامها باعادة النظر في اوضاع جهاز الشرطة بعد تركيز النقد حول سوء الوضائع المعيشية لجنود الامن المركزي والخلل الواضح في اعدادهم . وفي الوقت نفسه اظهرت الدراسة حرص الصحف المصرية كافة - قومية وحزبية - على ابراز موقف رئيس الجمهورية ومعالجته للازمة ، بدافع الالتفاف حول رمز المكاسب الديمقراطية ودفع القيادة السياسية الى الاستمرار في هذا الاتجاه .

اما فيما يتعلق برد الفعل الخارجي تجاه الاحداث فقد كان تركيز الصحف المصرية في هذا المضمار على الموقف العربي خلالها ، والذى برزت فيه روح الاخوة العربية والرابطة القومية التي تعلو على الخلافات السياسية في وقت الازمات .

وقد تمثل الدور الايجابي الذى لعبته الصحافة المصرية القومية والحزبية في مواجهة احداث التمرد في حرصها على ابراز الاثار السلبية التي تركت بصماتها على المجتمع دون التضخيم فيها ، وابرازها للنتائج الايجابية التي كشفت احداث التمرد عنها في المجتمع دون الركون اليها . وعلى الرغم من شمول المعالجات الصحفية بتباين

منطلقاتها الفكرية لنتائج احداث التمرد وحرصها على تناولها بمستوييها الداخلي والخارجي ، الا انها ابرزت المحورين السلبي والابيجابي على المستوى الداخلي اكثر بكثير منه في المستوى الخارجي .

وعلى الرغم من ان الاعلام الصحيفى القومى والحزبي لم يقصر فى الكشف عن كافة الجوانب السلبية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى نتجت عن تمرد جنود الامن ، الا انه ابرز الجوانب الاقتصادية ابرازا خاصا خشية من عواقبها المتوقعة فى فترة الازمة الاقتصادية التى تمثل الشغل الشاغل للمجتمع والدولة فى مصر ، ابتغاء لتجاوزها ، وذلك على عكس تناولها للآثار الابيجابية ، حيث ابرزت النتائج السياسية التى كشفت عنها احداث التمرد اكثرا من الجوانب الاخرى ، مما يعكس تعاطف الصحافة المصرية بعامة - وان كان التركيز اشد فى الصحف القومية وصحيفة الحزب الحاكم - مع القيادة السياسية فى الازمة التى وقعت بأيدي جنود الامن المركزى .

وقد كانت الصحف القومية اكثرا حرصا من الحزبية على ابراز النتائج الابيجابية والسلبية على المحور الخارجى ، مما يكشف اتجاه الصحف القومية لحفظها على سمعة مصر الخارجية وكسب الثقة الدولية ، وبث الطمأنينة فى نفس الشعب . بينما لم تلق الصحف الحزبية بالا - بهذا المستوى الخارجى انعكاسا لتصورها ان الحفاظ على سمعة مصر وكسب الثقة الدولية يكمن اكثرا فى نشر الديمقراطية الحقيقية وفتح ابوابها ، والحرص على العدالة الاجتماعية بما يحول دون وقوع احداث تمرد او عنف اخرى فى المستقبل . وهذا يبدو واضحا فى تناولها للتصورات المستقبلية لتجاوز اي احداث عنف محتملة . فعلى الرغم من عدم وجود فروق فاصلة بين كافة الرؤى والاتجاهات الصحفية فيما يتعلق بالتصورات الجزئية المتصلة بجهاز الامن ذاته لتجاوز الاحداث وتلافي وقوع تمرد مستقبلى مماثل ، واحتواء الصحف - فى معظمها بتعدياتها الفكرية - على تصورات سياسية متشابهة مع الاشارات البسيطة للتصورات خاصة بانتماء فكري دون آخر ، الا انه قد اتضحت التباين فيما يتعلق بالتصورات الاقتصادية والاجتماعية حيث حرصت الاهرام والاهالى والوفد وخاصة على ابراز تصورات تشدد العدالة الاجتماعية والعمل لصالح الاغلبية المطحونة وتحميل العبء الاكبر من الالتزامات للفئات الاكثر ثراء .

وهكذا تجسد موقف الصحافة المصرية في معالجة الأزمة التي ثارت بتمرد جنود الأمن المركزي ، بإعلانها للمصلحة القومية والانتماء الوطني على الانتيماءات والتيارات الفكرية والحزبية التي قد تشدها في بعض الأحيان إلى الاختلاف والتصارع . فقد ظهر واضحًا خلال الأزمة التأثير البالغ الذي مارسته التجربة الديمقراطية في مصر على «السلوك الصحفي» وتعويقها لمناخ حرية الرأي وتعدد التيارات والاتجاهات الفكرية ، مع تبنيها في الوقت نفسه للضمير الوطني والانتماء القومي . وبقول آخر ، فإن الصحافة المصرية ، استشعرت المسؤوليات الجسام التي يقع عليها عبء الاضطلاع بها أثناء هذه الأزمة ، سواء مسؤوليتها تجاه الرأى العام أو تلك التي تتصل بالتأثير في تشكيل سياسات الدولة وصناعة قراراتها ، فظهر في أثناء هذه الأزمة تأثير المناخ الديمقراطي على خلق الاحساس العام بالمسؤولية تجاه الوطن .

وعلى هذا يمكن القول - بوجه عام - بأن الصحافة المصرية اتخذت حيال الأحداث موقفاً ايجابياً واقعياً سعت به إلى الخروج بمصر من الأزمة دون مساس بالتجربة الديمقراطية التي تعيشها ، وساهم موقفها هذا في عدم اتساع نطاق الأحداث من أزمة تمس أحد أجهزة الأمن إلى أزمة قد تستوعب المجتمع المصري بأسره .

الفلاحي

مشروع بحث

تمرد جنود الأمن المركزي

السيد يس (*)

مقدمة :

يمثل تمرد جنود الأمن المركزي حدثاً بالغ الخطورة . ليس فقط لأن التمرد تجاوز حدود المعسكرات وتحول إلى أفعال عنف واسعة النطاق ، تمثلت في إشعال الحرائق في المنشآت والاعتداء على المدنيين ولكن لكونه يكشف عن جوانب قصور متعددة في مجال الانضباط العسكري ، وفيما يتعلق بفعالية نمط الاتصال السائد بين القواعد والقيادات ، وأهم من ذلك كله لأنه يتعلق بوظيفة القمع التي تمارسها الدولة حفاظاً على أمن المجتمع ، وكل ذلك في سياق تغير اجتماعي واسع المدى بدأته آثاره السلبية تتضح في ازدياد الفجوة بين الأغنياء والفقراة ، مما أدى إلى معاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة معاناة شديدة .

ونريد أن نؤكد منذ البداية أن ظاهرة التمرد تشير موضوعات متعددة ومتتشابكة ، يحتاج تحليلها إلى الاستعانة بأطر نظرية تتنمي إلى تخصصات عملية شتى ، ومن هنا أهمية مراعاة صياغة إطار نظري متواكب متعدد المصادر ، يتم في ضوئه اختيار مجموعة متنوعة من المناهج واساليب البحث ، مطبقين في ذلك قواعد التكامل المنهجي .

منظلمات نظرية :

الأمن المركزي باعتباره مؤسسة عسكرية :

تمرد جنود الأمن المركزي يثير أول ما يثير مشكلة تحطم قواعد الانضباط العسكري ، وهذه تكاد تكون هي القاعدة الأساسية والمحورية التي تقوم عليها أي مؤسسة عسكرية . فالمؤسسة العسكرية «بحسب التعريف» - سواء كانت تتنمي إلى القوات المسلحة التي تحصر وظيفتها في الدفاع عن أمن البلاد من الخارج ، أو إلى

(*) مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام ، قدمت بتاريخ ٨ مارس ١٩٨٦ .

قوات الشرطة والتى تتحدد مهامها فى الدفاع عن امن البلاد من الداخل - تكون من عدة عناصر ، لعل اهمها عنصر التسلیح المناسب الذى يسمح لها باداء وظائفها . وجود السلاح فى ايدي الافراد العسكريين يقتضى تقنيات طريقة استعماله، وفق قواعد صارمة ، لأن اي خلل فى هذا المجال يمكن ان يؤدى - كما حدث فعلا - الى نتائج وكوارث خطيرة .

ومن هنا علينا ان نبدأ دراسة الامن المركزي باعتباره مؤسسة عسكرية . وهذه الدراسة ينبغي ان تجد قاعدة انطلاقها فى علم الاجتماع العسكري وهذا العلم احد فروع علم الاجتماع الذى تطور تطورا هاما فى العقود الاخيرة . وهو يدرس المؤسسة العسكرية من وجهة النظر السوسنولوجية على اساس رصد وتحليل مجموعة من الجوانب الاساسية لعل اهمها :

- ١ - طريقة اختيار افراد المؤسسة العسكرية .
- ٢ - طرق التدريب ووسائله .
- ٣ - الثقافة العسكرية التى يتلقاها الفرد العسكري ، وبعبارة اخرى التنشئة العسكرية .
- ٤ - القيم الاساسية الحاكمة التى تتبعها المؤسسة العسكرية فيما يتعلق بتصور وظائف المؤسسة العسكرية ، وفيما يتعلق بعلاقتها بالمجتمع . كما انه يدرس عملية التكامل او التناقض بين قيم المؤسسة العسكرية وقيم المجتمع المدني .

وفي هذا الاطار هناك مبحث اساسي هو نمط العلاقات بين المدنيين والعسكريين .

- ٥ - دور الجماعات الاولية Primary groups فى المؤسسة العسكرية .
- ٦ - كما يدرس ايضا نمط الشخصية العسكرية لتبيان هل هناك فروق بينها وبين انماط الشخصية المدنية .
- ٧ - وهناك أهمية خاصة لدراسة الجانب الاحترافي فى المؤسسة العسكرية ونقصد العمل العسكري باعتباره حرفة او مهنة . وذلك فى ضوء قواعد الدراسة السوسنولوجية للمهن .

٨ - واحيرًا لابد من التعرض لموضوع الادارة العسكرية والقيادة . وهذا الموضوع زاخر بالاجتهادات العلمية المستمدۃ اساسا من النظرية الادارية وعلم النفس الاجتماعي .

وإذا كان علم الاجتماع العسكري يمثل المنطلق الاساسى لدراسة الامن المركزى باعتباره مؤسسة عسكرية ، الا انه يمكن ان يستكمل بنظريات ومناهج وادوات علم الاجتماع التنظيمى .

الامن المركزى باعتباره مؤسسة أمنية قمعية فى ضوء الممارسة الديمقراطية :

لا خلاف حول ان الامن المركزى مؤسسة شرعية من مؤسسات القمع فى المجتمع . والدولة فى اي نظام سياسى حديث هى وحدها التي تحكر وظيفة القمع فى المجتمع . ولكن ماهى الاسس التي تستند اليها الدولة فى القمع ، وما هو نطاق القمع ، وما هى ادواته واساليبه ، وماهى الحالات التي تستدعي ممارسته ، كل سؤال من هذه الاسئلة يثير نقاطا متعددة يحتمل حولها الجدل ، وتنصارع الايديولوجيات ، وتختلف بصددها النظم السياسية الشمولية والسلطوية والليبرالية .

وليس هنا مقام تفصيل الاجابة عن كل سؤال . فالسؤال الاول يثير نقطة اهتمت بها ابلغ الاهتمام الفلسفية السياسية ، التي عنيت بدراسة وظائف الدولة والاسس التي تستند اليها فى القمع والعقاب . اما الاسئلة الاخرى فيهم بها اساسا علم الاجتماع السياسي الذى يدرس النسق السياسى فى المجتمع من وجهة النظر السوسنولوجية .

وبغير ان ننغمض فى تفصيلات متعددة ، يمكننا ان نستخلص قانونا عاما مoadah : كلما اتسعت دائرة الممارسة الديمقراطية فى المجتمع (ولترك الان مشكلة تعريف الديمقراطية) كلما قل لجوء الدولة الى القمع بالمعنى السياسي المكلمة .

ومن هنا فهناك حاجة ماسة الى مراجعة القوانين الاستثنائية المقيدة للحریات والتى صيغت فى وقت كانت تمر فيه الممارسة الديمقراطية بازمة حادة ، كشفت عن عمق الفجوة بين النظام السياسي والشعب ، والتي دفعت بالدولة فى هذا الوقت ، الى تضخيم اجهزة القمع (من ابرزها الامن المركزى) والى اتساع نطاق القمع لكل التيارات المعارضة للنظام ، والى استخدام وسائل غير مشروعه فى هذا القمع ، مما ادى الى

زيادة التوتر في المجتمع ، ورفع درجة الصراع فيه بكافة اشكاله . وقد تعرضت بعض أحكام المحاكم إلى حالات الاستخدام غير المشروع للقمع وادانته .

ولذلك ، وفي ضوء التوسيع المستمر في إطار الممارسة الديمقراطية في المجتمع لابد من مراجعة جادة لأسلوب ممارسة الدولة للقمع في المجتمع ، وتضييق حالاته إلى الحد الأدنى ، وفي ضوء الالتزام الدقيق بنصوص الدستور والقانون ، والخضوع لقواعد واعراف الممارسة الديمقراطية ، المتعارف عليها في النظم الديمقراطية .

الديمقراطية والسياسة الاجتماعية :

توسيع إطار الممارسة الديمقراطية من شأنه أن يدفع الدولة إلى تضييق نطاق القمع الذي تمارسه المؤسسات القمعية المشروعة في المجتمع .

غير أن الممارسة الديمقراطية – إن اقتصرت على إتاحة الفرصة لحرية التفكير والتعبير والتنظيم السياسي – ليست ضماناً كافياً لعدم احتدام الصراع في المجتمع، الذي قد يؤدي إلى توترات اجتماعية شتى ، مما يدعو الدولة إلى استخدام القمع بواسطة المؤسسات القمعية .

ومن هنا فمدخل السياسة الاجتماعية من المداخل النظرية الأساسية في دراستنا لحدث تمرد الأمن المركزي .

لأنه حسب ما نشر ، تدل الشواهد على أن الغالبية العظمى من عناصر الامن المركزي يأتون من أصول طبقية فقيرة ، وبالتالي فإن مد خدمتهم العسكرية الشاقة التي لا يتقادرون مقابلها إلا مرتبات بالغة الضآلة ، تؤثر تأثيراً حاسماً في فرص الحياة أمامهم ، سواء بذهب سنوات من عمرهم ، كان من الممكن لهم أن يستثمروها في تنمية ملكاتهم وقدراتهم ، أو التخصص في مهنة أو حرفة ، أو بتضييع بعض فرص مواتية أمامهم كالسفر للعمل في الخارج مما يؤثر تأثيراً سلبياً على مسيرة حياتهم .

والسياسة الاجتماعية تهتم من بين ما تهتم بسياسات الدخول وعدالة توزيعها ومستويات الأجور ، وفرص التعليم والصحة والعمل ، وسياسة التأمينات الاجتماعية والتأهيل المهني ، وكل هذه الموضوعات وثيقة الصلة بموضوع البحث .

تصميم منهجي مقترن : - بعض الخطوط العريضة :

فى ضوء ما سبق نقترح تصميماً للبحث يقوم على اساس تعدد المناهج واساليب البحث بالتطبيق لقاعدة التكامل المنهجى ، ويمكن ان نبدأ فوراً بعدد من العمليات البحثية ، ستتكامل فى الاجل القصير ، كلما انتقلنا من مستوى بحثى الى مستوى آخر .

وطبقاً لقاعدة ان المسح ينبغي ان يسبق التعمق ، نقترح ان نقوم بعدة عمليات مسحية فى نفس الوقت كما سنبيّن .

١ - ضرورة اختيار عينة ممثلة :

نقترح ان تختار عينة ممثلة من الجمهور الاصلى (العدد الاجمالى لجنود الامن центральный) ولتكن فى حدود خمسة الاف مفردة مثلاً . (يخضع العدد لتقدير الخبر الاحصائى) تكون اساس البحوث المتعددة التى ستجرى عليهم .
(يمكن ان تبدأ هذه العملية فوراً) .

٢ - استماراة بحث :

تعد استماراة بحث تطبق على افراد العينة الممثلة وتشمل بيانات متعددة واسئلة متنوعة مثل :

البيانات الاساسية - التدريب والخبرة فى مجال الامن المركزى ، مع تحليل لهذه الخبرة وآرائهم فيما يتعلق بخدمتهم فى مجال الأمن المركزى ، ونظرتهم لأنفسهم ، ونظرتهم للمجتمع من حولهم ، ومشاريعهم المستقبلية .

يمكن ان (تبدأ هذه الدراسة باجراء مقابلات مفتوحة مع عدد من الجنود قبل وضع الاستماراة) .

٣ - دراسة تحليلية لبرامج التدريب ، ودراسة ميدانية للمعسكرات :

اجراء دراسة تحليلية لبرامج التدريب وانعكاساتها على الشخصية الانسانية ،
واجراء دراسة ميدانية للأوضاع في المعسكرات .
(ويمكن ان تبدأ هذه الدراسة فورا) .

٤ - استطلاع رأى :

القيام بسلسلة من استطلاعات الرأى بالنسبة لـ :

- أ - عينه من القادة الحاليين والسابقين فى الامن المركزى .
- ب - للضباط من كافة الرتب .
- ج - للصف والجنود .
- د - لقادة الرأى والاحزاب السياسية والجمهور .

(ويمكن ان تبدأ الاستطلاعات فورا) .

٥ - دراسة حالات :

تختار خمسون حالة من بين جنود الامن المركزى (من العينة الممثلة) لاجراء
دراسات حالة متعمقة عليها ، ويراعى دراسة اسرهم ايضا دراسة متعمقة .
(لاتبدأ هذه الدراسات الا بعد تحليل نتائج استماراة البحث) .

٦ - مقابلات وتحليل مضمون :

اجراء مقابلات شبه مفتوحة مع كل الكتاب الذين كتبوا عن الاحداث وتحليل
مضمون كيفي سريع لكل الكتابات الصحفية التى غطت الحدث ، وتحليل مضمون
تقارير مصلحة الاستعلامات .
(يمكن ان تبدأ الدراسة فورا) .

٧ - توصيات البحث :

يشترك فى صياغتها كل اعضاء فريق البحث مع خبراء من خارج هيئة البحث .

و هذه التوصيات يقترح ان يتسع نطاقها لتجاوز الحدود الضيقة لحدث التمرد ، لتصل الى حدود مشكلات قد لا يدو للوهلة الاولى انه ليس لها علاقة بالموضوع ، وهى المشكلات الخاصة بالموافق التى تستدعي من الدول اللجوء الى استخدام القمع .

٨ - الخاتمة :

من المهم بمكان تعقب ورصد الخطوط المتشابكة بين حادث التمرد والمشكلات الاجتماعية الأخرى . وفي تقديرنا انه من ابرز هذه المشكلات ما يتعلق بممارسة الديمocratie في المجتمع ، والتى دعت الدولة في حالات سابقة متعددة الى استدعاء الامن المركزى لممارسة القمع فى مواجهتها . وهذه الحالات يمكن تصنيفها الى ثلاثة أساسية :

- ١ - مواجهة بعض مظاهرات الطلبة .
- ٢ - مواجهة بعض مظاهرات العمال .
- ٣ - مواجهة بعض المظاهرات السياسية التي تتجاوز ما سمحت به السلطات .

وكل هذه الحالات تستدعي مواجهة شجاعة لمشكلات :

- **الديمقراطية الطلابية ، والديمقراطية العمالية ، والديمقراطية السياسية .**
- **الديمقراطية الطلابية:** تثير قضايا اشتغال الطلاب بالسياسة، وحقهم فى انتخاب اتحاداتهم ، وعدم اخضاعها لرقابة وتدخل صارم من قبل الادارة .
- **والديمقراطية العمالية** تثير كل مشكلات الصراع بين العمال والادارة ، ومدى كفاءة الادارة من ناحية فى ادارة الحوار مع ممثلى العمال ، ومدى اتضباط السلوك العمالى النقابى أو غير النقابى فى مجال التعبير عن المطالب العمالية المشروعة .
- **اما الديمقراطية السياسية** فهى تثير كل قضايا القرارات الحكومية وتوقيتها والاعداد السليم لها ، والحوار حولها مع احزاب المعارضة ، وأهم من ذلك مدى قبول الحزب الوطنى الحاكم بقواعد التعددية السياسية .

كل هذه المشكلات التي ألمتنا بها ليست بعيدة عن موضوع البحث ، فال الأمن المركزي باعتباره مؤسسة أمنية تمارس القمع المشروع حين تستدعي لذلك بواسطة الحكومة لاتعمل في فراغ ، وإنما هي تمارس عملها في إطار سياسي واجتماعي واقتصادي بكل ما يحفل به هذا الإطار من تناقضات وصراعات ومن هنا أهمية أن يبسط البحث أفقه لكي يرتاد كل هذه الميادين ، ليس بشكل متعمق أو تفصيلي لكن فيما يتعلق أساساً بالتوصيات العملية التي تتبعى أن تكون وجهتها الأساسية ، تحرير المجتمع من القيود الاستثنائية ، وضمان أوسع ممارسة ديمقراطية ممكنة ، في ظل الدستور والقانون . وهذا هو الضمان الحقيقي ضد العنف ، كما أثبتت الأحداث الأخيرة ، حين حرر الشعب في غيبة المؤسسة الأمنية تجربته الديمقراطية من التخريب والتدمير ، وأظهر باجماع نادر تصميمه على التمسك بالممارسة الديمقراطية .

بعض المراجع الأساسية :

١ - أفضل دراسة مسحية لميدان علم الاجتماع العسكري هو المرجع التالي :

- Charles C. Moskos, Jr. «The Military», in the Annual Review of Sociology, Vol. 2, 1976 .

٢ - عن موضوع الأخلاقيات العسكرية والاحتراف خصصت مجلة :

The American Behavioral Scientists

عدداً كاملاً (مجلد ١٩ ، عدد ٥ مايو - يونيو ١٩٧٦) .

٣ - عن الشخصية العسكرية انظر مرجعاً مصرياً :
مقدم بحري محمد عاطف السعيد ، الشخصية العسكرية ، القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٢ .

وتتناول فصوله : دور علم النفس في القوات المسلحة ، التوافق النفسي الاجتماعي في المنطقة العسكرية ، تحليل الشخصية العسكرية ، عصاب الحرب ، التصنيف المهني ، الروح المعنوية والقيادة العسكرية ، الضبط والربط .

٤ - عن الدراسة السوسيولوجية للمهن انظر المرجع الاساسى التالى :

- Larson, M. S., *The rise of professionalism, A Sociological Analysis*,
London: U.C.P. 1977 .

٥ - عن التجربة الديمقراطية في مصر :

د . على الدين هلال ، د . مصطفى كامل السيد ، د . اكرام بدر الدين ، *تجربة
الديمقراطية في مصر* ، ١٩٧٠ - ١٩٧٧ القاهرة : المركز العربي للبحث
والنشر ، ١٩٨٢ .

٦ - عن الحركات الطلابية والسياسية - رسالة الدكتوراه لاحمد عبد الله (نشرت
مؤخرا باللغة الانجليزية) .

استماره تحليل مضمون
اتجاهات الصحف المصرية نحو أحداث
فبراير ١٩٨٦

فئات الشكل :

- ١ - اسم الصحفة :
- ٢ - تاريخ النشر :
- ٣ - عنوان الماده الصحفية :
- ٤ - نوع الماده الصحفية : مادة خبرية :
مادة رأى :
- ٥ - صفحة النشر : صفحة أولى :
صفحة داخلية :

فئات المضمون :

أولاً : التغطية الصحفية للأحداث :

- ١ - كيفية بدء الأحداث :
- أ - تمرد فرق الأمن المركزي في الهرم وطريق الفيوم ثم انتشارها في المعسكرات الأخرى .
- ب - التمرد له جذوره منذ فترة قبل بداية أحداث الشعب .
- ٢ - الاشارة الى أحداث الأقاليم (ماحدث في الاسماعيلية وأسيوط وسوهاج) .
- ٣ - الاشارة الى حجم ونوعية الخسائر (حرق الفنادق والمنشآت أو المركبات - عدد القتلى والجرحى - كمية التلفيات وقيمتها) .
- ٤ - الاشارة الى الفوضى التي حدثت في فترة حظر التجول (اعتداء جنود الأمن المركزي على المواطنين - مطاردة قلول المتمردين استمرار أحداث الشعب) .
- ٥ - تغطية عودة الهاربين من جنود الأمن المركزي وسجناه سجن طره وتسلیمهم أنفسهم .
- ٦ - عودة الأمور الى سيرها الطبيعي (عودة الاستقرار الى الشارع المصرى - استباب الامن - تصفية التمرد - عودة المرافق والخدمات الى سيرها الطبيعي

مثل المدارس والمستشفيات واعادة فتح المطار - سيطرة القوات المسلحة على الموقف .. الخ) .

ثانياً : تكيف الأحداث :

أ - وصف وتصنيف الأحداث :

- ١ - خروج أو تمرد أو عصيان بعض قوات الأمن المركزي على النظام .
- ٢ - الأحداث تنحصر في احتجاج قوات الأمن المركزي على ظروفهم (رفض كونها ثورة شعبية - محاولة للضغط على الحكومة لتحقيق مطالب فتوية) .
- ٣ - الأحداث أكبر من مجرد احتجاج قوات الأمن المركزي على ظروفهم (حركة احتجاج وطني واجتماعي) .
- ٤ - رفض واستكثار الأحداث (كارثة قومية - عقوق من جانب بعض أبناء الوطن - اعصار رهيب - عمل تخريبي - عمل غادر - فتنه بين أبناء مصر - خيانة للوطن - أحداث اجرامية - الأحداث تصل الى حد الحرابة) .
- ٥ - أحداث شغب (بصفة عامة) .
- ٦ - مؤامرة او مخطط لضرب الاقتصاد او الديمقراطية في مصر دون تحديد لهوية المتآمرين (الإشارة الى وقوع الأحداث في أكثر من مكان في وقت واحد - مؤامرة ضد النظام بعد وضوح اختياره السياسي الوطني - محاولة لاثارة الجماهير) .
- ٧ - مخطط من قوى داخلية (لضرب الاستقرار والديمقراطية) .
- ٨ - مؤامرة من قوى خارجية (لضرب النظام المصري أو الاقتصاد أو السياحة) .
- ٩ - نفى وجود أية مؤامرة أو تحريض داخلي أو خارجي .

ب - الفاعلون للأحداث :

(I) قوى داخلية :

- ١ - القوى الشيوعية .

- ٢ - الجماعات الإسلامية .
- ٣ - قوى المعارضة دون تحديد .
- ٤ - قوى ذاتية من داخل الأمن المركزي .
- ٥ - قلة ضالة أو مخربة (فئات هامشية لا تسعى لتغيير النظام - صبية ومتسلين - لصوص - صعاليك) .
- ٦ - جماعات اثارة (أيدي خفية) .
- ٧ - عدم مسؤولية أية جهة سياسية عن الأحداث (معارضة أو إسلامية أو ماركسية) .
- ٨ - بعض الطلاب .
- ٩ - حكومة الحزب الوطني .

(II) قوى خارجية :

- ١ - دول الرفض العربية (سوريا ولibia) وايران .
- ٢ - نفى تورط سوريا ولibia .
- ٣ - الولايات المتحدة واسرائيل .
- ٤ - الاتحاد السوفييتي أو قوى الشيوعية العالمية .
- ٥ - قوى أجنبية غير محددة .
- ٦ - نفى تورط أية جهة أجنبية .

ج - موقف أجهزة الأمن (جيش وشرطة) من الأحداث :

- ١ - مسؤولية جهاز الشرطة (أو الوزير) وتهاونه في متابعة جذور الأحداث (عجزه عن السيطرة عليها - تقصير في توصيل المعلومات إلى القيادات العليا - بعض الضباط شاركوا في التمرد) .
- ٢ - الدافع عن موقف جهاز الشرطة أو الوزير (ما حدث لا يفقدنا الثقة في جهاز الشرطة ككل - رفض بعض جنود الأمن المركزي المشاركة في التمرد - تعاون الضباط في جمع التحريات وضييق الهاجرين ورد المسروقات) .

٣ - الاشادة بموقف القوات المسلحة في السيطرة على الأحداث (تصريفاتها الحضارية والانسانية مع الجمهور أو مع المتمردين - رفضها اطلاق النار على الشرطة الا العناصر المتمردة) .

٤ - تبرير قرار تدخل القوات المسلحة أو الدفاع عنه (التدخل مؤقت وسيعود الجيش إلى ثكناته وتسلم مقاليد الأمور إلى الشرطة) .

٥ - تأخر القوات المسلحة في حسم الموقف .

٦ - الخوف من تزايد نفوذ الجيش والتوسيع في استخدامه في الحياة المدنية .

٧ - ابراز التلاحم والتعاون بين الجيش والشرطة (ما حدث لن يؤثر على العلاقة بينهما) .

٨ - ما حدث سوف يدمر أو يؤثر على العلاقة بين الجيش والشرطة .

ثالثا : تحليل أسباب ودوافع الأحداث :

أ - دوافع تتعلق بجهاز الأمن :

١ - الاشارة إلى النشأة غير الطبيعية لجهاز الأمن المركزي كواحد من أدوات القهر في ظل الأنظمة السابقة (رفض الجهاز من حيث المبدأ أو كقوة تهدد الجميع) .

٢ - سوء الأوضاع المعيشية للجنود (انخفاض مرتباتهم او سوء الرعاية الصحية والغذائية - عدم العدالة بين الجنود .. الخ .

٣ - تكون جهاز الأمن المركزي من أضعف الفئات الاجتماعية وأفقرها (التي تعانى من الأمية الأبجدية والسياسية أو الأمية الدينية) مما أدى إلى سهولة انقيادهم .

٤ - بدائية اعداد وتدريب قوات الأمن المركزي (ممارسة القهر والاضطهاد ضدهم - الاهتمام بتربية أجسامهم دون عقولهم - تعويذهم على العنف الهمجي) .

٥ - نفي سوء معاملة جنود الأمن المركزي .

٦ - غياب العلاقة السليمة بين القيادات والجنود في جهاز الأمن المركزي .

٧ - وجود بعض التغرات في قوانين الشرطة .

٨ - الخطأ في اختيار مواقع معسكرات الأمن المركزي وأماكن الحراسة داخل المدن الكبرى (في مواجهة أماكن سياحية مرفهة ووسط معارضات استفزازية) .

٩ - شائعة مد فترة خدمة المجندين سنة أخرى هي التي أثارتهم .

١٠ - رفض شائعة مد فترة الخدمة كدافع وراء الأحداث .

١١ - زيادة مدة خدمة المجندين في الأمن المركزي سنة أخرى بالفعل .

ب - **أسباب ودوافع تتعلق بالظروف المجتمعية في مصر :**

I - **الأسباب السياسية :**

- ١ - مسئولية مناخ الإثارة الذي أفرزته دوائر غير مسئولة .
- ٢ - رفض التسليم بفكرة مناخ الإثارة ومسئوليته وراء الأحداث .
- ٣ - عدم وجود ديمقراطية حقيقة أدت إلى عدم التعبير عبر القنوات الشرعية واللجوء إلى العنف .
- ٤ - رفض تحمل الديمقراطية مسئولية الأحداث .
- ٥ - تمسك الحكومة بمؤسسات مزيفة وأشخاص مرفوضة جماهيريا .
- ٦ - السياسات الخاطئة التي تتبعها الحكومة وعجزها عن التعامل مع مشاكل الجماهير (قصور الأداء السياسي والإداري) .
- ٧ - الخلل في عمليات التنمية الاجتماعية داخل المجتمع وضعف الوعي العام .
- ٨ - عدم تطبيق شرع الله وقلة البرامج الدينية في الإعلام .
- ٩ - الضغوط والتحديات الخارجية على مصر (منذ حادث خطف الطائرة المصرية من جانب الولايات المتحدة) .
- ١٠ - رغبة بعض القوى في استدراج الجيش للهيمنة على العمل السياسي (للدفاع عن مصالح طبقات بعينها) .

١١ - مسئولية الحالة النفسية للشعب بعد معايدة كامب ديفيد وفرض الصلح مع اسرائيل عليه .

١٢ - رفض اعتبار الأحداث ثورة على كامب ديفيد أو ثورة ضد اسرائيل أو أمريكا .

II - اسباب اقتصادية اجتماعية :

١ - ازدياد معاناة الجماهير اقتصاديا واجتماعيا .

٢ - رفض القول بازدياد معاناة الجماهير .

٣ - تدهور وقلة موارد الدولة .

٤ - اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي (وما أدى اليه من اتساع الفجوات بين الدخول) .

٥ - عدم وجود عدالة اجتماعية (سوء توزيع الدخل القومي وازدياد الفروق بين الدخول والثروات) .

٦ - مظاهر الإنفاق الاستفزازي وآثارتها لليأس الفئات المطحونة .

٧ - رفض القول بعدم وجود عدالة اجتماعية أو بعجز الدولة عن حل التناقض بين المصالح العامة والخاصة .

٨ - اللامبالاة في المجتمع .

٩ - الفساد والأمراض الاجتماعية (الرشوة - نهب المال العام - تجارة العملة - التسيب - الاستثناءات - تدمير القيم) .

١٠ - خضوع الحكومة لتوجيهات البنك الدولي الاقتصادية .

رابعا : ردود الفعل الداخلية :

أ - رد الفعل الشعبي :

١ - استنكار ورفض الشعب (كافراد أو جماهير أو نقابات أو مؤسسات أو احزاب) لأحداث العنف أو الشغب .

٢ - رفض الشعب المشاركة في أعمال العنف نتيجة تجربة الممارسة الديمقراطية التي عاشها خلال السنوات القليلة الماضية (الديمقراطية هي التي حمت مصر من الأزمة) .

٣ - تعاون الشعب مع القوات المسلحة في القضاء على الشغب ومشاركته في اجهاز التمرد (عدم تحامل المواطنين أو كراهيتهم للجنود المتمردين أثناء مقاومتهم) .

٤ - الوقوف بجانب القيادة السياسية (اعادة انتخاب الرئيس مبارك أو ثقة الجماهير في قيادتها) .

٥ - رفض القول بوقف الشعب بجانب القيادة السياسية .

٦ - تجاوب المواطنين مع قرار حظر التجول (التزامهم بالنظام ومواعيد الحظر - قلة واحتفاء الجرائم مما يعكس الانضباط الذاتي) .

٧ - صلابة الجبهة الداخلية (قدرة الشعب على تجاوز المحن - وعيه بخطورة الموقف - رفض المزايدة بمعاناة الشعب - بروز الوحدة الوطنية - وحدة الأحزاب معارضة وحكومة - اصالة الشعب المصري) .

٨ - مساهمة المؤسسات والمواطنين في تعويض خسائر الأحداث (اعادة بناء المبانى المخربة - التبرع بالأموال أو بالدم للمصابين) .

٩ - مبالغة صحف المعارضة في تقدير حجم الخسائر .

ب - ردود الفعل على المستوى الحكومي :

١ - تبرير الحكومة للجوء للقوات المسلحة وتبرير فرض حظر التجول (لحفظ الأمن - سلامه الوطن والمواطنين - للقبض على المسجونين الماربين) .

٢ - دراسة الحكومة لأوضاع الأمن المركزى واعادة النظر فى قوانين وأوضاع جهاز الشرطة (التركيز على الرعاية الاجتماعية للجنود - توعيتهم ودراسة تحسين العلاقة بين القيادات والجنود .. الخ) .

٣ - الاشادة بمواجهة الحكومة أو الحزب الوطني وتحركهما أثناء الأحداث (ادارة الأزمة بطريقة واعية) - جهود الحكومة في توفير المواد التموينية أثناء الازمة - توفير الرعاية الصحية للمصابين وتيسير سبل المواصلات - حرص الحكومة على سلامة الأجانب .

٤ - التزام الدولة بتغويض الأفراد والمنشآت عن الخسائر (تحفيظ العباء الضريبي عن المنشآت المخربة) .

٥ - دراسة الحكومة ومناقشتها لأحداث الشغب (الاجتماعات بين المسؤولين - اعداد تقارير حول الأزمة - وضع خطط مستقبلية لمواجهة أية احتمالات لكرار الأحداث) .

٦ - رؤية الحكومة للأحداث كزوجة محدودة ومن ثم عدم تسليمها بضرورة أى اصلاح سياسي أو اقتصادي .

٧ - رفض الحكومة لسياسة الضغط لتحقيق مطالب فئوية (رفض أسلوب لوى الذراع) .

٨ - الاشادة بموقف أجهزة الاعلام ودورها أثناء الازمة (كسبت ثقة الشعب وحققت درجة عالية من المصداقية) .

٩ - الاشادة بموقف الرئيس أو القيادة السياسية أثناء الأحداث (حرصه على الديمقراطية - عدم اللجوء لأية اجراءات استثنائية - اتخاذ موقف حاسم - الحرص على التوازن بين المؤسسات العسكرية والمدنية) .

١٠ - ابراز سلبيات الاعلام أثناء الازمة (غموض البيانات الاذاعية - عدم امداد المراسلين الأجانب بالمعلومات الكافية) .

خامساً ردود الفعل الخارجية :

أ - الموقف العربي :

١ - رفض العرب واستنكارهم للأحداث (تعاطفهم مع مصر - عرضهم المساعدات - اتصالهم بالقيادات المصرية - تأكيد الارتباط المصيري بين مصر والدول العربية والارتباط بين أمن مصر والامن العربي) .

- ٢ - اشادة الحكومات العربية بجهود الحكومة المصرية في مواجهة الأحداث .
- ٣ - اشادة الصحف العربية بموقف الرئيس مبارك .
- ٤ - اشادة العرب بالاعلام المصري وتأكيدهم على قدرة الشعب المصري على تجاوز المحنـة .
- ٥ - اشادة الصحف العربية بموقف الأحزاب المعارضة .
- ٦ - محاولة سوريا ولibia تشویه سمعة مصر واستغلالها للأحداث ومحاولة وصف الأحداث على أنها انتفاضة شعبية .

ب - الموقف الخارجي :

- ١ - تأييد حكومات العالم وصحفه لموقف النظام الحاكم في مصر من الأحداث وما اتخذه من اجراءات (ثقة العالم في الحكومة المصرية - الاشادة بموقف الرئيس مبارك - الاشادة بموقف القوات المسلحة أثناء الأحداث - الاشادة بالاعلام العربي) .
- ٢ - تقدير العالم لموقف الشعب المصري الحضاري أثناء الأزمة .
- ٣ - استنكار العالم للأحداث (عرض بعض الدول المساعدات على مصر لإزالة آثار الأزمة) .
- ٤ - محاولات بعض وكالات الأنباء تشویه الوضع في مصر (وصف ما حدث بأنه ثورة شعبية - بعض الوكالات لم تلتزم بالموضوعية ..) .
- ٥ - عدم تأثر العلاقات بين مصر وكل من أوروبا والولايات المتحدة عقب الأحداث .
- ٦ - رفض فرنسا لفكرة اعتبار الأحداث ثورة ، واعتبارها مجرد عصيان .
- ٧ - اشادة العالم بالسياحة في مصر .
- ٨ - فلق المسؤولين الأمريكيين على الوضع في مصر .

٩ - موقف اسرائيل من الاحداث (قلق على العلاقة مع مصر - رفضها لأسلوب اللين في مواجهة الأحداث - رؤيتها للأحداث كاهتزاز للاستقرار في مصر) .

١٠ - توقعات اسرائيلية أمريكية بأن يطبق الرئيس مبارك سياسة القبضة الحديدية مع المعارضة .

سادساً : نتائج الأحداث وأثارها :

(أ) محور داخلي :

أ - الآثار السلبية للأحداث :

- ١ - ضرب الاقتصاد الوطني أو تأثيره بالأحداث (تأثير الانتاج نتيجة توقف بعض المصانع - تأثر حركة الاستثمار ... الخ) .
- ٢ - اصابة النشاط السياحي بالركود ويتقلص موارد السياحة .
- ٣ - تأثر حركة التعامل النقدي والتجاري بتعطل البنوك .
- ٤ - انتشار الفوضى اثناء حظر التجول ، وعدم الاستقرار نتيجة للأحداث (قلق وذعر اطفال المدارس - فوضى الطرق - اضطراب المؤتمرات والمعاريف الرياضية - الفرع - احباط الفئات المنتجة) .
- ٥ - خسائر سياسية (تشويه ما تنعم به مصر من حرية وديمقراطية) .
- ٦ - اهتزاز ثقة الشعب في جهاز الأمن .
- ٧ - اعاقة مسيرة التقدم والتنمية وتدعيم معاناة الشعب (زيادة العجز في ميزان المدفوعات والتجاري) .
- ٨ - وقوع أعباء ونتائج الأحداث على المواطن المصري .
- ٩ - احتمال رجوع الدولة عن الخط الديمقراطي في الحكم .

ب - الآثار الايجابية للأحداث :

- ١ - الأحداث كشفت عن التفاف الشعب حول القيادة .

- ٢ - تأكيد أهمية الديمقراطية وجدوى الشرعية الدستورية .
- ٣ - أوضحت صدق الحس السياسي للرئيس مبارك أو ارتفاع أسهم الرئيس مبارك .
- ٤ - عدم تأثر النشاط السياحى بالأحداث (استمرار وفود الأفواج السياحية) .
- ٥ - خروج مصر أقوى مما كانت من الممكنة .
- ٦ - ازدياد الانتاج نتيجة تجاوب العمال .
- ٧ - عدم تأثر مناخ وحركة الاستثمار بالأحداث .
- ٨ - الأحداث كشفت عن صلابة الشعب المصرى أثناء الأزمة .
- ٩ - كشفت عن أن القوانين الاستثنائية لاتحمى الشارع المصرى .
- ١٠ - تغير أسلوب ضباط الأمن المركزى فى معاملتهم للجنود .
- ١١ - كشفت الأحداث عن رفض الاصلاح الجزئى وتجاهل مطالب القوى غير الضاغطة .
- ١٢ - كسب الطبقة الوسطى - التى عادة ما تنشر الاستقرار - فى صف فكرة إعادة توزيع الأعباء الاجتماعية .

(II) محور خارجي :

- ١ - تشويه سمعة مصر عالميا .
- ٢ - عدم تأثر حركة الاستثمار الخارجى بالأحداث .
- ٣ - استمرار المعونات القادمة من البنك الدولى (أو البنك الدولي الأخرى - ثقة البنك الدولى بالاقتصاد المصرى) .

سابعاً : التصور المسبق لكيفية مواجهة احداث العنف

أ - تصورات تتعلق بجهاز الأمن :

- ١ - ضرورة إعادة النظر فى أوضاع جنود الأمن المركزى (الظروف المعيشية زيادة مرتباتهم .. الخ) .

٢ - تقليل جهاز الأمن المركزي وتدعم جهاز الشرطة (تسريح المجندين الذين أمضوا فترة خدمتهم - تسريحهم ٤ مرات بدلاً من مرتين في السنة) .

٣ - ضرورة الغاء جهاز الأمن المركزي احتراماً وثقة في الشعب المصري .

٤ - ضرورة إعادة النظر في أسلوب إعداد المجندين فكريًا وانسانياً (زيادة وعيهم - فتح باب الترقى أمامهم - اغراوهم للاستمرار في العمل بالشرطة بعد نهاية التجنيد - استثمارهم في الأنتاج) .

٥ - ضرورة نقل معسكرات الأمن المركزي خارج المدن إلى الصحراء وإنشاء منشآت سياحية مكانها .

٦ - ضرورة تشديد العقوبة على المخربين من المجندين أو من وراءهم (تطبيق حد الحرابة أو محاكمتهم عسكرياً) .

٧ - المطالبة باصلاح العلاقات والمعاملات داخل الجهاز .

٨ - رفض الغاء جهاز الأمن المركزي لعدم وجود بديل له .

٩ - اقتراح الحقائق الأمن المركزي بالقوات المسلحة .

١٠ - إعادة النظر في تنظيم جهاز الشرطة (ضرورة الغاء التجنيد الإجباري - إعادة نظام المحترفين إلى الجهاز - إعادة النظر في اختيار القيادات) .

١١ - ضرورة اقامة حوار بين المسؤولين والفاعلين للأحداث لازالة أسباب التمرد .

١٢ - ضرورة مشاركة كافة الأحزاب السياسية برأيها في تطوير جهاز الشرطة .

ب - تصورات تتعلق بالأوضاع المجتمعية في مصر :

I الاوضاع السياسية :

١ - المطالبة باتباع سياسة الاعتماد على الذات والحد من الموارد الأجنبية .

٢ - ضرورة الحفاظ على الديمقراطية لأنها هي التي حمت مصر (دعم الممارسة الديمقراطية ، وممارستها بطريقة أفضل) .

٣ - ضرورة تغيير الدستور والنظام الانتخابي المطبق حالياً (كفالة حرية المشاركة في التعبير - ضمان مشاركة كل القوى الوطنية في الحكم وصنع القرار بعد أن أثبت الشعب قدراته وتحمله للمسؤولية - اطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية) .

٤ - مطالبة الحكومة بالصحة والالتزام بأولويات مصالح الجماهير (عدم تهاونها ازاء مشكلات الجماهير - تنفيذ برامجها المعلنة والتزامها بها) .

٥ - ضرورة الاصلاح السياسي بمراجعة السياسات القائمة (افتلاع القيادات التي تستغل مناصبها في تحقيق مصالح خاصة) .

٦ - ضرورة فتح أوسع حوار سياسي وتشكيل لجنة لتقسي الحقائق لمعرفة أسباب الأحداث .

٧ - المطالبة بتنقين وتطبيق الشريعة الإسلامية .

٨ - ضرورة طرح الثقة في الحكومة وفي مجلس الشعب (تعيين حكومة جديدة - اجراء تعديل وزاري) .

٩ - الاعتراف بحق الاضراب السلمي في التعبير عن الاحتجاج على أية أوضاع .

١٠ - مسؤولية الدولة في توفير قنوات تدفق المعلومات من والى الشعب (ضرورة مواجهة الشعب بالحقائق - انتهاج سياسة اعلامية صادقة - ايضاح اسباب اية قرارات أو أية اجراءات تتخذ لمواجهة موقف معين) .

١١ - مطالبة كتاب المعارضة بالثبات من أية معلومات قبل نشرها .

١٢ - اعادة النظر في السياسات التي خلفتها ثورة يوليو (مجانية التعليم وتعيين الخريجين) .

١٣ - المطالبة بال التربية السياسية والوطنية السليمة .

١٤ - العودة الى مصر العروبة .

II. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :

- ١ - ضرورة العمل على زيادة الانتاج ومضاعفة الجهد لتعويض الخسائر ومواجهة الأزمة الاقتصادية (وضع خطط سريعة للشركات الصناعية لتجاوز الأضرار التي نجمت عن الأحداث الأخيرة - ضرورة الغاء الاجازات الأسبوعية لتعويض الفاقد) .
- ٢ - التأكيد على أهمية الاستقرار لاستمرار النمو الاقتصادي .
- ٣ - معالجة الخلل الاقتصادي الناتج عن سياسة الانفتاح (اعادة النظر في السياسات الاقتصادية القائمة على القضاء على الطبقة الطفيفية) .
- ٤ - ضرورة وضع برنامج للتنفس وترشيد الإنفاق الحكومي (تغيير أسلوب الاستهلاك) .
- ٥ - ضرورة اصلاح الخلل في الجهاز الاداري .
- ٦ - وضع سياسات تشجع على الانتاج المحلي والاعتماد على الذات (الحد من السلع والموارد الأجنبية غير الضرورية - تشجيع القطاع العام الى جانب الخاص) .
- ٧ - ضرورة التصدي للأزمة الاقتصادية وحلها بأسلوب علمي .
- ٨ - العدالة الاجتماعية وضرورة زيادة موارد الدولة من القادرين لكي تلبى التزاماتها تجاه غير القادرين (تحويل العبء الأكبر للفئات الأكثر ثراء مثل العاملين في الخارج أو ممولى الضرائب - العمل لمصلحة الأغلبية المطحونة) .
- ٩ - رفض نصائح وتوجيهات البنك الدولي .
- ١٠ - رفع الدعم والغاوه لعدم وصوله الى مستحقيه .
- ١١ - محاربة الغاء وتطبيق قانون من أين لك هذا .
- ١٢ - المطالبة بدراسة ظاهرة العنف بأسلوب علمي .

١٣ - المطالبة باتباع سياسة غير تقليدية في قطاع السياحة (وضع خطة اعلامية لجذب السياح بعد الأحداث - دعوة المصريين في الخارج لقضاء أجازتهم في الوطن) .

١٤ - ضرورة قيام الفنادق والمنشآت السياحية بتدريب العاملين بها على مكافحة الإرهاب .

١٥ - ضرورة إعادة تقييم مصر إلى أقاليم تخطيطية وشق شوارع طولية وعرضية حول المدن وداخلها لسرعة تحرك المواطنين .

١٦ - ضرورة إعادة النظر في السياسة التعليمية ونظام التعليم .

١٧ - المطالبة بالتنمية الدينية وتعزيز القيم الدينية .

«الجدائل الاحصائية»

جدول رقم (١)
نسبة الاتفاق بين المحللين - في تجربة الثبات - على
مستوى الفئات العريضة للأداة في الموضوع الصحفى الاول

نسبة الاتفاق	البند	الرقم	نسبة الاتفاق	البند	الرقم
٧٠	رابعا (ب)	١٠	٧٠	أولا	١
-	خامسا (أ)	١١	٧٥	ثانيا (أ)	٢
-	خامسا (ب)	١٢	٨٠	ثانيا (ب) (I)	٣
٧٠	سادسا (أ) (I)	١٣	-	ثانيا (ب) (II)	٤
-	سادسا (I) (ب)	١٤	٦٧	ثانيا (ج)	٥
-	سادسا (III)	١٥	-	ثالثا (أ)	٦
٦٠	سابعا (أ)	١٦	٨٠	ثالثا (ب) (I)	٧
٦٠	سابعا (ب) (I)	١٧	٧٠	ثالثا (ب) (II)	٨
٦٠	سابعا (ب) (III)	١٨	٧٦	رابعا (أ)	٩

جدول رقم (٢)
نسبة الاتفاق بين المحللين - في تجربة الثبات - على
مستوى الفئات العريضة للأداة في الموضوع الصحفي الثاني

نسبة الاتفاق	البند	الرقم	نسبة الاتفاق	البند	الرقم
-	رابعا (ب)	١٠	٨٠	أولا	١
-	خامسا (أ)	١١	٧٠	ثانيا (أ)	٢
-	خامسا (ب)	١٢	-	ثانيا (ب) (I)	٣
٩٠	سادسا (I) (أ)	١٣	-	ثانيا (ب) (II)	٤
-	سادسا (I) (ب)	١٤	-	ثانيا (ج)	٥
-	سادسا (II)	١٥	-	ثالثا (أ)	٦
-	سابعا (أ)	١٦	-	ثالثا (ب) (I)	٧
-	سابعا (ب) (I)	١٧	-	ثالثا (ب) (II)	٨
٨٠	سابعا (ب) (II)	١٨	٨٠	رابعا (أ)	٩

جدول رقم (٣)
نسبة الاتفاق بين المحطلين في تجربة الثبات على
مستوى الفئات العريضة للأداة في الموضوع الصحفى الثالث

نسبة الاتفاق	البند	الرقم	نسبة الاتفاق	البند	الرقم
٨٠	رابعا (ب)	١٠	٧٠	أولا	١
-	خامسا (أ)	١١	٦٧	ثانيا (أ)	٢
-	خامسا (ب)	١٢	٧٣	ثانيا (ب) (I)	٣
٨٠	سادسا (أ) (I)	١٣	-	ثانيا (ب) (II)	٤
٧٠	سادسا (I) (ب)	١٤	-	ثانيا (ج)	٥
-	سادسا (II)	١٥	٨٠	ثالثا (أ)	٦
-	سابعا (أ)	١٦	-	ثالثا (ب) (I)	٧
-	سابعا (ب) (I)	١٧	-	ثالثا (ب) (II)	٨
-	سابعا (ب) (II)	١٨	٧٠	رابعا (أ)	٩

جدول رقم (٤)

عدد المواد الصحفية التي ظهرت في الصحف القومية والحزبية
فيما يتعلق بأحداث تمرد جنود الأمن المركزي
(في الفترة من ٢٦ فبراير - ١٠ أبريل ١٩٨٦)

الصحفية	اجمالي عدد المواد الصحفية المتضمنة للأحداث
الأخبار	٤٦٩
الأهرام	٣٧٦
الجمهورية	٢٥٠
مايو	٨١
الأحرار	٦١
الوفد	٦١
الأهالى	٤٦
الشعب	٤٥
المجموع	١٣٨٩

جدول رقم (٥)
 أعداد الصحف المصرية المتضمنة لاحاديث
 فبراير ١٩٨٦

المجموع	٤/١٠ : ٣/٩	٣/٨ : ١	٢/٢٨ : ٢٦	التاريخ الجريدة
٣٢	٢٢	٨	٢	الاهرام
٣٣	٢٣	٨	٢	الاخبار
٢٩	١٨	٨	٣	الجمهورية
٦	٥	١	-	الاهالي
٣	٢	١	-	الاحرار
٦	٥	١	-	الشعب
٧	٥	١	١	الوفد
٦	٥	١	-	مايو

جدول رقم (٦)
مكرارات الله أولاً : التنظيم الصناعي للأحداث موزعة على المفترات الزمنية
للذائنة (*) للدراسة

جدول رقم (٧)
قرارات يحدد الفئة تابيا : تكيف الأحداث : (١) يمثل وتصنيف الأحداث
موزعة على الفئات **الطبقة المعاشرة**

مِنْزَعَةٍ عَلَى الْمُتَرَادِاتِ الْمُرْبِيَّةِ الْمُرْسَلَةِ

تاریخ اسلام شاپی : تکمیل الادانات : (۲) اسلامیان لادان : میری خارجیہ

جدول رقم (١)
تكرارات المثلثة ثانية : تكيف الأحداث : (ج) مركف أجهزة الأمن
مقدمة على المترات الزمعنية الثلاثة للدراسة

الجدول رقم (١)

قرارات الهيئة ثلاثة : تحليل توافق الأحداث : أ - موافع تتعلق بجهاز الأمن
مذيعة على الفترات الزمنية الثلاثة التالية

卷之二

تكرارات الفقرة ثالثاً : (ب) دوافع تتعلق بالظروف المجتمعية في مصر : ١- دوافع سياسية موزعة على الفترات اللاحقة (البداية من ١٩٥٣).

جدول رقم (٣)

تكرارات الفتنة ثالثاً : (بـ) درافع تتعلق بالظروف المجتمعية في مصر : II درافع اقتصادية واجتماعية موزعة على الفترات الزمنية الثلاثة للدراسة

مِنْهُمْ عَلَيْهِ فِتْرَاتٍ الْمُرْسَلُونَ
كَبَرَتِ الْأَرْضُ بِنَحْنٍ : فَلَمَّا أَتَى الْمُؤْمِنَاتُ
أَعْلَمَنَا بِمَا فِي أَنفُسِهِنَّ (٤١)

مذيعة على، فتحات كتبه
كتاباته مما رأينا : ربود المعلم (الراخين) (ج) رد المعلم الحسني

جداول رقم (١٦)
تعارض الثالثة خامساً : رد المطالع الخارجي (أ) الموقف العربي
موزعة على فترات الدراسة

البيان	الفترة	الشخص	الأحداث	الجهودية	الأخطر	الأهم	المتحدة	الذئبة	النفحة	المجموع	
										الإيجابي	السلبي
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	٢٣	٢١
٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	٢٢	٢٠
٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	٢١	٢٠
٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	٢٢	٢١
٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	٢٣	٢٢
٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	٢٤	٢٣
٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	٢٥	٢٤
٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	٢٦	٢٥
٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	٢٧	٢٦
١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٨	٢٧
١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢٩	٢٨
١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٣٠	٢٩
١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٣١	٣٠
١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٣٢	٣١
١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٣٣	٣٢
١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٣٤	٣٣
١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٣٥	٣٤
١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٣٦	٣٥
١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٣٧	٣٦
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٨	٣٧
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٣٩	٣٨
٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٤٠	٣٩
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٤١	٤٠
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٤٢	٤١
٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٤٣	٤٢
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٤٤	٤٣
٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٤٥	٤٤
٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٤٦	٤٥
٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٤٧	٤٦
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٤٨	٤٧
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٤٩	٤٨
٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٤١	٤٠
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٤٢	٤١
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٤٣	٤٢
٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٤٤	٤٢
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٤٥	٤٢
٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٤٦	٤٢
٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٤٧	٤٢
٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٤٨	٤٢
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٤٩	٤٢
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٤١	٤٠
٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٤٢	٤٠
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٤٣	٤٠
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٤٤	٤٠
٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٤٥	٤٠
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٤٦	٤٠
٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٤٧	٤٠
٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٤٨	٤٠
٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٤٩	٤٠
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٤١	٤٠
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٤٢	٤٠
٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٤٣	٤٠
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٤٤	٤٠
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٤٥	٤٠
٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٤٦	٤٠
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٤٧	٤٠
٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٤٨	٤٠
٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٤٩	٤٠
٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٤١	٤٠
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٤٢	٤٠
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٤٣	٤٠
٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٤٤	٤٠
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٤٥	٤٠
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩						

**تبرارات الله تعالى خاتماً : ربود الفعل العالمية (ب) المؤلف الخارجي
مزعنة على فتنات البداء**

الجدول رقم (٨)

تكرارات اللذة سادساً : نتائج الاحداث وأثارها : ١- المعيار الداخلي
الآثار السلبية موزعة على فترات الدراسة

الجدول رقم (٤)

تكرارات إيجابية سلائمه : نتائج الأحداث وتأثيرها . التوزيع الشامل
أثيل الإيجابية موزعة على فترات الدراسة

الصيغة الذاتية	الإحصاء												الجمع
	الإيجار	الجهود	الإهانة	الحرارة	البيضاء	الذرة							
الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة	الذرة
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤
٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥
٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦
٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧
٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨
٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩
٧	٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠
٨	٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١
٩	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢
١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣
١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧
١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
١٦	١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
١٧	١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
١٨	١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١
١٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢
٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣
٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤
٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥
٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦
٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧
٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨
٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩
٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠
٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١
٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢
٣٠	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥	٢٦	٢٧	٢٨	٢٩	٢٠	٢١	٢٢	٢٣

**تكرارات الثالثة سادساً : نتائج الاصدات واثارها : ١٢ العصر الخارجي
موزعة على فترات الدراسة**

الجدول رقم (١٢)

تكرارات العنف سابعاً : التصور المستقبلي لكيفية مواجهة احداث العنف (أ) تصورات تتعلق بجهاز الأمن موزعة على ثلات دراسة

الجداول رقم (٢)

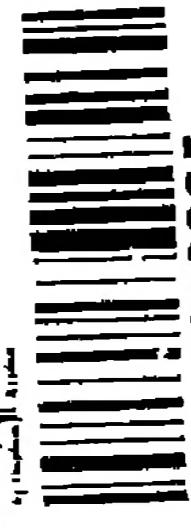
تكرارات العنف سابعاً : التصور المستقبلي لكيفية مواجهة احداث العنف (بـ) تصورات تتعلق بالوضع العجتماعي في مصر ١ الوضع السياسية .
موجزة على فتراتدراسة

عبدة موزعه على فترات (الآن) انتهت
الإرضاع الاقتصادية (ب) (العنف) أدوات مراجعتها
الجدول رقم (٣٢)

سابعاً : التصور المستقبلي لبيئة مواجهة احداث العنف () (ب) الارضاع الاقتصادية والاجتماعية موزعة على فترات الـ () (ستة



Bibliotheca Alexandrina



0308365

المركز التونسي للبحوث الاجتماعية والمنا

To: www.al-mostafa.com